

مكتبة الآداب  
العلمية الحديثة

الموقف الحرج  
أوساطية

المجلة الخامسة

0128740



Bibliotheca Alexandrina










# السوق الشرق أوسطية

## المجلد الثانى

إعداد

مكتبة  للبحث العلمى



السوق الشرق اوسطية

المجلد الثاني

الموقف العربي

البدائل

السوق العربية المشتركة

منطقة التجارة الحرة

صام



البدائل



عام





## السوق الشرقى اوسطية

الموقف العربى

البدائل : عام

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	الكامل الاقتصادى العربى	نواف الرومى	(كتاب) اقتصاديات الوطن العربى		١٩٩٧	٥٤
٢	المواجهة العربية لتحديات النظام الشرقى الوسطى	مجداب بدر عناد	(كتاب) التغيرات الاقتصادية الدولية		١٩٩٨	٦٥
٣	التعاون الاقتصادى العربى	أحمد أنور زهران	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	١٥٧٥	١٩٩٩/٣/١٥	٧٨



الموضوع الرئيسي :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	نواف الرومي
الموضوع الفرعي :	الموقف العربي : عام	رقم العدد :	
المصدر :	(كتاب) اقتصاديات الوطن العربي	تاريخ الصدور :	١٩٩٧

## التكامل الاقتصادي العربي :

### أهمية التكامل الاقتصادي العربي واهدافه :

يمكن فهم التكامل الاقتصادي العربي بشكل عام على انه توحيد الجهود العربية المشتركة في المجالات الاقتصادية من اجل خلق مجتمع عربي يتمتع بمقومات وغايات اقتصادية واحدة، بحيث لا يحول دون تنقل الاشخاص والعاملين من مختلف الاختصاصات ورؤوس الاموال ويتاح له ما يحتاج من أدوات تنسيق السياسات ووضع الخطط اللازمة لاستغلال الثروات العربية وتطوير القطاعات الاخرى وازالة الفوارق بين الاقطار العربية وضمان استقلالها الاقتصادي.

وتظهر اهمية التكامل الاقتصادي العربي باعتباره الوسيلة التي تساعد على الوصول الى أهداف أسمى، أي أنه ليس غاية بحد ذاته، وبذلك يبرز دوره في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للاقطار العربية سواء على النطاق القطري او القومي. إن هذا يعني أنه يساعد بشكل جدي على علاج مشاكل التخلف والامية والفقر التي تعاني منها معظم الاقطار العربية، مما يترتب عليه تأخر درجة النمو الاجمالي فيها مع انخفاض الاستثمارات في القطاعات المنتجة (الصناعة والزراعة) وزيادة نسب البطالة وما يتبع ذلك من زيادة المعجز في الموازنات العامة واضطرابها الى الاقتراض من المؤسسات الاجنبية بشروط تعجيزية بحيث تصبح خدمة الدين عبئا ثقيلا يضغط بشدة على فرض التنمية المختلفة في هذه الاقطار.

لذلك فإن الاتفاق العربي بالمضي في طريق التكامل الاقتصادي العربي يعتبر الوسيلة الناجحة والفعالة من اجل تحقيق اهداف طموحة، من اهمها ما يلي :

(أ) - معالجة مشاكل التنمية التي تعترض كل قطر، وما تحتاجه من استثمارات عربية مشتركة.

(ب) - مواجهة ما يصدر من تحديات اقتصادية خارجية من خلال التكتلات الخارجية، حيث أن هذه المواجهة لا بد أن تتضمن ما يلي :



الموضوع الرئيسي :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	نواف الرومي
الموضوع الفرعي :	الموقف العربي : عام	رقم العدد :	
المصدر :	(كتاب) اقتصاديات الوطن العربي	تاريخ الصدور :	١٩٩٧

اولا : الاعتماد الجماعي على الذات من اجل تحقيق الاكتفاء الذاتي للحاجات الاساسية للمجتمع العربي، وخاصة ما يتعلق بالامن الغذائي.

ثانيا : تطوير القدرة الذاتية لبناء قاعدة علمية وتكنولوجية عربية بهدف توفير معدات ومتطلبات الانتاج وزيادته وتنويعه لاشباع الحاجات الاساسية للاقطار العربية.

ثالثا : الابتعاد عن الاقتراض من الخارج (الدول الاجنبية ومؤسساتها المالية) قدر الامكان ومحاولة استثمار الاموال العربية الحالية وتشجيع عودة الاموال العربية المختلفة، وهذا سوف لن يتحقق الا بتزايد عنصر الثقة بين الاقطار العربية بشكل عام.

#### شروط التكامل الاقتصادي العربي :

إن الوطن العربي الذي يشتمل على حوالي (250) مليون نسمة يتكلمون اللغة العربية ويعتقن (80%) منهم ديناً واحداً هو الاسلام، وفيه موارد طبيعية وبشرية ومالية كبيرة ، ولديهم مستويات متقاربة من التنمية، يمكن أن يسير في مسار تكامل اقتصادي ايجابي ومشعر في الوقت نفسه. إن هذا يتطلب في الواقع تظافر جهود كثيرة وعلى مختلف المستويات ورغبة اكيدة من اجل استقلال كل الثروات العربية من أجل خدمة الاجيال الحالية والمستقبلية معا.

وفي الوقت نفسه هناك شروط يجب توفرها لكي يكون تحقيق التكامل الاقتصادي والعمل العربي المشترك ممكناً، حيث بالامكان تصنيفها الى نوعين من الشروط هما :

الاولى : شروط ضرورية - تتركز في تحديد التدفقات السلعية والبشرية والمالية بين الاقطار العربية كمنهج واضح ودقيق للتكامل الاقتصادي فيما بينها.

والثانية : شروط كافية - تتلخص في وضع تصور مسبق لتقسيم العمل بين الاقطار العربية وتنظيم انشطتها الاقتصادية المختلفة وتنسيقها من اجل تقليل درجات المنافسة وزيادة درجة التكامل الاقتصادي فيما بينها، وهذا كله يتطلب وضع استراتيجية ايمانية عربية قومية واضحة تعتمد بالاساس على نبذ الخلافات العربية بجميع أشكالها.



الموضوع الرئيسي :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	نواف الرومي
الموضوع الفرعي :	الموقف العربي : عام	رقم العدد :	
المصدر :	(كتاب) أقتصاديات الوطن العربي	تاريخ الصدور :	١٩٩٧

### عوائق التعاون والتكامل الاقتصادي العربي :

تبرز في الواقع الكثير من العوائق أو المحددات التي واجهتها ولا تزال تواجهها الاقطار العربية في سعيها نحو تحقيق تعاون عربي مشترك يرمي الى تكامل اقتصادي في ميادين عديدة. ويمكن توضيح هذه المحددات فيما يلي :

أولاً - عدم وجود طريقة او خطة واضحة للتعاون والتكامل الاقتصادي العربي، سواء أكان ذلك على النطاق الاقليمي أو القومي.

ثانياً - وجود تنظيم وتخطيط لمؤسسات التعاون الاقتصادي العربي تنطلق من منطلق خاطيء لا تنسجم مثلاً مع تجارب مناطق اخرى من العالم، وهي في الوقت ذاته لا تنظر الى الفروقات الموجودة في اختلاف المستويات والظروف والاهداف لكل الاقطار العربية.

ثالثاً - افتقار نصوص الاتفاقيات المشتركة بين الاقطار العربية الى الدقة في تحديد الهدف ورسم الوسيلة اللازمة لتحقيقه، اذ جاءت معظم نصوص هذه الاتفاقيات مملوءة بالعبارات الانشائية، كما تضمنت نصوصاً يسهل على أي قطر التهرب من التزاماته تجاه محتوى الاتفاقيات أمام الاقطار الاخرى.

رابعاً - ضعف آلية التنفيذ اللازمة للاتفاقيات العربية، حيث لم ترد في معظمها أية نصوص إلزامية.

خامساً - ضعف التعاون بين منظمات العمل العربي المشترك وضعف الكادر الفني فيها، مما أدى الى خضوع بعضها الى ضغوط سياسية.

سادساً : عدم وضوح المقاييس التي يتم في ضوءها اختيار قيادات وكوادر المنظمات العربية المشتركة.

سابعاً : ضعف قابلية الاقطار العربية في تقديم الاستشارات وتبادلها فيما بينها.

ثامناً : ضعف بنية البحوث الاساسية والتطبيقية وفعاليتها، تلك البحوث التي تخدم الاقتصاد الوطني وفروعه المختلفة.

تاسعاً : التناقضات التي تسود خطط التنمية العربية واساليب تنفيذها.





الموضوع الرئيسي :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	نواف الرومي
الموضوع الفرعي :	الموقف العربي : عام	رقم العدد :	
المصدر :	(كتاب) اقتصاديات الوطن العربي	تاريخ الصدور :	١٩٩٧

عاشرا : التباين الموجود بين الاقطار العربية من حيث تنظيم السياسات الاقتصادية والحماية والجوانب الاقتصادية الاخرى .

حادي عشر : انخفاض قابلية الاقطار العربية النفطية في تقديم الاعانات والمساعدات والقروض الميسرة للاقطار العربية الفقيرة، مما ادى الى زيادة مشكلة المديونية لهذه الاقطار وبالتالي اعتمادها المستمر على البلدان الرأسمالية مما ينجم عنه ضعف الايمان بالعمل العربي المشترك .

ثاني عشر : سيادة نمط انتاج الصناعات الاستخراجية والتبعية الاقتصادية للأسواق الأجنبية المختلفة الناجمة عن انخفاض مستوى التكوين الرأسمالي .

ثالث عشر : استمرار تعمق التجزئة بين الاقطار العربية واختلاف مستويات النمو والتطور فيها، مما ينتج عنه تزايد الصعوبات لإحداث تنمية جماعية تستطيع مواجهة التكتلات الاقتصادية العالمية .

رابع عشر : تزايد الموانع والمحددات امام حركة المواطنين العرب داخل الاقطار العربية أدى الى ضعف الاتصال والتفاعل الاجتماعي على جميع المستويات والمجالات، مما نتج عنه بطبيعة الحال حدوث فجوات اجتماعية واقتصادية كبيرة، من الصعب حصرها او تطبيقها في ظل الظروف الراهنة .

خامس عشر : كما أن تعاضم الفروق الداخلية بين الاقطار العربية في المجالات الاقتصادية والسياسية، أدى الى بروز فروقات على كثير من الظواهر الاقتصادية ومن ثم أدى الى تعميق الفوارق بين :

- أنماط النمو،
- أنماط الاستثمار،
- أنماط الاستهلاك،
- وأنماط التبادل الخارجي .



الموضوع الرئيسي :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	نواف الرومي
الموضوع الفرعي :	الموقف العربي : عام	رقم العدد :	
المصدر :	(كتاب) اقتصاديات الوطن العربي	تاريخ الصدور :	١٩٩٧

### إمكانية تحقيق تكامل اقتصادي عربي -

#### وجهة نظر الاقتصاديين العرب :

عندما يكون عامل الوقت أمراً حاسماً وقاطعاً، فإن العقلانية، حسب وجهة نظر الاقتصاديين العرب، تقتضي العمل في ظل ما هو متاح لدى الاقطار العربية، أي بوجود غايات متواضعة ومداخل سلمية شرط أن تؤدي في النهاية الى تكامل اقتصادي عربي بدون أي تعقيد. لذلك فإن التصور العملي للتكامل الاقتصادي العربي يطرح الصيغة التالية :

(أ) - ترشيد العملية التخطيطية القطرية بما يضمن توسيع أفقها القومي ومدى نحو المدى البعيد - أي أنه في ظل تغليب المصالح القطرية على القومية، فليس أقل من العمل على حث كل قطر عربي على ألا يضيف عقبة او صعوبة جديدة تعرقل عملية التكامل. بل إنه لو نظر الى مصالحه القطرية على المدى الطويل، وهو الافضل بطبيعة الحال، لعمد الى ازالة عقبة من العقبات القائمة حالياً ليعجل من عملية التكامل. ومن الطبيعي أن هذا الترشيح لن يتم إلا من خلال زيادة وتكثيف الاتصال والتنسيق بين الانشطة والاجهزة التخطيطية في الاقطار العربية.

(ب) - دفع جهود التنمية القطرية بأي جهد عربي اضافي ممكن او متاح. ذلك أن نمو وتقدم أي قطر عربي سيعود بالنفع، بشكل مباشر او غير مباشر، على عملية التنمية في الاقطار الاخرى، وهذا يعني أن نموا وتقدماً سيحصل للوطن العربي ككل. هذا بالإضافة إلى أنه سوف يساعد كثيراً في التغلب على الكثير من الصعوبات النفسية داخل المجتمعات العربية التي تعترض طريق التكامل. كما أن ذلك قد يساعد كثيراً في القضاء على التفاوت في مستويات النمو، او على الأقل التخفيف من حدتها، باعتبارها من اهم الصعوبات الاقتصادية امام التكامل. وهذا كله سوف يعمل على ترسيخ الثقة بين أنظمة وحكومات الاقطار العربية ويسودها جميعاً الشعور بأنها في مسار واحد.



الموضوع الرئيسي :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	نواف الرومي
الموضوع الفرعي :	الموقف العربي : عام	رقم العدد :	
المصدر :	(كتاب) اقتصاديات الوطن العربي	تاريخ الصدور :	١٩٩٧

(ج) - اختيار وانتقاء مجموعة الأنشطة الاستثمارية التي قد تتجاوز مزاياها وعوائدها حدود التنمية القطرية لتمتد الى دعم التنمية القومية في عموم الاقطار الاخرى، وهذه الأنشطة تتركز في الموارد المائية، مصادر الطاقة الطبيعية، الهياكل الأساسية... الخ. كما أنه قد يكون من الأفضل في مثل هذه الاستثمارات أن تتم بجهد قومي، حيث أنها تتميز في حالات كثيرة بعدم القدرة على التجزئة او بخضوعها بشكل واضح لاقتصاديات الحجم.

(د) - الالتفاف الجماعي حول بعض القضايا والمشاكل التنموية ذات العلاقة المباشرة او غير المباشرة بالقدرات التنموية القطرية وكذلك القدرة التنموية القومية مثال : قضية الأمن الغذائي العربي، بناء وتطوير القدرة التكنولوجية العربية، امتلاك قاعدة متطورة للمعلومات، وغيرها. إن هذه المشاكل والامور المهمة قد يكون من الصعب على اي قطر أن يواجهها بمفرده سواء بسبب ارتفاع نفقاتها المالية او لتجاوزها قدراته البشرية المتاحة والممكنة. واذا لم يكن هذا او ذاك وافترضنا قيام كل قطر بالاتفاق على مثل تلك القضايا، اليس من الممكن الترشيد وتجنب ازدواجية الانفاق؟

(هـ) - وأخيرا ، فإن إنجاز التكامل الاقتصادي العربي ليس في الحقيقة من مسؤولية الحكومات والانظمة فقط، بل إن هناك دورا هاما يجب أن تلعبه الشعوب العربية والهيئات غير الرسمية والنقابات والاتحادات والجمعيات في جميع الميادين والقطاعات التي سيشملها التكامل.

واستنادا لما تقدم، يمكن وضع استراتيجية واضحة للتكامل الاقتصادي العربي، تركز على المحاور الرئيسية التالية : -

اولا - التنمية القومية بجميع أشكالها وفروعها.

ثانيا - اعادة تشكيل هياكل الانتاج الصناعية واقامة التصنيع الاساسي.

ثالثا - اعادة تشكيل هياكل الانتاج الزراعية والأمن الغذائي.

رابعا - اعادة بناء هيكل السوق العربية، وايجاد نظام لتسوية المعاملات المالية.



الموضوع الرئيسي :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	نواف الرومي
الموضوع الفرعي :	الموقف العربي : عام	رقم العدد :	
المصدر :	(كتاب) اقتصاديات الوطن العربي	تاريخ الصدور :	١٩٩٧

خامسا - تعبئة الموارد البشرية والمالية .

سادسا - تأسيس نظام نقدي عربي .

سابعا - اكتساب القدرة التكنولوجية وتوطين التكنولوجيا الملائمة .

ثامنا - توفير العناصر الجوهرية في البنى التحتية .

تاسعا - الإرادة السياسية لكل الاقطار العربية في تحقيق تكامل اقتصادي عربي بشكل جدي .

### نحو مفهوم جديد للتعاون الاقتصادي العربي :

نظرا لما يسود العالم العربي من مشاكل اقتصادية في الوقت الراهن والاختراقات التي يشهدها في تحقيق قدر ملموس من التعاون الاقتصادي الى جانب الآثار السلبية الناجمة عن تكريس المصالح القطرية الضيقة، فقد اصبحت مهمة تمهيد الطريق لتعزيز التعاون الاقتصادي العربي اصعب مما كانت عليه الحال في بداية الخمسينات . كما تزداد الامور تعقيدا كلما مضى الزمن دون اتخاذ اجراءات عملية باتجاه تعزيز العمل الجماعي، وذلك بالاستفادة من التجربة الطويلة التي بدأت منذ عقد الخمسينات، والعمل على التخفيف من حدتها . إن الاجراءات السلمية التي تتخذ باتجاه تعزيز التعاون الاقتصادي العربي مهما كانت متواضعة في البداية، إلا أنها إذا حظيت بالرعاية الجدية من قبل الحكومات العربية فانها ستؤدي الى تعزيز التعاون وتطويره بمرور الزمن .

فحينما نتحدث عن التنمية باعتبارها مجال التحدي الانساني الراهن والقادم، فإننا نقصد مفهوما واضحا ومحددا لهذه التنمية يتبلور في أنها : مجموعة العمليات المخططة التي تسعى الى إحداث نهوض ارتقائي شامل ومتكامل في مختلف قطاعات ونواحي الحياة اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وتقوم على محوري التقدم المادي والتقني، الى جانب المشاركة الشعبية الفعالة بما يحقق اطلاق قوة النمو الذاتي للمجتمع بصورة اجمالية .





الموضوع الرئيسي :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	نواف الرومي
الموضوع الفرعي :	الموقف العربي : عام	رقم العدد :	
المصدر :	(كتاب) اقتصاديات الوطن العربي	تاريخ الصدور :	١٩٩٧

إن الإدراك الحقيقي لاحتمة طريق العمل العربي المشترك كأفضل سبيل للتنمية لا يترجم إلى الواقع إلا بتبني الاقطار العربية شعوبا وحكومات لمشروع استراتيجي شامل في مختلف قطاعات ونواحي الحياة اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا. وهذا المشروع القومي ينبع أساسا من منطلقات جذرية محدودة تتمثل في عدد من الحقائق من أهمها:

أولا - إن التاريخ العربي على امتداده يثبت أنه كلما كانت وحدة العرب قائمة، ازدهر المجتمع العربي من ناحية، وكان عطاؤه للإنسانية أكبر، وكان أمنه القومي أكثر تحقيقا، من ناحية أخرى.

ثانيا - إن العالم المعاصر يعامل المنطقة العربية ككيان واحد حتى وإن تزايدت الصلات بين بعض القوى العالمية وبعض القوة العربية.

ثالثا - إن التهديد الأمني في الوقت الراهن لا يمس دول عربية بعينها دون غيره من الدول، أو جزءا من المنطقة العربية دون الأجزاء الأخرى، بل ينفذ إلى المنطقة العربية ككل.

رعا - إن كل معوقات التنمية لا تتوفر لأي قطر على حدة، إلا فيما ندر، سواء من ذلك في مجال قوى الانتاج، أو تكنولوجيا الانتاج، أو تسويق المنتجات.

خامس - إن الثروات المتوفرة في بعض الاقطار العربية لا يمكن ان تستغل بصورة مثلى إلا في ضوء تكامل تنموي عربي واسع، وبغير ذلك سستبدد هذه الثروات وستعرض للضياع وتخسرهما الاجيال القادمة.

سادسا - إن معدلات التنمية أو النمو لا يمكن إلا أن تكون متواضعة في حالة التجزئة، فالاعتماد المتبادل بين الاقطار العربية امر لا غنى عنه إذا اريد لهذه المعدلات أن ترتفع إلى المستويات المرغوبة التي تخرج بهذه الاقطار من دائرة التخلف النسبي إلى الأفاق الرحبة للتقدم والازدهار ورفاهة الانسان العربي.

وهكذا فإن الرؤية الجديدة إلى إحداث تعاون عربي مشترك، ينبغي أن تنطلق من المضامين التالية:



الموضوع الرئيسي :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	نواف الرومي
الموضوع الفرعي :	الموقف العربي : عام	رقم العدد :	
المصدر :	(كتاب) اقتصاديات الوطن العربي	تاريخ الصدور :	١٩٩٧

(أ) - إن الثروات النفطية تعتبر موارد مؤقتة وزائلة، الامر الذي يؤكد ضرورة تأمين مستقبل الاقطار النفطية بدعم هياكلها الاقتصادية، وإرساء قواعد الانماء داخلها على أسس غير - لية.

(ب) - إن التنمية الاز سادية في الاقطار النفطية لا يمكن أن تتم بفعالية إلا بالاستعانة بالكفاءات البشر في الاقطار العربية ذات العجز والسوق الواسعة التي توفرها لمنتجات الاقطار النفطية في صيغة تكامل اقتصادي عربي.

(ج) - إن الاقطار العربية ذات العجز لن تحقق تنمية فعالة إلا بموارد مالية ضخمة يمكن الحصول عليها ؛ تعاون الوثيق مع الاقطار العربية النفطية.

(د) - إن التكامل التجاري الذي يعني بوضوح حرية انتقال القوى العاملة ورؤوس الاموال، والذي يساهم في تقوية الروابط والتفاعل بين مواطني الاقطار العربية ، سوف لن يكون كافيا او ذا فاعلية كبيرة في تكامل موارد هذه الدول، وذلك لأن جميع الاقطار العربية تعاني من قصور نوعي او كمي في قواها العاملة الذي أدى في السنوات الاخيرة الى اعتماد متزايد على استيراد عمالة غير عربية. إن هذا يستدعي في الواقع ضرورة إعادة النظر في الاستراتيجيات الانمائية الحالية بما فيها استراتيجيات النمو الاقتصادي والتكنولوجي والتعليم والتدريب حتى تتمكن الاقطار العربية من الوصول الى مرحلة الاعتماد على الذات في القوى العاملة من خلال تبني استراتيجية بعيدة المدى في تنمية مواردها البشرية.

(هـ) - يتيح المنهج التنموي للتكامل أن يسمى كل قطر من الاقطار العربية الى تحقيق تنمية داخلية مخططة - فالجهد القومي لا يلغي الجهد القطري في اطار التنسيق والتعاون العربي الواسع. وبما أن التعاون العربي يتيح امكانات واسعة في تنمية المجتمع بحيث لا تستطيع أية دولة انجازها بفعالية اعتمادا على مواردها الذاتية (البشرية والمادية)، فلا شك أن التعاون الانمائي الفعال والتنسيق المتزايد سيؤدي في النهاية الى التحرير الكامل لانتقال القوى العاملة بين الاقطار العربية.

(و) - قيام الحكومات العربية في الدول المدينة باتخاذ الاجراءات الكفيلة بمعالجة الاختلالات وادخال التعديلات الهيكلية المطلوبة في اقتصاداتها، لأن ذلك سيؤدي الى تحسين اوضاعها الداخلية والخارجية وتقود الى تحسين



الموضوع الرئيسي :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	نواف الرومي
الموضوع الفرعي :	الموقف العربي : عام	رقم العدد :	
المصدر :	(كتاب) اقتصاديات الوطن العربي	تاريخ الصدور :	١٩٩٧

احتمالاتها المستقبلية سواء بالنسبة لموقفها من الديون الخارجية او بالنسبة لإمكانات التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها. إن هذا يعني أن المطلوب أساسا من بلدان العجز العربية هو أن تتخذ ما يلزم لضمان استقرار إيراداتها الأجنبية وذلك من خلال التأكيد على استقرار صادراتها حجما وأسعارا وقيمة لضمان استمرار استيراداتها الضرورية، مع التأكيد المسبق على استراتيجية تنوع هياكلها الاقتصادية، وتقليل اعتمادها على الصادرات نسبيا، وخلق الدفع الذاتي في اقتصاداتها.

ز) - زيادة القيمة المضافة للنفط والغاز عن طريق إقامة المصافي والمجمعات البتروكيمياوية من أجل سد احتياجات الاستهلاك المحلي والتصدير الى الأسواق العربية والعالمية، بالإضافة الى التوسع في إنتاج المواد الاستهلاكية النهائية بالنسبة للصناعات البتروكيمياوية بشكل يسمح بتحقيق أعلى درجة من التكامل بين صناعات المنتجات النفطية وبين مختلف الصناعات التحويلية الأخرى لبناء قاعدة صناعية متكاملة.

ح) - إن الطريق الموصل الى العمل العربي المشترك يمكن ان يتحقق عبر ثلاث عمليات متتابعة :

اولا - ارساء الاستراتيجية التي يقوم عليها العمل القومي المشترك، بشرط أن تكون طريقة هذا العمل واضحة ومعروفة بدقة لا لبس فيها ولا اجتهاد لأية جهة حسب هواها في هذه الاستراتيجية. كما يجب أن تتضمن هذه الاستراتيجية أهدافا رئيسية واقعية واضحة، تنسجم وامكانات الاقطار العربية، تركز في ما يلي :

1 - تحقيق الامن القومي العربي بمفهومه الشامل المتضمن للامن الغذائي، الامن التكنولوجي، والامن الفكري وغيره.

2 - رفع معدلات النمو الاقتصادي والاجتماعي من خلال قاعدة علمية وتكنولوجية حديثة وبالاعتماد على الموارد الذاتية العربية بصفة اساسية، مع مراعاة ضرورة تقليص الفجوات التنموية القطاعية والفئوية داخل الاقطار العربية، وكذلك فيما بين هذه الاقطار وبعضها البعض.

3 - اطلاق القوى الابداعية المنتجة للانسان العربي من خلال مشاركة شعبية فعالة في تحمل عادل ومتكافئ لآعباء التنمية ومسؤولياتها .



الموضوع الرئيسي :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	نواف الرومي
الموضوع الفرعي :	الموقف العربي : عام	رقم العدد :	
المصدر :	(كتاب) اقتصاديات الوطن العربي	تاريخ الصدور :	١٩٩٧

ولتحقيق الرؤية الشاملة الموضوعية فإنه من المنطقي وضع الاطار العام المقترح للعمل العربي المشترك بأهدافه المحددة من خلال تجمع علمي وفني وسياسي تسهم في تنظيمه واعماله المنظمات القائمة للعمل العربي المشترك.

ثانياً - ضرورة تخطيط العمل العربي المشترك من خلال وضع خطة قومية طويلة الاجل، تكون اطاراً لخطة متوسطة وقصيرة الاجل للتنمية القومية والقطرية على حد سواء. مع أهمية أن ينهض بهذه المهمة جهاز للتخطيط القومي بالتنسيق مع اجهزة التخطيط القطرية.

ثالثاً - تنفيذ خطة التنمية القومية من خلال منظمات عربية متخصصة تتولى مسؤولية تنفيذ المشروعات والبرامج الواردة في خطة التنمية القومية، بشرط أن لا تنعكس الخلافات السياسية على تنفيذ هذه المشروعات، مع الالتزام الكامل للحكومات العربية في تنفيذ خطط التنمية القطرية المنبثقة من الخطة القومية.

(ط) - ولتعميق العمل العربي المشترك هناك مداخل متعددة يمكن أن تؤدي الى تحقيق الهدف المنشود بشكل تدريجي منها :

اولا - تكوين اتحاد او اتحادات جمركية.

ثانياً - تعميق تجربة المشاريع العربية المشتركة .

ثالثاً - تعميق تجربة مؤسسات التمويل العربية المشتركة والقطرية.

رابعا - تشكيل مجالس تجارية مشتركة، حيث أن تشكيل مثل هذه المجالس يساعد الاقطار العربية على تنظيم التبادل التجاري بينها وبين بقية انحاء العالم.

(ي) - تعزيز دور المنظمات والاتحادات العربية النوعية من خلال ما يلي :

اولا - اختيار المسؤول الذي يقود كل منظمة واتحاد على أسس ومعايير تستند على الكفاءة والقدرة والايمان بالعمل العربي المشترك والابتعاد عن المؤثرات والمداخلات السياسية في هذا الاختيار.

ثانياً - التنسيق بين عمل هذه المنظمات والاتحادات من خلال خطة واضحة الاهداف والآلية مع تقييم دوري لإنجازها من قبل حكومات الاقطار العربية، اضافة الى متابعة اعمالها بشكل مستمر.

ثالثاً - اعطاء هذه المنظمات والاتحادات العناية والدعم من قبل حكومات الاقطار العربية مع تسهيل مهامها حتى يتسنى لها تأدية دورها المطلوب.





الموضوع الرئيسي :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	مجدد بدر عتاد
الموضوع الفرعي :	الموقف العربي : عام	رقم العدد :	
المصدر :	(كتاب) المتغيرات الاقتصادية الدولية	تاريخ الصدور :	١٩٩٨

### المواجهة العربية لتحديات النظام الشرق اوسطي

في ضوء معطيات الحقائق التي تم عرضها على الساحات الدولية والاقليمية والعربية ، يبرز السؤال الجوهر ، ما العمل ... ؟ وكيف ينبغي للطرف العربي ان يتصرف ، وماذا يستطيع ان يفعل ليدرك عن نفسه المظهر الحققة والمحتملة ... ؟ وقبل التعرض لاشكال المواجهة العربية لما تواجهه من تحديات في محاولة الاجابة عن الاسئلة اعلاه نرى اننا علينا ان نبحث في الاطار المؤسسي للنظام العربي اي - الجامعة العربية - وما يمن ان تقوم به من دور في هذه المواجهة باعتبارها - ومن وجهة النظر العربية - المعادل الموضوعي للترتيبات الاقليمية الجديدة ، الشرق اوسطية .

#### اولا : الجامعة العربية والشرق اوسطية والعمل الاقتصادي العربي المشترك :

كان اول ما يواجه الباحث عند دراسة الجامعة العربية عدد من المتناقضات المرتبط بموضوع الجامعة ذاته ودورها في النظام العربي وهل هي اداة لتحقيق (الفكرة القومية) ام عامل (معة) لها مكرس التجزئة العربية ، لقد كانت الجامعة العربية هدفا تدعو لتحقيقه مختلف الروابط والتنظيمات الشعبية القومية خلال فترة كان فيها التيار القومي العربي تيارا نشطا ، ولم يكن مفهوم الدولة قد ترسخ بعد وكان التركيز القومي على مفهوم الامة العربية الواحدة الممتدة من المحيط الى الخليج ، وامام تزايد هذه الضغوط خلال الحرب العالمية الثانية على حكومات المنطقة التي كانت جميعا بشكل او باخر مواقع للنفوذ الاوروبي ، اقدمت بريطانيا على تشجيع الحكومات العربية على تبني فكرة الجامعة العربية ، وبالطبع لم يكن الغرض من ذلك هو ارضاء التيار القومي او تحقيق اهدافه وانما كان محاولة لنقل المبادرة من الشارع العربي الى الحكومات العربية وايجاد شكل من اشكال التنظيم الاقليمي يحتوي تطلعات هذا التيار دون ان يحققها . لذا فان الجامعة برزت الى الوجود وقد حملت معها تناقضات ثلاث متغيرات ، فكر قومي ، تدخل جاد من البيئة الدولية ، منطق القطرية السيادة الوطنية (30) .

لذا فان الجامعة ومنذ نشأتها تعرضت لتصارع ثلاث انواع من الارادات ، واردة الفكر القومي الذي يفرض عليها محددات ان لاتصدر



الموضوع الرئيسي :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	مجنذب بدر عناد
الموضوع الفرعي :	الموقف العربي : عام	رقم العدد :	
المصدر :	(كتاب) التغيرات الاقتصادية الدولية	تاريخ الصدور :	١٩٩٨

عنها قرارات تناقض مع عقيدة النظام العربي ، وإرادة البيئة الدولية التي تفرض عليها محددات ان لانتماذي في التعبير عن الفكر القومي وإرادات الدول الاعضاء التي تحد من قدرتها في التأثر على سيادة وصلاحيات كل عضو فيها ، ووفقا لذلك يتضح ان الجامعة العربية هي منظمة اقليمية قومية شكلت طرفا اصيلا من اطراف النظام الاقليمي العربي وليست مجرد تنظيم قانوني او شكلي يقف على اطراف النظام ، انما ترتبط عضويا باهدافه وازماته وتفاعلاته الداخلية والخارجية فضلا انها تتعرض لما يتعرض له بقية اعضاء النظام من تدخلات البيئة الدولية باعتبارها تمثل (الكل) العربي والفكرة العربية و احباط مهمتها يعطل الفعل العربي المشترك ويؤثر مباشرة على فعالية النظام واهدافه وطمحاته ، فالوجود التنظيمي للجامعة في حد ذاته يتفاعل مع النظام باشكال متنوعة اهمها تعدد لقاءات المسؤولين العرب في اطار الجامعة ، فضلا عن ان الرمز الذي يبيت تحتله الجامعة ، على الرغم من ميثاقها الذي لم يحقق الاماني - القومية ، وضع قواعد للسلوك العربي الجامعي والشعائري والمنفرد اذ كان الالتزام الذي يصدر عن البلدان العربية ومن فوق منبر الجامعة قيذا على حركتها المعاكسة لاتجاهات الراي العام لعربي او كان دافعا لمزيد من الحركة الموازية لهذا الاتجاه ، الى جانب ذلك انها كانت في احيان كثيرة المكان الذي تستطيع فيه الاقطار العربية مواجهة اختلال توازن النظام نتيجة اهمية احد اعضائه او في تغفل اطراف من النظام الدولي . ولا جدال ان الجامعة كانت المصدر لاساسي في الوطن العربي الذي جعل من مفهوم التنمية العربية لشاملة مفهومها ذا مضمون ومحتوي لانه ترجم الامكانات العربية المادية البشرية الى ارقام وبرامج ومشروعات وهو الامر الذي رسخ في الوعي لعام قدرات النظام العربي وانشأ شبكة جديدة من التفاعلات بين لاطراف الغنية والاطراف الفقيرة ، وبذلك لم يعد ممكنا للاقطار الغنية - حتي لو شاءت - ان تصف ثروتها بانها ثروة قطرية وتحسب اذ يفضل لتوجه الاقتصادي للانشطة الاساسية للجامعة خلال حقبة السبعينات سرب الى الوعي العربي العام الاقتناع ان الثروة لعربية اينما كانت



الموضوع الرئيسي :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	مجداد بدر عناد
الموضوع الفرعي :	الموقف العربي : عام	رقم العدد :	
المصدر :	(كتاب) المتغيرات الاقتصادية الدولية	تاريخ الصدور :	١٩٩٨

انما هي من امكانات الوطن العربي وان المطالبة بالتنمية الشاملة مطالبة قومية ، ولا تعني اعادة توزيع هذه الثروة بقدر ما تعني تحميل هذه الثروة مسؤولية المصير العربي في الامن والتنمية دونما تفرقة بين جزء من الوطن وجزء اخر ولا يقلل من اهمية هذا التطور واقع ان مندوبي بعض الاقطار العربية داخل الجلسات المغلقة يتصرفون بغير هذا الفهم (31) ، فهكذا تتصارع الممارسات القطرية مع الميادي القومية منذ نشأة الجامعة ، واذا كان ما تقدم يمثل الجوانب الايجابية لهذه المنظمة التي يمكن اعتبارها ولاشك الحد الادنى للتضامن العربي ، فان جوانب اخرى تبرز للعيان عند محاولة وضع هذا التنظيم المؤسسي التقليدي ، اما البديل المقترح الان وهو النظام الشرق اوسطى واليته الرئيسية السوق الشرق اوسطية ، فهل هذا التنظيم العربي قادر فعلا الوقوف على ارض الواقع ليواجه مشروع السوق ؟ يكفي للججابة عن هذا التساؤل ان نذكر اولا بان الجامعة لعربية لم تؤثر لا من قريب ولا من بعيد في تطور لاقتصادات العربية في السنوات الماضية ، فهي لم تؤثر في شيء في اهم تطور اقتصادي (بيني) بين العرب اي انتقال العمالة من بلدان فقيرة الى اخرى غنية ، فهي لم تسهل هذه العملية ولم تؤسس لها ولم تضع ضوابط لحماية العمالة المتنقلة ولا ضمانات لحفاظها على مكاسبها المادية في بلدان الاستقبال (32) ، ثم ان الجامعة ثانيا لم تنجح يوما في عملية تأسيس تبادل حر للسلع ولم تنجح حتى في تصديق الاتفاقيات التي رفضها البعض ، ووقعها البعض ثم لم يصدق عليها ، ووقعها البعض الاخر وصدق عليها ولكنه لم ينفذها ، ثم ان هذه الجامعة انتقلت لاسباب سياسية واضحة من تونس الي مقرها القديم في القاهرة ، وقد شكل ذلك اقرارا ضمنيًا بان مقر الجامعة يمكن ان يكون في العاصمة العربية الوحيدة التي كانت قد انشأت صلحا مستقرا مع الكيان الصهيوني وبان لاتناقض بالتالي بين وجود الجامعة وبين التفرد بالصلح ، وكان التفاضي عن هذا التناقض هو الذي فتح الطريق امام تجز الجامعة العملي عن لعب اي دور في تحديد سقف العملية التفاوضية مع الكيان الصهيوني .



الموضوع الرئيسى :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	مجداب بدر عناد
الموضوع الفرعى :	الموقف العربى : عام	رقم العدد :	
المصدر :	(كتاب) التغيرات الاقتصادية الدولية	تاريخ الصدور :	١٩٩٨

اما حول تقييم عمل اجهزة الجامعة العربية الاقتصادية في الممارسة ، ففي 3 الربيع - مارس 1957 أفرنجي اعتمد المجلس الاقتصادي التابع لجامعة الدول العربية قرارا بعقد اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية وذلك بحضور 12 دولة عربية هي الاردن ، تونس ، السودان ، العراق ، السعودية ، مصر ، سوريا ، الكويت ، الاردن ، المغرب ، العراق ، اليمن وصدقت هذه الدول على الاتفاقية بعد ذلك ماعدا المغرب ، ومن ثم دخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في الطير / ابريل 1964 أفرنجي وقد زاد عدد اعضاء مجلس الوحدة الاقتصادية فيما بعد الى 13 عضوا بانضمام السودان ، واليمن الجنوبي ، الامارات العربية ، ليبيا ، موريتانيا ، فلسطين وقد تم انضمام هذه الدول خلال عامي 74 - 75 عدا السودان الذي انضم 1969 أفرنجي وبالوحدة بين شطري اليمن وانسحاب الكويت عام 1990 أفرنجي اصبحت العضوية الحالية 11 دولة (33) ، اما المجلس الاقتصادي والاجتماعي (الاسم الجديد للمجلس الاقتصادي اعتبارا من عام 1959 أفرنجي) فقد انشأ عام 1961 أفرنجي مجلس الوحدة الاقتصادية قراره رقم 17 في 13/8/1964 أفرنجي بإشياء السوق العربية المشتركة ووافقت على القرار كل من سوريا ومصر والاردن والعراق والكويت وأصبحت الاتفاقية سارية المفعول اعتبارا من 1/1/1965 أفرنجي ووضعت الاتفاقية وبمجلس الوحدة الاقتصادية برامج التخفيضات الجمركية وانتقال رؤوس الاموال والافراد وكان هدفها الوضول لاعفاء جمركي كامل في اول عام 1970 أفرنجي بالنسبة للمنتجات الزراعية والثروات الطبيعية وفي اول 1975 أفرنجي بالنسبة للمنتجات الصناعية ثم جرى تعديل بالاتفاقية عام 1968 أفرنجي بتقليص مراحل السوق المشتركة ليتحقق الاعفاء الكامل اعتبارا من 1/1/1971 أفرنجي بدلا من 1975 أفرنجي (34) ، ولكن على مستوى التطبيق الفعلي لم يتم الاعفاء الكامل اذ ادرجت الدول عدة استثناءات من جداول الاعفاء كما وضعت قيود ادارية متعددة كان من شأنها التحلل غير المباشر من الالتزامات بموجب الاتفاقات المعقودة مما





الموضوع الرئيسي :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	مجداد بدر عناد
الموضوع الفرعي :	الموقف العربي : عام	رقم العدد :	
المصدر :	(كتاب) التغيرات الاقتصادية الدولية	تاريخ الصدور :	١٩٩٨

ادي الى انخفاض مجلس الوحدة الاقتصادية في تحقيق اهدافه باقامة السوق العربية المشتركة وقد كان لحدوث طفرة في عوائد البترول بعد عام 1973 أفرنجي اثره في حجم الموارد المالية المتاحة للدول العربية وفي احساسها بثقلها الاقتصادي ووزنها السياسي في حال نكتلها ، ولقد سعي مجلس الوحدة الاقتصادية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي للجامعة العربية للاستفادة من هذه الحالة المتسمة بالتفاؤل والثقة بالنفس والتطلع للمستقبل من اجل تعزيز العمل الاقتصادي المشترك من خلال ابتكار اطارين جديدين (35) :-

الاول : انشاء الاتحادات العربية النوعية مثل الاتحاد العربي للحديد والصلب والاتحاد العربي للسكك الحديدية وقد انشأ اكثر من 60% من تلك الاتحادات في عقد السبعينات وكان هدفها التنسيق في النتاج والتسويق والقيام بدراسات فنية واقتصادية وتقديم لاستشارات الفنية ..

الثاني : اقامة مشروعات مشتركة وذلك اعتبارا من عام 1978 أفرنجي مثل الشركة العربية للملاحة البحرية والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي ، المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا ، الشركة العربية للصناعات الدوائية ، الشركة العربية للاستشارات الصناعية ، ويلاحظ ان بعض تلك المشروعات تم انشاؤه في اطار عمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبعض الاخر في اطار نشاط مجلس الوحدة الاقتصادية وفي ظل عدم تحقيق الاهداف المتوخاة في المنهج السابق شكلت الجامعة العربية عمان 1976 أفرنجي ما اسمته (لجنة خبراء استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك) من عشرين عضوا لوضع استراتيجية مشتركة ومارست اللجنة عملها طوال عامي 1977 و 1978 أفرنجي ، انبثقت عنها لجنة قامت باعداد ورقة عمل حول الاستراتيجية عرضت على مؤتمر اقتصادي وقومي في بغداد عام 1978 أفرنجي ثم على لجنة خبراء حكوميين عقدت في العراق في اى النار /يناير 1980 أفرنجي ثم عرضت على قمة عمان في الحرث/نوفمبر 1980 أفرنجي وقد اعتمدت تلك القمة وثائق في مجال العمل الاقتصادي وهي (36) .



الموضوع الرئيسي :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	مجداد بدر عناد
الموضوع الفرعي :	الموقف العربي : عام	رقم العدد :	
المصدر :	(كتاب) المتغيرات الاقتصادية الدولية	تاريخ الصدور :	١٩٩٨

أ- وثيقة استراتيجية العمل الاقتصادي إي العربي المشترك والتي تناولت أهداف ذلك وركزت علي التنمية الصناعية الزراعية وتدريب الموارد البشرية .

ب - ميثاق العمل الاقتصادي العربي القومي وهي وثيقة ذات صياغة عامة ونبرة سياسية حول أهمية العمل الاقتصادي القومي .  
جـ - الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الاموال العربية في الاقطار العربية .

د - عقد التنمية العربية المشتركة وهي وثيقة التزمت بموجبها خمسة اقطار عربية هي السعودية ، الكويت ، العراق ، الامارات ، قطر بتخصيص مبلغ 5 بليون دولار للعقد بواقع نصف مليار سنويا توزع سب نسبة محددة لتمويل مشروعات التنمية وتكون القروض بفائدة 1٪ سنويا وفترة سماح مدتها 10 سنوات ويسترد القرض باقساط سنوية متساوية على مدى عشرين عاما .

وتعد هذه الوثيقة هي الانجاز العملي الحقيقي ، والملموس لقمة عمان 1980 أفرنجي وكان دور العراق في اصدارها فعالا وحاسما ولكن يبدو انه كان مقدرا لهذا الانجاز ان لا يكتمل ولا يتحقق على ارض الواقع ، حتى انه يدا بعد خمس سنوات من انعقاد قمة عمان وكأنه جاء في غمرة الحماس الغضب على إتفاقية الصلح المصرية - الصهيونية ثم اهلل مع هدوء الحماس وفتور الغضب (37) .

ان الجامعة العربية هي احد المنظمات الاقليمية في العالم الثالث والتي تشترك جميعها في كونها اخفقت بدرجات متفاوتة في تحقيق اغراض رئيسية وهو ما يعني بحد ذاته ان للتخلف دورا كبيرا في فهم المستويات المتدنية للداء في ميادين مختلفة ، ويعني ذلك اننا نفترض ان احتمال الارتفاع بمستويات الاداء فيما يتعلق باغراض رئيسية للجامعة العربية هو امر يرتن جزئيا بامكانيات النهوض في البيئة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات العربية ، وغالبا ما كان التفسير الوحيد الفشل في وضع الاتفاقات والقرارات موضع التنفيذ هو الخلافات العربية والازمات التي انبثقت وتكررت دوريا عن هذه الخلافات ، غير انه بات من الضروري ان نتناول تفسير اخر وان كان فضفاض نسبيا



الموضوع الرئيسي :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	مجداد بدر عناد
الموضوع الفرعي :	الموقف العربي : عام	رقم العدد :	
المصدر :	(كتاب) التغيرات الاقتصادية الدولية	تاريخ الصدور :	١٩٩٨

ويقوم هذا التفسير على وجود تفضيل واضح للعمل التنموي على مستوى قطري وللتعاون على اساس اختيارية ثنائية او متعددة الاطراف وان هذا التفضيل لا ينهض فقط على عوامل ذاتية خاصة برغبات ونزعات الحكام والحكومات وانما قد يكون في صميم الطابع المتخلف للهيكل الاقتصادي والاجتماعية والطابع التسلطي لنظم الحكم العربية . وكمثال لاحد الموضوعات التي يمكن اخذها كنموذج لتقويم انجاز أحد أجهزة الجامعة العربية في مجال العمل الاقتصادي العربي المشترك وهو المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، والموضوع هو تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية ، قد اصدر المجلس في دورته المنعقدة في الطير / ابريل 1953 أفرنجي قراره الاول حول تسهيل تبادل الانتاج الزراعي والحيواني والصناعي ونص على اعفاء بعض المنتجات الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية من رسوم الاستيراد الجمركية وتظهر اهمية هذا الموضوع من كونه حظي باول قرار يصدره مؤتمر وزراء المال والاقتصاد العربي ، وقد واصل المجلس مناقشة الدول الاعضاء فيه التصديق على الاتفاقية منذ اتخذ القرار بشأنها وتي عام 1985 أفرنجي حيث جاءت اخر مناقشة في القرار رقم 966 ، وبذلك يكون موضوع تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية قد استهلك اكثر من 32 عاما وتسعة وثلاثين دورة من دورات المجلس الاقتصادي من 35 قرارا اي انه تمتع ببند ثابت في جميع دورات المجلس من دورة ماقبل دورة الاولى وحتى اخر دورة في عام 1985 أفرنجي ومع كل ذلك فلن يكون من المتاح الحكم على مدى التزام الدول المصدقة على الاتفاقية وعددها 11 دولة الا بعد التحقق من تطورين رئيسيين اولهما صدور تشريعات قطرية تنسجم مع بنود الاتفاقية وثانيها تغيير هيكل التجارة في الدول المصدقة الى الشكل الذي يبرهن على نفاذ الاتفاقية وفعاليتها (38)



الموضوع الرئيسي :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	مجداب بدر عناد
الموضوع الفرعي :	الموقف العربي : عام	رقم العدد :	
المصدر :	(كتاب) التغيرات الاقتصادية الدولية	تاريخ الصدور :	١٩٩٨

إن ما تود الدراسة ان تخلص منه من خلال الاشارة الى تعثر العمل الاقتصادي العربي المشترك الى ان طرح السوق الشرق اوسطية والسعي لانشائها لايصبح امرا مفاجئا او غريبا بل مجرد لبنة اخرى في صرح التفتت الاقتصادي العربي ، فان كانت السوق تعني اقتصاديا عملية استفاد صهيونة ببعض الاسواق العربية فانها ليست مفاجئة ، بل تأتي تتويجا لعدد من الخطوات التي كرست مؤخرا الاتجاه التنافري بين الاقتصاديات العربية التي لم تتجاوز التجارة البينية فيها لعقد الثمانينات بنسبة 8٪ فيما زادت تجارته بين الدول الاعضاء في السوق الاوروبية المشتركة بنسبة 9٪ كل سنة لمصلحة الجميع ، لذا فان السوق في حال قيامها ستكرس هذا الاتجاه التنافري القائم ولكنها لن تخلقه من عدم . بكلام اخر فان فكرة النظام العربي - الموحد فعليا وليس المجمع ضمن اطار مؤسسي - وفكرة النظام الشرق اوسطي متساويتان من حيث حظوظهما النظرية بالتحقق . انهما مشروعان قيمة وجودهما في التاريخ والمستقبل انهما مشروعان متناقضان ، ومن الطبيعي ان يسعى البعض لتفضيل احدهما على الاخر ومن الطبيعي ان يميل القوميون لاول منهما لا للثاني ولكن تعلق القوميون بالمفهوم العربي على حساب المشروع الشرق اوسطي لايعطي المشروع الاول اي حظ اضافي بالتأجج الا بقدر العمل الجاد على تحقيقه وتجسيده على ارض الواقع وبما يشكل نغما للمشروع الاخر

#### ثانيا : مشاهد (المواجهة) العربية للتحديات الشرق اوسطية :

عندنا تستعرض الدراسة حجم التحرك الفكري الذي اثاره هذا المشروع - الشرق اوسطي يشعر بالاعتزاز لانه يجد في ذلك دليلا على يقظة الفكر العربي وحيويته ولو شئنا ان نقوم بعملية مسح سريعة للتيارات التي طرحت خلال الندوات وفي الكتب والمحاضرات والمقالات والمقابلات التلفزيونية والاذاعية حول الموضوع لوجدنا بعض المشقة في حصر جميع المواقف والاراء المطروحة ولكننا نحاول هنا ايجاز اهم تلك المواقف :

١- التيار القومي المتشدد والتيار الاسلامي (الاصولي) واللذان يتفقان على رفض التسوية السلمية والتعامل مع المشروع الشرق اوسطي بشكل قاطع وينادون باعتماد خيار المقاومة والكفاح المسلح .





الموضوع الرئيسي :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	مجداد بلر عناد
الموضوع الفرعي :	الموقف العربي : عام	رقم العدد :	
المصدر :	(كتاب) المتغيرات الاقتصادية الدولية	تاريخ الصدور :	١٩٩٨

ب - تيار القوميون البراغماتيون ، وهؤلاء فريق مكون من تيارات متفاوتة بالنسبة الى المنزل التي يمنحها كل تيار للفكر الوجداني العربي ، وكذلك بالنسبة الى مقدار التكيف بحكم الضرورة مع اطرحات المشروع الشرق اوسطي ، يجمع هذا الفريق الوفاء للفكر الوجداني العربي كما يجمعه الاقرار بضرورة الاخذ بالاعتبار اللازم ظروف البيئة والاقليمية والعربية غير المواتية والتي تجعل من المتعذر تنظيم مقاومة مسلحة شاملة للمشروع الشرق اوسطي ، وبناء على ذلك يرى هذا الفريق ان المصلحة العربية تقتضي التحلي بالواقعية السياسية والتعامل مع المشروع بعد تحسين شروطه قدر الامكان ، والعمل بصورة موازية على تحقيق المشروع النهضوي العربي حسبما تسمح به التبدلات في ظروف البيئة الدولية والاقليمية والعربية . ويتوزع فريق البراغماتيين على مدرستين اي بالنسبة الى قوة الارتباط بالمشروع النهضوي العربي او بالنسبة الى حجم التنازلات المقدمة لصالح المشروع البديل .

**المدرسة الاولى :** وهي ترى ان الظروف لاتسمح بمتابعة الاهداف الطموحة للوحدة الاقتصادية العربية وغيرها من الاشكال المتقدمة للتكامل الاقتصادي وتنادي ب مشروعات اقل طموحا ولكنها تشمل جميع الاقطار العربية ، اي بعبارة اخرى تنصب عندها الواقعية على البعد الاقتصادي للعملية التكاملية لصالح البعد الثقافي الحضاري التوحيدي وبالنسبة الى التعامل مع المشروع الشرق اوسطي ترى هذه المدرسة الاخذ بمبدأ تزامن وتبادل التنازلات (39) بين الطرفين العربي والصهيوني وخصوصا في موضوع المقاطعة العربية للكيان الصهيوني والتي يجب ان تستمر على المستوى الشعبي .

**اما المدرسة الثانية :** فتري ان الظروف الموضوعية تقتضي بالاعتراف من دون تردد بالمصلحة الاقتصادية القطرية والكف عن التمسك بالصيغة القومية التي تقوم على اساس التكامل الاقتصادي على صعيد الوطن العربي كله والذي اثبتت التجربة فشله . والعمل على تحقيق مشروعات للتكامل الاقتصادي الاقليمي بين مجموعات متقاربة جغرافيا ومتجانسة اقتصاديا ، بتعبير اخر ، تنصب الواقعية بالنسبة لهذه المدرسة على المدى الافقي للجهد الاقتصادي العربي المشترك وعلى عكس



الموضوع الرئيسى :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	مجداد بدر عناد
الموضوع الفرعى :	الموقف العربى : عام	رقم العدد :	
المصدر :	(كتاب) المتغيرات الاقتصادية الدولية	تاريخ الصدور :	١٩٩٨

المدرسة الاولى ببعض اتباع هذا التيار انه لاضررة لمبدأ التزامن والتبادل بين التنازلات بل يكفي وكما حل في اتفاق كامب ديفيد ان تصل الاطراف الى اتفاقات على مباديء التسوية وعلى جدول زمني لمراحلها من اجل الغاء المقاطعة وقيام علاقات اقتصادية عادية وعلاقات دبلوماسية من دون انتظار تنفيذ الاتفاقيات .

هذا مع ملاحظة ان كلتا المدرستين تنادي بضرورة الاحتفاظ بالجامعة العربية وتطوير اجهزتها وتحسين ادائها .

ويقترس محمود عبدالفضيل تصنيفا اخر عن محمد السيد يوزع القوميين البرغاماتيين على فئتين (40) الاولى تعتمد ما يسميه خيار التراجع التكتيكي بهدف تنظيم هجوم استراتيجي مضاد والثانية تعتمد ما يسميه خيار فض الاشتباك الاستراتيجي والاحياء القومي الهادي وكنهاهما حسب قوله تندرج في اطار استراتيجية دفاعية طويلة النفس تقوم على تحصين الذات العربية ضد الهجمة الجديدة في مرحلة اولى ومن ثم تنظيم ولم شتات الموقف العربي على مستوى الحكومات والقوى الشعبية بهدف صياغة مشروع جديد للنهوض والتقدم العربي يتجاوز اخطاء التجارب التنموية والتوحيدية التي خيبرها الوطن العربي في العقود الاربعة الماضية واستكمالا لرصد المواقف في محاولة الاجابة عن التساؤل ، ما العمل ؟ نورد بعض المقتبسات .

يقول سمير امين انه لامجال لرفض اتفاقية غزة - اريحا ، ولذلك ينبغي النضال لتطويرها لتحقيق جميع الاهداف الفلسطينية بالتعاون مع الديمقراطيين العرب وحتى مع الديمقراطيين في اسرائيل ، ويضيف امين ان تنفيذ النظام الشرق اوسطى محتوم ، ولكن مضمون غير محدد بصورة اكيدة لان ذلك يتوقف على النضالات ضد هذا النظام الذي يمكن ان تؤدي الى صرفه عن اهدافه (41) ويكتب سعيد النجار ان رفض التسوية السلمية يشكل مخاطر هائلة على العرب ، وينصح بقبولها والتعامل مع النظام الشرق اوسطى بأسلوب يمنع الاضرار بالمصالح العربية ، ويتطلب التعامل مع الدائرة الشرق اوسطية الجديدة كما يجري التعامل مع الدائرة الافريقية والاسلامية ، اذ لايجوز تغليب مصلحة اية دائرة اجنبية على الدائرة العربية (42) .



الموضوع الرئيسي :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	مجداد بدر عناد
الموضوع الفرعي :	الموقف العربي : عام	رقم العدد :	
المصدر :	(كتاب) التغيرات الاقتصادية الدولية	تاريخ الصدور :	١٩٩٨

ويشير باحث آخر هو قسطنطين زريق ان رفض التسوية السلمية مغامرة وقبولها مغامرة لذا يجب على المفكرين والمعنين ان يقيسوا بين الخطرين ، فالقضية قضية صراع لايحل الا بتغليب طرف على آخر ، واعتقد ان الصراع تدخل فيه امكانات تهدئة في مراحل معينة ولكنه يبقى بصراعا ، ولقد يرى المصارع انه من الافضل القبول بالواقع لكي يتمكن من الصراع لاحقا (43) . ويقول عمر محبوب في الماضي كانت مسؤولية المواجهة على الحكومات وحدها وكانت المواجهة على خطوط الجبهة البعيدة ، والان وفي المستقبل سيطرق العدو الصهيوني باب كل بيت وسيصل الى ساحة كل حركة عربية ، فالمواجهة مستمرة ليس بسبب استمرار احتلال القدس واستمرار وجود ملايين الفلسطينيين خارج ارضهم فقط بل والاهم من ذلك ان الكيان الصهيوني بتركيبته البشرية والاقتصادية والعسكرية الحالية هو بلد مثير للصراع ومحفز له ، بل هو في بدئه ومنتهاه غزوة حضارية لابد لها ان تنهزم لكي يتحقق السلام لشعوب المنطقة كلها بما في ذلك سكانها من اليهود ، ويقترح محبوب دراسة نظرية الاحتواء التي حكمت سياسة امريكا في صراعها مع الاتحاد السوفيتي ، ويقول ان المطلوب بسرعة اعادة في تكتيكات المرحلة السابقة وفي لغة خطابها السياسي وابداع تكتيكات جديدة لاحتواء الكيان الصهيوني في ظروف عالمية يرى فيها الغرب انها ظروف مواجهة بين الحضارات (44) .

كانت تلك اربعة نماذج تمثل بدرجات متفاوتة مختلف التيارات السائدة في مادونهما فريق البراغماتيين وتتفق كلها في عدم الاستسلام للهجمة الصهيونية وتباین قليلا في زخم الصراع الذي لابد سوف يستمر بين العرب والكيان الصهيوني .

واذا كان لهذه الدراسة ان تتبني رؤية محددة فانها تؤيد التصور الاستراتيجي المستند الى خيار (فك الاشتباك الاستراتيجي والاحياء القومي الهادي) ، وينص هذا التصور الاستراتيجي على مقاومة مفادها ان الصدام العنيف مع الامبريالية في هذه الظروف يمثل نوعا من الانتحار القومي ، الامر الذي يقتضي انجاز قرار جماعي يفضل الاشتباك استراتيجيا مع الامبريالية بهدف انقاذ قدرات الامة المدنية



الموضوع الرئيسي :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	مجداد بلر عناد
الموضوع الفرعي :	الموقف العربي : عام	رقم العدد :	
المصدر :	(كتاب) المتغيرات الاقتصادية الدولية	تاريخ الصدور :	١٩٩٨

والعسكرية من التدمير ولكن يجب أن يرافق عملية فك الاشتباك هذه بدء الانخراط في التحضير الداخلي لمرحلة نهوض مقبلة للمشروع القومي الاستقلالي في الوطن العربي (45) إذ أن حجر الزاوية في هذه الرؤية الاستراتيجية يتمثل في وضع الأسس الضرورية لمشروع نهوض عربي داخلي يقوم في الجوهر على الانجاز الاقتصادي الثقافي في امد زمني وسيط يهدف التجاوز الجذري للتخلف الحضاري العربي ومل فراغات التعرض والانكشاف الدفاعي العربي في المستقبل (46) ان منطلقات هذه الدراسة في تأييدها لتبني الخيار اعلاه ليس لكونه الحل الاشمل والمثالي الكفيل بحل مشاكل المنطقة العربية وتمكينها من مواجهة جميع انواع التحديات التي تواجهها فهو ذاته يواجه تحديا عليه ان يجد له حلا ، ولكن لانه يمثل تصورا يحاول الجمع بين افضل جوانب الخيارات المتاحة ، فاذا اعتبرنا الاخذ بأسلوب المقاومة المتواصلة والشاملة وتصعيد الاشتباك العنيف مع الغرب الحليف الرئيس للكيان الصهيوني وتقليص الارتباط الاقتصادي والسياسي وفك الصلات الثقافية معه ، خيارا يفتقد بعض مقومات الواقعية في ظل الظروف الدولي والعربي الراهن ، واذا استبعدنا خيار القبول بالتسوية السلمية للصراع الصهيوني رغم شروطها المجحفة والعمل على تحسين شروطها مع مرور الزمن والقبول بالاندماج بالنظام العالمي الجديد واعتبار الاستقلال القومي والوحدة العربية ضربا من الطموح المثالي ، باعتباره خيارا استسلاميا في نهاية المطاف ومفرط في واقعيته ، فيبقى ان خيار فك الاشتباك الاتراحي يندرج ضمن استراتيجية دفاعية طويلة الامد تقوم على تحصين الذات العربية ضد مقومات الهجمة الجديدة بكل شراستها وتحدياتها في مرحلة اولى ومن ثم تنظيم ولم الشتات العربي على المستوى الرسمي والشعبي في مرحلة ثانية بهدف صياغة مشروع جديد للنهوض يتجاوز اخطاء وسلبيات الماضي .





الموضوع الرئيسي :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	مجداب بدر عناد
الموضوع الفرعي :	الموقف العربي : عام	رقم العدد :	
المصدر :	(كتاب) المتغيرات الاقتصادية الدولية	تاريخ الصدور :	١٩٩٨

رغم ما تقدم فإن هذا التصور يظل يعاني من مشكلة عالقة وهي حدود وابعاد عملية فك الاشتباك تلك ومدى اتساقها مع تطوير مشروع هاديء وطويل النفس للنهوض القومي وهوامش الحركة التي سوف تكون متاحة للاقطار العربية لانتجاز تلك المهام النهوضية على الجبهات الاقتصادية والتكنولوجية والثقافية ، اصف الى ذلك ان فض الاشتباك العنيف لايشكل في حد ذاته ضمانا كافيا لكي لا يتم استقطاب الاقطار العربية المختلفة واحدة تلو الاخرى في منظومات سياسية واقتصادية وامنية جديدة يصعب الفكك منها ، وبذا فان عصر الزمن يبقى عنصرا حاسما في الرهانات المستقبلية على هذا الخيار وعلى التقدم في مراحله المختلفة .

اما عناصر التحرك العربي المستقبلي ضمن هذه الاستراتيجية الدفاعية الطويلة النفس فسنؤجل الحديث الحديث عنها لتكون بمثابة التوصيات التي تختتم بها هذه الدراسة .



الموضوع الرئيسي :	السوق الشرق اوسطية	اسم كاتب المقال :	أحمد أنور زهران
الموضوع الفرعي :	الموقف العربي : عام	رقم العدد :	١٥٧٥
المصدر :	(مجلة) الأهرام الاقتصادية	تاريخ الصدور :	١٩٩٩/٣/١٥

يشتمل الأمن الاقتصادي العربي على عدد من العناصر الجوهرية الهامة كالآمن التنموي والمائي والغذائي والتكنولوجي والاستثماري والاجتماعي ويأتي دعم الأمن الاقتصادي العربي عن طريق إقامة تجمع اقتصادي عربي كبير يجسده قيام السوق العربية المشتركة الفاعلة على تلبية الاهداف الاقتصادية العربية العليا وبواجهة المخاطر الرأبئة والمستقبلية التي تهدد الأمن الاقتصادي العربي والتي تظهر في ازدياد الفجوة التكنولوجية بين العرب والعالم وترجع نصيبهم في الاقتصاد الدولي والصدام بين الحضارة العربية والحضارات العالمية واحداً والمنافسة مع التكتلات الاقتصادية العالقة وتهميش دول العالم الثالث.

لاتزال جامعة الدول العربية منذ قيامها عام ١٩٤٢ هي المشروع الاقليمي الوحيد المطروح القابل للبقاء والنمو وهي المرجعي الشعبي والمطلب الاسرانيي للامة العربية على الرغم مما واجهته من نزاعات وأزمات كان أبرزها جولات الصراع العربي الاسرائيلي اعوام ١٩٤٨ ، ١٩٥٦ ، ١٩٦٧ ، ١٩٧٣ وازمة غزو العراق للكويت عام ١٩٩٠.

من هذا المنطلق تصبح الجامعة العربية هي الممول عليها تحقيق العمل العربي المشترك في كافة المجالات من خلال أنشطة المنظمات المتخصصة التابعة لها التي انبثقت عن معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي التي وقعت عام ١٩٥٠ لتحقيق التضامن العربي في مواجهة كافة التحديات الاقليمية والدولية.

أدى الصراع العربي الاسرائيلي لخلق ظروف وأوضاع جديدة في المنطقة وهذه بدورها أدت إلى زيادة التلاحم بين مفهوم الأمن الاقتصادي العربي والمشروع الاقتصادي الاقليمي العربي المتمثل في قيام السوق العربية المشتركة الذي اصبح يواجه تحدي ما اصطلح علي تسميته بالمشروع الشرق اوسطي أو السوق الشرق اوسطية ويشتمل هذا التحدي في

١. الترويج لفكرة السوق الشرق اوسطية في المحافل السياسية والاقتصادية الاقليمية والدولية .

٢. رغم ان مصطلح الشرق اوسطية مصطلح غلامي لايرتبط بناطق جغرافي أو جيوبوليتيكي محدد الا ان ارتباطه بعملية السلام القائمة حالياً بين العرب واسرائيل جعل لهذا المصطلح زخماً خافضاً وانعكاساً يربط بين السلام السياسي والاجتماعي والاقتصادي .

٣. تتطلع اسرائيل بمساندة من الولايات المتحدة إلى خلق نظام أو مشروع اقليمي شرق اوسطي يحقق مصالح متبادلة بين اطراف الصراع تكفل تحقيق سلام دائم في المنطقة .

إن نجاح العرب في مواجهة كافة التحديات التي تواجههم كالسوق الشرق اوسطية والتكتلات الاقتصادية الدولية والنظام التجاري العالمي الجديد يتوقف على قدرتهم على اخراج المشروع الاقتصادي العربي إلى حيز التنفيذ وبناء التكتل الاقتصادي العربي المتمثل في قيام السوق العربية المشتركة . من ينسئ لهم ذلك؟

٩٩

تنص المادة السابعة من معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي التي وقعت عام ١٩٥٠ ، على تعاون الدول العربية للنهوض باقتصاديات بلادها واستثمار ثرواتها الطبيعية وتسهيل تبادل منتجاتها الوطنية الصناعية والزراعية وتنظيم وتنسيق نشاطها الاقتصادي وإبرام الاتفاقيات الخاصة بتحقيق هذه الاهداف واتشاء مجلس اقتصادي من وزراء الاقتصاد العرب ، يوكل اليه تحقيق هذه الاغراض بمقتضى المجلس الوزاري للتعاون الاقتصادي والعرب مرتين كل عام لتخطيط لشئون الاقتصادية والأشرف على تنفيذها وتتحقق بفضل هذا المجلس الانجازات التالية :

◆ دكتور / أحمد أنور زهران

## التعاون الاقتصادي العربي من منظور أممي

١. وضع ميثاق العمل الاقتصادي القومي لضمان استمرار العمل الاقتصادي العربي بعيداً عن الهزات السياسية .
  ٢. وضع استراتيجيية العمل الاقتصادي العربي المشترك حتى عام ٢٠٠٠ تهدف إلى التنمية القومية الشاملة .
  ٣. وضع عقد التنمية العربية المشتركة في إطار الاستراتيجية القومية للاسراع في تنمية الدول العربية الأقل نمواً .
  ٤. وضع اتفاقية موحدة لاستثمار رؤوس الاموال العربية في البلاد العربية لتشجيع القطاع الخاص للاسهام في تمويل مشاريع التنمية العربية .
- هذه هي العناصر الأساسية التي تحتويها استراتيجيية التعاون الاقتصادي العربي المشترك والتي تؤدي لمواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي يواجهها الوطن العربي حيث يؤدي التعاون لاقامة بنية أساسية سليمة في الدول العربية الأقل نمواً التي النهوض بخدمات التعليم والصحة والسكان ومرافق الاعداد بالمياه والكهرباء والصرف الصحي . الخ وما يحفز المستثمرين للاسهام في اقامة المشروعات الصناعية والتجارية والسياحية واستصلاح الاراضي ويؤدي لدوران عجلة الانتاج وسد حاجة المجتمع من فرص العمالة والخدمات والانتاج السلمي المتميز جودة وسعراً ، القادر على المنافسة في الاسواق المحلية والتصدير للاسواق الخارجية .

### الأمن الاقتصادي العربي والسوق الشرق اوسطية

الأمن الاقتصادي العربي أحد مكونات الأمن القومي العربي ويقع في موقع القابل منه ولهذا اسرائيل تسعى حيثما للتحويل بتوفير الأمن الاقتصادي قبل توفر الأمن السياسي ذلك من متعلق أن اختراقها للأمن الاقتصادي العربي سوف يسهل عليها اختراق الأمن القومي العربي في كافة المجالات .

ينبثق الأمن الاقتصادي العربي من سيادة كل دولة عربية على مواردها الطبيعية والاقتصادية وعليه أن يستوعب كافة متطلبات العصر ومتغيراته التي تتجه نحو التجميع والتكثف في كيانات اقتصادية قوية كبرى تتجاوز الكيانات السياسية للدول الأممية وقيام نظام تجاري عالمي جديد وقيام تحالفات اقتصادية استراتيجيية على مستوى المؤسسات العالمية الكبرى والمتوسطة والشركات متعددة الجنسيات .



الموضوع الرئيسى :	السوق الشرق اوسطية	اسم كاتب المقال :	أحمد أنور زهران
الموضوع الفرعى :	الموقف العربى : عام	رقم العدد :	١٥٧٥
المصدر :	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصدور :	١٩٩٩/٣/١٥

## السوق العربية المشتركة خيار حتمى

تتجه معظم دول العالم اليوم نحو إقامة تكتلات اقتصادية دولية لتعزيز التكامل الاقتصادى الإقليمى والدولى وفى هذا السياق قامت السوق الأوروبية المشتركة كتجمع اقتصادى يضم دول الاتحاد الأوروبى كما قامت منظمة دول شمال أمريكا للتجارة الحرة نافتا تضم الولايات المتحدة وكندا والمكسيك ، كما قام التجمع الاقتصادى لدول الباسيفيك يضم رابطة دول جنوب شرق آسيا اسيان وأمريكا وكندا واليابان وكوريا الجنوبية وأستراليا ونيوزيلندا وجميعها تجمعات تضم دولاً تشكل النظام الرأسمالى الصناعى المتقدم .

يجب أن تتناسب الاستجابة العربية مع حجم طبيعة وخطورة التحديات التى تواجهها . وهى تتطلب تحركاً سريعاً متمثلاً فى تفعيل وتنشيط وفتح مسورة السوق العربية المشتركة الحالية إلى الامام حتى ولو اقتصرنا فى هذه المرحلة على الدول السبع الأطراف فيها حالياً وتوسيع نطاقها ليشمل باقى الدول العربية فى المستقبل .

إن التحرير الفورى والكامل للتجارة وتنشيط التبادل التجارى بين الدول العربية وإقامة منطقة التجارة العربية الحرة من اول يناير ١٩٩٨ إلغاء السلع المتبادلة من الجمارك وتوحيد المواصفات والمقاييس وتكييف النظم والقوانين والتشريعات وكفالة الضمانات للمستثمرين سوف يشجع الاستثمارات العربية والأجنبية للاسهام فى تنمية الوطن العربى ويعزز قدرة الاقتصاد العربى على الانطلاق فى مجال الإنتاج والخدمات ويشكل استراتيجية اقتصادية عربية واضحة المعالم من أجل قيام سوق عربية مشتركة فى ضرورة قومية وخيار استراتيجى حتمى لشعوب الوطن العربى تفرضه مقتضيات وتحديات اقتصادية دولية ضخمة تتمثل فى قيام التكتلات الاقتصادية العالمية وتطبيق أحكام اتفاقية التجارة الدولية الجات، والأسواق المفتوحة أمام حركة التجارة العالمية وارتفاع حرارة المنافسة الاقتصادية بين الدول التى لن تترك مكاناً بينها للدول الهامشية ذات الاقتصاديات المتعثرة .

## السوق العربية المشتركة

أقرت جامعة الدول العربية اتفاقية الوحدة ، سادية بين دول الجامعة العربية عام ١٩٥٧ وبخلاف الاتفاقية حيز التنفيذ وسبق عام ١٩٦٤ بقيام مجلس الوحدة الاقتصادية العربية وقرار إقامة السوق العربية المشتركة لتحقيق التكامل الاقتصادى العربى .

حققت السوق العربية المشتركة نجاحاً ملحوظاً فى السنوات العشر الأولى انعكس على أرقام التبادل التجارى وبرغم ما تعرضت له التجربة من سلبيات شملت العمل العربى المشترك فى جملة فلا تزال هذه السوق قائمة بين سبع دول عربية ولكنها تحتاج إلى تفعيل وتنشيط والدعم بقية بقية الدول العربية بجدواها والاختراقات فيها حتى لو لم تنضم إلى اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية مما يضىء إلى توسيع دائرة المشاركة فى السوق ، ماذا تمثل السوق العربية المشتركة إذن من منظور التكتل الاقتصادى العربى ؟

تمثل السوق العربية المشتركة حالياً منطقة تجارة عربية صفرى لإلغاء السلع المتبادلة من الجمارك يكملها ويضعها العمل الجارى فى نطاق مجلس الوحدة الاقتصادية للعربية ليتم تحقيق التكامل الاقتصادى العربى على كالة الأصعدة وبهذا يميز لدى الدول العربية إطاراً قانونياً وهيكل تنظيمياً ممثلاً فى اتفاقية الوحدة الاقتصادية ومجلس الوحدة الاقتصادية ما يمكن من الإسراع فى قيام مشروع السوق العربية المشتركة .

تعتبر مرحلة قيام منطقة التجارة الحرة العربية فى الأول من يناير عام ١٩٩٨ وهى اولى مراحل قيام التكامل الاقتصادى العربى ، الذى يمكن أن ينتقل بعد فترة قدرها عشر سنوات إلى مرحلة الاتحاد الجمركى يتلوها بعد مرور بضعة سنوات ، الانتقال إلى مرحلة سوق العربية المشتركة ثم الاتحاد الاقتصادى ثم الاتحاد النقدي على غرار المراحل التى مر وبها الاتحاد الأوروبى منذ انشائه حتى اليوم .



منطقة التجارة الحرة





## السوق الشرق اوسطية

### الموقف العربي

#### البدائل : منطقة التجارة الحرة

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	منطقة التجارة العربية الحرة	مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية	ملف الاهرام الاستراتيجي	٤٠	ابريل ١٩٩٨	٨٠
٢	منطقة التجارة الحرة العربية	نبيل كحالة	كراسات استراتيجية	٨٠	١٩٩٩	٨٣
٣	منطقة التجارة الحرة العربية	وحيد عبد المجيد	التقرير الاستراتيجي العربي/١٩٩٨		يناير ١٩٩٩	٨٧
٤	تحديات منطقة التجارة الحرة العربية	المجلة	(مجلة) الوسط	٣٧٣	١٩٩٩/٣/٢٨	٩٣
٥	تقييم شامل لمنافع واشكاليات منطقة التجارة الحرة العربية	محمد عبد الرحمن	العالم اليوم	٢٥٣٦	١٩٩٩/٦/١	٩٥



الموضوع الرئيسى : السوق الشرق أوسطية

اسم كاتب المقال :

الموضوع الفرعى : الموقف العربى : البدائل : منطقة التجارة الحرة

رقم العدد : ٤٠

المصدر : ملف الأهرام الاستراتيجى

تاريخ الصدور : ابريل ١٩٩٨

## منطقة التجارة العربية الحرة

التخصص والتشابك الإنتاجى إلى أسس إقتصادية سليمة وبالتالي خفض التكلفة وزيادة القدرة التنافسية للمنتجات العربية فى الأسواق المحلية والخارجية. وتوفير بيئة مناسبة لجلب وتوطيد التكنولوجيا المتقدمة وتحقيق التراكم التكنولوجى الناتج عن تحمل تكاليفها إعتباراً على التوسع الإنتاجى للسوق العربية. وتوفير بيئة مناسبة لجذب الاستثمارات الخاصة العربية والأجنبية للإستفادة من إنتاج السوق ذات ٢٤٠ مليون مستهلك خاصة وأن التقديرات تشير إلى أن هناك مايقرب من ١٠٠٠ مليار دولار إستثمارات عربية فى الخارج. فضلاً عن تحسين شروط التبادل التجارى العربى مع العالم وتميزيز القدرة التفاوضية العربية مع القوة الإقتصادية العالمية فى إطار من العلاقات المتكافئة والمصالح المتبادلة مما سيزيد من الثقل العربى من الناحية الإقتصادية والسياسية.

❖ فى الأول من يناير ١٩٩٨ بدأ العمل فى إقامة منطقة تجارة عربية حرة عبر تحرير كافة السلع العربية الزراعية والحيوانية والمواد الخام والسلع التى سيجدها المجلس الإقتصادى والإجتماعى التابع لجامعة الدول العربية ووفقاً لاتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى التى اقرت مبدأ التحرير التدريجى حتى ٢٠٠٨/١/١ مع إمكان وضع أى سلع تحت التحرير الفورى. كما يمكن إستثناء بعض السلع الزراعية خلال مواسم إنتاجها ولدة أقصاها ٢٠٠٨/١/١.

❖ يأتى قرار إقامة منطقة تجارة حرة عربية بعد مرور أكثر من نصف قرن شهدت - تحت مظلة جامعة الدول العربية - محاولات واتفاقيات عديدة من أجل زيادة درجة التعاون العربى / العربى اقتصادياً وتجارياً. وقد تعددت مستويات تلك المحاولات من تحرير التجارة السلمية فى إطار منطقة للتجارة الحرة إلى تحرير تجارة السلع والخدمات وانتقالات ورؤوس الأموال والعالة فى إطار سوق عربية مشتركة. وكان آخر تلك المحاولات هو صدور قرار القمة العربية بالقاهرة عام ١٩٩٦ بتكليف المجلس الإقتصادى والإجتماعى باتخاذ اللازم نحو الاسراع بإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى الذى قام بدوره بالقرار البرنامج التنفيذى لإقامة المنطقة والأعلان عن قيامها يوم ١٩ مارس ١٩٩٧ وذلك بعد الاستناد إلى تفعيل إتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية المؤمعة عام ١٩٨١ فى إطار تنظيمى للمنطقة.

اشكال  
متعددة

❖ هناك اسباب عديدة تجعل من إقامة هذه المنطقة عملاً هاماً منها :

أهمية  
المنطقة

١- مجابهة التحديات العديدة التى تواجه الأمة العربية سواء الداخلية كضعف الهياكل الإنتاجية العربية وانخفاض قيمة الناتج المحلى الإجمالى العربى وارتفاع نسب البطالة ، او الخارجية التى تتمثل فى ظهور العديد من التفسيرات الدولية والإقليمية وأهمها فتح الأسواق المحلية مع دخول اتفاقات تحرير التجارة فى إطار منظمة التجارة العالمية حيز التنفيذ منذ ثلاثة أعوام والصعوبات التى تجابه تسويق السلع فى الخارج مع تنامي ظاهرة التكتل والاندماج والمواصفات السياسية.

٢- الاستفادة من المزايا العديدة التى ستترتب على إنشاء المنطقة وأهمها: زيادة معدلات النمو الإقتصادى ورفع كفاءة إستخدام وإعادة تخصيص الموارد على أساس المزايا النسبية والتنافسية فى الاقتصادات العربية. والإفادة من مزايا التكامل واقتصادات الحجم الكبير مما يؤدى إلى توسيع الطاقات وزيادة التبعة المضافة للموارد وتحسين الكفاءة الإنتاجية وتحقيق



الموضوع الرئيسي : السوق الشرق أوسطية اسم كاتب المقال :

الموضوع الفرعي : الموقف العربي : البدائل : منطقة التجارة الحرة رقم العدد : ٤٠

المصدر : ملف الأهرام الاستراتيجي تاريخ الصدور : ابريل ١٩٩٨

## بدائل التحرك

التنفيذ وهي : الإمارات والبحرين والسعودية والسودان ولبنان ومصر . والمجموعة الثالثة لم تلغ بالتزامها بتاريخ محدد لتنفيذ المرحلة الأولى بالتخفيض الجمركي وتشمل سوريا والعراق وسلطنة عمان وفلسطين وقطر واليمن . أما دورياتنا والجزائر وجزر القمر وجيبوتي فلم تنضم للاتفاقية حتى الآن ولكنها أعربت عن رغبتها في ذلك . كذلك تسلمت جامعة الدول العربية هياكل التعريفة الجمركية لعدد ١١ دولة وباقى ٧ دول هي الامارات وسوريا والصومال وفلسطين والكويت وليبيا واليمن وذلك حتى تتمكن من تعميم هياكل التعريفة الجمركية على الدول العربية . وقد أسفرت اجتماعات الخبراء خلال شهر فبراير الماضي عن حل بعض الأمور العالقة وأهمها الاتفاق على قاعدة للقوائم السلبية للسلم المؤجل تحريرها بحد أقصى ١٠ سلع بالنسبة لكل دولة ، وأن لاتزيد المدة عن ٤٥ شهرا للإجمالي ٧ أشهر بالنسبة للسلمة الواحدة أما بالنسبة لطلب بعض الدول إحتجاب قواعد خاصة للمنشأ لمنتجات المناطق الحرة فلا زالت تحت الدراسة .

وقد كانت هناك عدة بدائل لإقامة منطقة التجارة الحرة أولها ربط مناطق التجارة الحرة شبه الإقليمية وهي مجلس التعاون الخليجي واتحاد المغرب العربي والسوق العربية المشتركة والتي تضم ١٦ دولة بجانب باقي الدول غير الأعضاء في أي منها عن طريق التثقيف بينهما ثم ربطهم معا بعد فترة إنتقال وهو الأسلوب التي اعتمد عليه إتفاقية الجماعة الاقتصادية الأفريقية التي وقعت في اصر منظمة الوحدة الأفريقية . وثانيهما ربط وتطوير الإتفاقيات التجارية الثنائية بين أزواج من الدول العربية بحيث يجري تطويرها في صورة مناطق ثنائية للتجارة الحرة بين جميع أو معظم الدول العربية وفقا لإطار واحد يشتمل على مبادئ وقواعد موحدة وفي نهاية الفترة الإنتقالية يتم ربط وتنسيق هذه الإتفاقيات التي تكون قد أنشأت واقما فعليا جديدا لتحرير التجارة ولتحويل الأوضاع الثنائية القائمة إلى نمط متعدد الأطراف في إطار جماعي موحد لمنطقة تجارة حرة كبرى . وثالثهما مشروع جماعي متكامل وموحد لإقامة منطقة التجارة الحرة وفق أسلوبين : الأول التحرير الفوري مع الإبقاء على قوائم إستثنائية ، والثاني التحرير المتدرج خلال فترة زمنية معينة وهو الأسلوب الذي إتبعته جامعة الدول العربية وأسندت مهمة تنفيذه للمجلس الإقتصادي والإجتماعي .

## مشاريع أخرى

لايعد مشروع إقامة منطقة التجارة العربية الحرة المشروع الوحيد المطروح على ساحة التعاون العربي المشترك ، فهناك عدد من الأطر والتحركات التي بدأت تدخل حيز التنفيذ ، منها مشروع تنفيذ إتفاقية السوق العربية المشتركة التي قامت الأمانة الفنية لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية بإعداد مشروع بروتوكول تنفيذه لها سيتم عرضه على لجنة خبراء الدول السبع في مجموعة السوق . والثاني إعداد مشروع الخطوات التنفيذية لإقامة منطقة تجارة حرة بين دول اعلان دمشق ، وثالثهما إقتراح إقامة مناطق للتجارة الحرة الثنائية بين مصر وعدد كبير من الدول العربية وأهمها السعودية والأردن والمغرب وسوريا وتونس وليبيا خاصة مع الإعلان عن الرغبة في التنسيق بين هذه الدول لتكون نواة لبرنامج تعاون جماعي في المستقبل .

وفقا لتجربة تطبيق لإنشاء منطقة التجارة الحرة في الثلاثة أشهر الأول من عام ٩٨ ، اتضح وجود ثلاث مجموعات من الدول : الأولى تضم الدول التي عبرت بشكل واضح عن بدء إجراءاتها التنفيذية بتطبيق المرحلة الأولى وأخذت على عاتقها تحرير الشريحة الأولى - بنسبة ١٠٪ - دون إنتظار وهي الأردن وتونس والكويت وليبيا والمغرب . المجموعة الثانية عبرت عن إستعدادها للتطبيق ولكن لم تتمكن بعد من إستكمال إجراءات



الموضوع الرئيسي : السوق الشرق أوسطية

الموضوع الفرعي : الموقف العربي : البدائل : منطقة التجارة الحرة

المصدر : ملف الأهرام الاستراتيجي

اسم كاتب المقال :

رقم العدد : ٤٠

تاريخ الصدور : أبريل ١٩٩٨

## مستقبل المنطقة

على الرغم من أن بعض المتحمسين يرون أن إقامة المنطقة الحرة ليست بالخطوة الهامة على صعيد التعاون العربي إلا أنها لن تكون سهلة المآل كما يتصور البعض الآخر. سيتوقف نجاح مشروع المنطقة أو أي مشروع أكثر طموحا للتعاون الإقتصادي على عدد من الاعتبارات أهمها:

١- إمكانية تجاوز العقبات السياسية والتي كانت السبب في فشل مسيرة التعاون العربي في السابق أو على الأقل تحديد تلك العوامل في العلاقات الإقتصادية والتجارية خاصة مع الدور الكبير الذي تلعبه تلك العوامل في تأخير التعاون الإقتصادي والحد منه. ولانقصر هنا على المشاكل التي تخرج عن ارادة الدول العربية وأهمها تمثر مسيرة التسوية السلمية والمعوقات الإقتصادية ومشاكل الإرهاب وغيرها بل تركز على المشاكل السياسية فيما بين الدول العربية وأهمها مشاكل الحدود والخلاف في المواقف تجاه بعض القضايا.

٢- القدرة على الاستفادة من دروس الماضي «مراعاة الواقعية والتدرج في القرارات الإقتصادية وتغليب الحسابات الإقتصادية والقرارات الدروسة على القرارات السياسية لاسيما مع ظهور بعض الظروف الؤاتية وأهمها حدوث زيادة ملحوظة في الطاقات الانتاجية والتصديرية للدول العربية فضلا عن الدور الكبير الذي لعبته برامج الإصلاح الإقتصادي وكذلك برامج تحرير التجارة في ظل الجات في تريبين النظام الإقتصادية والتجارية العربية.

٣- إمكانية تفعيل وتنشيط مؤسسات العمل الإقتصادي العربي المشترك ومواجهة أوجه القصور التي تعاني منها وأهمها المشاكل المالية والفنية واقتارها لاختصاصات الواضحة والسلطات الإلزامية وآليات التنفيذ الفعالة. ويعد اتجاه تلك المؤسسات لإفصاح المجال للقطاع الخاص للمشاركة بصفة مراقب في بعض المؤسسات فضلا عن قيام الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والإجتماعي بدعم القطاع الخاص مباشرة بمبلغ ٥٠٠ مليون دولار خطوات هامة على الطريق.

٤- القدرة على تجاوز بعض المشاكل والعراقيل الهامة التي يمكن أن تعوق إقامة المنطقة على المستوى العملي وأهمها الإجراءات والممارسات الجمركية مثل القصر والخصص والتخليص والرقابة. وتعد إجراءات النقل والصور وارتفاع تكلفتها بالإضافة لارتفاع تكلفة تمويل التجارة البينية والتأمين عليها. فضلا عن نقص المعلومات التجارية خاصة فيما يتعلق بقرص التصدير وطبيعة الأسواق وغيرها. والأهم من كل ذلك القيود غير الجمركية التي تعد من أكثر العبدات تعقيدا أمام تحرير السلع العربية وتمتدع عن غيرها بعدم الشفافية والوضوح من حيث أهدافها وإجراءاتها وتطبيقاتها. حيث تصدر في شكل قوانين وتشريعات وإجراءات وتدابير وأجانباً تكون مكتوبة وأجانباً أخرى في شكل تعليمات لايعمرها إلا المكلف بالتنفيذ. وقد شملت قوائم السلع الخاصة لمثل تلك القيود العشر دول عربية فقط ما يزيد عن ٦٠٠ سلعة ومجموعة سلمية تخضع لواحد أو أكثر من مختلف القيود وغير الجمركية.

## \* أحمد خليل الضبع

### اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية

تم وضع هذه الاتفاقية استنادا إلى قرار المجلس الإقتصادي لجامعة الدول العربية رقم ٧١٢ في ٢٢ فبراير ١٩٧٨ وتتكون الاتفاقية من ٧ مواد رئيسية.

تهدف الاتفاقية إلى تحرير التبادل التجاري وفقا لأسس معينة أهمها: تحرير كامل لبعض السلع، وتحرير تدريجي للبعض الآخر. وحدانية مبدوحة للسلع العربية في مواجهة السلع غير العربية. والربط النسقي بين إنتاج السلع العربية وتمويل التجارة وتسوية المدفوعات والخدمات المرتبطة بها. والأخذ بمبدأ التبادل المباشر ومراعاة الظروف الإقتصادية للدول مع مراعاة التوزيع العادل للثروات والأعباء المترتبة على تطبيق الاتفاقية. وأن المبادئ المتفق عليها في الاتفاقية تعتبر حدا أدنى للتعاون التجاري بين الدول الأطراف ولكل دولة طرف حق منح ميزات وأفضليات أكثر لأية دولة أو دول عربية أخرى وذلك من خلال إتفاقات ثنائية أو متعددة الأطراف.

حددت المواد من ٥ إلى ١٥ صوابط اللجوء للمعوقات والسلع المغاء من كافة القيود الجمركية وغير الجمركية وأسلوب التدرج في إلغاء القيود على باقي السلع وقاعدة المنشأ اعتبار السلع عربية وقواعد إعادة التصدير وحماية المنتج المحلي ذات الطبيعة الخاصة وتنسيق السياسات ومواءمة التشريعات وغيرها.

#### البرامج التنفيذية:

تمتدنا لقرار القمة العربية بالقاهرة في يونيو ١٩٩٦ بتكليف المجلس الإقتصادي والإجتماعي بتفعيل اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري وإقامة منطقة تجارة حرة عربية أقر المجلس في ١٩/٢/١٩٩٧ البرامج التنفيذية الآتي:

أولا القواعد والأسس العامة:

١- يبدأ التنفيذ اعتباراً من ١/١/١٩٩٨ وطبقا للتعريفات الجمركية المطبقة وقتها ويقوم المجلس بعمل مراجعة نصف سنوية للتطبيق.

٢- يتم تحرير كافة السلع العربية الزراعية والحيوانية والمواد الخام والسلع التي يحددها المجلس وفقاً لمبدأ التدرج التدريجي الذي يطبق بداية من ١/١/١٩٩٨ وحتى ١/١/٢٠٠٨ مع إمكان وضع أي سلع تحت التحرير الفوري. كما يمكن إستثناء بعض السلع الزراعية خلال مواسم إنتاجها ولعدة أعصاها ١/١/٢٠٠٨.

٣- تتولى لجنة المفاوضات التجارية المنشأة من قبل المجلس متابعة إلغاء القيود غير الجمركية الكمية والنقدية والإدارية وغيرها.

٤- يتم تشكيل لجنة لتسوية المنازعات.

٥- يتم منح معاملة تفضيلية للدول الأقل نموا بناء على طلب يتضمن طبيعة المعاملة المطلوبة ومدتها.





الموضوع الرئيسى : السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال : نبيل كحالة
الموضوع الفرعى : الموقف العربى : البدائل : منطقة التجارة الحرة	رقم العدد : ٨٠
المصدر : كراسات استراتيجية	تاريخ الصدور : ١٩٩٩

### منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

تمشيا مع التطورات الاقتصادية العالمية المتلاحقة والنمو السريع لدور التكتلات الاقتصادية الكبرى والشركات المتعددة الجنسيات على نحو ما رأينا ، جاءت قرارات مؤتمر القمة العربى المنعقد فى القاهرة فى شهر يونيو ١٩٩٦ بتكليف المجلس الاقتصادى والاجتماعى بجامعة الدول العربية باتخاذ الاجراءات اللازمة لاقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى مع وضع البرنامج التنفيذى لهذا الغرض .

وهكذا اصدر المجلس الاقتصادى والاجتماعى فى دروته التاسعة والخمسين قراره رقم ١٣١٧ بتاريخ ١٩٩٧/٢/١٧ بالموافقة على البرنامج التنفيذى لاتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية ، بهدف إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، وذلك دون الحاجة الى وضع اتفاقية جديدة فى هذا الشأن ، حيث رأى المجلس أن الاتفاقية المذكورة توفر الإطار القانونى المناسب لاقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى .

#### الأركان الرئيسية للبرنامج التنفيذى :

- يعتبر البرنامج إطارا لتفعيل إتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية لاقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى، ويتولى المجلس الاقتصادى والإجتماعى مسئولية الاشراف على تطبيق البرنامج (٧)
- تلتزم الدول العربية الأطراف فى اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية باستكمال انشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى خلال عشر سنوات اعتبارا من ١/١/١٩٩٨ وحتى ٣١/١٢/٢٠٠٧ . ويمكن للدول الأطراف الاتفاق على التحرير الفورى لأية سلع خلال فترة التنفيذ ودون الانتظار حتى نهايتها ، كما يجوز لأية دولتين الاتفاق على الإسراع بتطبيق الاعفاءات وتجاوز الجدول الزمنى المحدد لهذا الغرض فى البرنامج .
- يتم احتساب التخفيضات الجمركية طبقا لهذا البرنامج على أساس الضرائب والرسوم الجمركية المطبقة فى كل دولة عضو بتاريخ ١/١/١٩٩٨ ، ولا تخضع السلع العربية التى يتم تبادلها فى اطار البرنامج الى أية قيود غير جمركية تحت أى مسمى .
- تعامل السلع العربية موضع التبادل بمقتضى البرنامج التنفيذى معاملة السلع الوطنية فى الدول الأطراف فيما يتعلق بقواعد المنشأ والمواصفات والمقاييس واشترطات الوقاية الصحية والأمنية والرسوم والضرائب المحلية .
- هذا وقد اعتمد البرنامج إنشاء لجنة خاصة بقواعد المنشأ لتحديد هذه القواعد بصورة دقيقة وحدد لها مدة ثلاث سنوات لانتهاء أعمالها ، وقد أقر المجلس الاقتصادى والاجتماعى قواعد منشأ انتقالية تستند اساسا الى أحكام اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية



الموضوع الرئيسي : السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال : نبيل كحالة
الموضوع الفرعي : الموقف العربي : البدائل : منطقة التجارة الحرة	رقم العدد : ٨٠
المصدر : كراسات استراتيجية	تاريخ الصدور : ١٩٩٩

- (القرار رقم ١٢٦٩ - الدورة السابعة والخمسون للمجلس) . ويعتضى هذه القواعد بتعين ألا تقل القيمة المضافة لأية سلعة منتجة في دولة عضو عن ٤٠٪ من قيمتها النهائية ، تنخفض الى ٢٠٪ في السلع التجميعية وذلك لكي تعتبر السلعة ذات منشأة عربية في مفهوم الاتفاقية .
- ولا تطبق قواعد المنشأ المتقدمة على منتجات المناطق الحرة لما تتمتع به الوحدات الانتاجية العاملة في هذه المناطق من معاملات تفضيلية واعفاءات خاصة تختلف من دولة الى أخرى، وتضعها في موقع متميز بالمقارنة بالوحدات الوطنية الأخرى العاملة في ذات المجالات الانتاجية خارج هذه المناطق .
- اقر البرنامج مبدأ الرجوع الى الأحكام والقواعد الدولية فيما يتعلق بالأسس الفنية المتعلقة بإجراءات الوقاية والدعم والإغراق ومعالجة الخلل في موازين المدفوعات والمتربة على تطبيق البرنامج .
- منح البرنامج الدول العربية الأقل نمواً ( طبقاً لتصنيف الأمم المتحدة ويضاف اليها دولة فلسطين ) معاملة تفضيلية ، على ان تقدم هذه الدول للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بطلب يتضمن طبيعة المعاملة التفضيلية المطلوبة والفترة الزمنية لها ، لموافقة المجلس عليها .
- يقوم المجلس الاقتصادي والاجتماعي بإجراء مراجعة نصف سنوية لدى التقدم في تطبيق البرنامج مع اتخاذ القرارات المناسبة لمواجهة أية عقبات تعترض التطبيق ، مع تشكيل لجنة لتسوية المنازعات في كافة القضايا المرتبطة بتطبيق البرنامج .
- وفي هذا الإطار تتعهد الدول العربية الأطراف بتطبيق مبدأ الشفافية وإخطار المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالمعلومات والبيانات والإجراءات واللوائح الخاصة بالتبادل التجاري، بما يكفل حسن تنفيذ اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية والبرنامج التنفيذي لها . ويساعد المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، لأغراض تطبيق الاتفاقية والبرنامج التنفيذي، الأجهزة واللجان التنفيذية التالية : (٨)
- ١- لجنة التنفيذ والمتابعة ؛
  - ٢- لجنة المفاوضات التجارية ؛
  - ٣- لجنة قواعد المنشأ العربية ؛
  - ٤- الأمانة الفنية .
- أقر البرنامج مبدأ التشاور بين الدول الأطراف في عدد من النشاطات الاقتصادية ذات الارتباط بالمعاملات التجارية ، والتي من الممكن ان تؤثر في / أو تتأثر بتطبيق الاتفاقية :
- ١- الخدمات ، خاصة المرتبطة بالتجارة ؛
  - ٢- التعاون التكنولوجي والبحث العلمي ؛
  - ٣- تنسيق النظم والتشريعات والسياسات التجارية ؛
  - ٤- حماية حقوق الملكية الفكرية .



الموضوع الرئيسى : السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال : نبيل كحالة
الموضوع الفرعى : الموقف العربى : البدائل : منطقة التجارة الحرة	رقم العدد : ٨٠
المصدر : كراسات استراتيحية	تاريخ الصدور : ١٩٩٩

تجدر الإشارة الى انه تتوفر للبرنامج من المقومات ما يسمح له ان يحقق نصيبا أكبر من النجاح بالمقارنة بمحاولات التعاون الاقتصادى العربى السابقة والتي تمت فى اطار جامعة الدول العربية ، اذا ما تم الالتزام الكامل ببنوده من جانب الدول الأعضاء ، وذلك نظرا الى الظروف والاعتبارات التالية :

١. سمح البرنامج للدول العربية الأطراف أن ترتبط باتفاقات للتجارة الحرة على أسس ثنائية أو متعددة الأطراف ، سواء ما اقتصر منها على الدول العربية فقط أو ما امتد ليشمل كذلك دولا غير عربية كالاتحاد الأوروبى أو الكوميسا ، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى راعت الاتفاقية عدم المساس أو عرقلة جهود اقليمية قائمة تسير فى الاتجاه ذاته مثل جهود مجلس التعاون الخليجى لدعم التبادل التجارى بين الدول الأعضاء فيه وتحقيق الاتحاد الجمركى لدول الخليج .

٢. يحقق البرنامج للدول العربية الاستفادة من الاستثناء الذى تقرره اتفاقية "الجات" للتكتلات الاقتصادية ومناطق التجارة الحرة والمتعلق "بشروط الدولة الأولى بالرعاية" ، وذلك اذا تم اقامة منطقة التجارة الحرة العربية خلال الفترة الزمنية التى جددتها اتفاقية "الجات" ومدتها عشر سنوات .

٣. راعى البرنامج عند تحديد مفهوم المنتج الوطنى وقواعد التخفيض التدريجى للرسوم الجمركية طبيعة الهياكل الانتاجية للدول العربية ومدى اعتمادها على الاستيراد من الخارج فى توفير بعض مكونات الصناعات القائمة وخاصة ما تعلق منها بالصناعات ذات التكنولوجيات المعقدة بهدف إقرار نسب واقعية للمكونات الوطنية فى المنتج النهائى لتطبيق قواعد الاعفاء عليها ، مع إقرار آليات واضحة للمراجعة الدورية لقوائم السلع هذه بما يتناسب مع التطور التكنولوجى المتوقع للدول الأعضاء ، وبما يسمح لهذه الدول من تكيف اقتصادياتها والانتقال من مرحلة الى أخرى من مراحل الاعفاء الجمركى فى اطار منطقة التجارة الحرة ، وذلك دون إهدار مبادئ الاستقرار فى قواعد المنطقة .



الموضوع الرئيسى : السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال : نبيل كحالة
الموضوع الفرعى : الموقف العربى : البدائل : منطقة التجارة الحرة	رقم العدد : ٨٠
المصدر : كراسات استراتيجية	تاريخ الصدور : ١٩٩٩

٤. التطورات الاقتصادية التى تمت فى غالبية الدول العربية فى العقد الأخير ، وخاصة ماتعلق منها بالإصلاحات النقدية وإقرار قابلية عملاتها للتحويل بشروط ودرجات متفاوتة ، الى جانب تطبيق برامج الإصلاحات الهيكلية وتوسيع دور القطاع الخاص ، وإقرار التشريعات الضرورية لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، مما يهين المناخ الاقتصادى العام فى هذه الدول لتفعيل اقتصاديات السوق وأنسياب المعاملات المالية والتجارية . وكان غياب ذلك كله أو عدم توفره بقدر كاف من عوامل عرقلة تطبيق اتفاقية السوق العربية المشتركة التى أقرت عام ١٩٦٤ على نحو ما رأينا .

٥. ساهم انشاء عدة مؤسسات مالية عربية فى الفترة الأخيرة كبرنامج تمويل التجارة العربية التابع لصندوق النقد العربى ، وغيره ، فى توفير قدر أكبر من المعلومات التجارية عن الأسواق العربية وإمكانياتها وأتاحتها للمصدرين العرب ، وهو مالم يكن متوفرا بذات القدر من قبل ، مما ساهم بدوره فى عقد ملتقيات لرجال الأعمال العرب ، وزيادة مساهمة الشركات العربية فى المعارض التى تعقد فى دول المنطقة .

٦. أقر البرنامج مبدأ التشاور بين الدول الأطراف حول بعض النشاطات الاقتصادية ، الأكثر ارتباطا بمفهوم وأبعاد منطقة التجارة الحرة ، مما يساعد على تدارك أوجه الخلاف فى بدايتها مع تحقيق قدر من المرونة فى تطبيق أحكام البرنامج ، وعهد لمزيد من التنسيق والتكامل بين اقتصاديات الدول الأعضاء فى المدى المتوسط والطويل .





الموضوع الرئيسي : السوق الشرق أوسطية  
الموضوع الفرعي : الموقف العربي: البدائل : منطقة التجارة الحرة  
المصدر : التقرير الاستراتيجي العربي / ١٩٩٨  
اسم كاتب المقال : وحيد عبد المجيد  
رقم العدد :  
تاريخ الصدور : يناير ١٩٩٩

## منطقة التجارة الحرة العربية: الصياغة تنعكس على التنفيذ وقمة اقتصادية سنوية لازمة للتقدم :

إصطدمت بداية التطبيق الفعلي لإعلان منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في العام ١٩٩٨ بقبة رئيسية هي قوائم السلع المستثناة من تحرير التجارة والتي وصلت في عشر دول فقط إلى ٦٠٠ سلعة. وهي عقبة تعود إلى صيغة إعلان المنطقة والتي صدرت عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي في فبراير ١٩٩٧. وتعود أيضا إلى ثغرات نصوص اتفاقية تسير وتنمية للتبادل التجاري بين الدول العربية والملحقة بالإعلان. فقد نص " الإعلان " و " الاتفاقية " على أن التحرير هو لبعض وليس كل السلع والمنتجات المتبادلة بين الدول العربية .

وإذا كانت السلع المستثناة قد وضعت قيودا كبيرة وسقفا منخفضا لتطور تحرير التجارة بين الدول العربية ، فإن السلع الممكن تبادلها تجاريا محدودة أصلا بسبب عدم وجود تنسيق وتكامل انتقائي في ظل غياب التخطيط التأسيسي العام بين الدول العربية. كذلك فإن البرنامج التنفيذي لاتفاقية تسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية لاقامة منطقة تجارية حرة كبرى نص على تحديد مواسم الإنتاج لعدد من السلع الزراعية الرئيسية ، حيث لا تتمتع هذه السلع بالإعفاءات والتخفيضات للرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل في تلك المواسم أو "الزنامة الزراعية" . وهو ما يعني عمليا عدم تحرير بخارة السلع الزراعية خاصة أن كل دولة عربية تقوم بتحديد السلع التي ترغب في ادراجها ضمن الزنامة الزراعية بما يفتح الباب لاستثناءات كبيرة. والغريب أن " البرنامج " ينص على أن هذا الوضع سينتهي عام ٢٠٠٧، أي أن تحرير تجارة السلع عمليا سيبدأ في ذلك العام بشكل مفاجئ وكامل وهو ما سيثير على الأرجح الكثير من المشاكل في ذلك الحين .

وهناك عقبة مهمة أخرى واجهت التطبيق العملي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وفتحت الباب أمام التباطؤ في التنفيذ ، وهي غياب النصوص التي تؤكد على آليات الإلزام في التطبيق للدول الموقعة على اتفاقية إقامة هذه المنطقة ، وغياب النصوص

التي تجعل الدول التي تعرقل التنفيذ أو تتأخر فيه مضطرة إلى الالتزام بمستوى التحرير المتحقق عندما تلحق بالتطبيق العملي للاتفاقية بشكل متأخر عن المواعيد المتفق عليها . وقد أدى ذلك إلى عدم وجود تكلفة لعدم الالتزام بتطبيق الاتفاقية ، وهو ما فتح الباب أمام خضوع تطبيق الاتفاقية من الدول العربية لمواقف عليها مزاجية .

وإضافة إلى ذلك، فإن النخب الحاكمة المعنية بالموضوع في الكثير من الدول العربية لم تقدم الدعم الضروري لتنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية. وبالنظر إلى أن مؤسسة القمة العربية هي الأكثر تعبيرا عن الإرادة السياسية للحكومات العربية والأكثر فعالية في اتخاذ قرارات مؤثرة وضمان تنفيذها ، فإن عقد قمة لهذا الغرض صار ضروريا ، الأمر الذي يؤكد أهمية ما سبق أن طرحناه بشأن فك الارتباط بين القمة وعملية التسوية، إلى أن يتيسر عقد مؤتمر سنوي مثل قمة الدول الصناعية السبع الكبرى وقمة دول الاتحاد الأوروبي وهذا أمر ضروري لضمان التطبيق العملي لمنطقة التجارة الحرة ومعالجة العقائل التي تواجهها والانطلاق بها إلى الاتحاد الجمركي ثم إلى السوق المشتركة ثم إلى الوحدة الاقتصادية على غرار ما حدث في دول الاتحاد الأوروبي، بصورة تضمن حرية تنقل كل عناصر الإنتاج وتبادل السلع والخدمات في ظل نظم موحدة وحواجز جمركية واحدة في التعامل مع العالم غير العربي .

## ١ - مواقف متباينة بشأن منطقة التجارة الحرة العربية :

شهد العام ١٩٩٨ استمرار تباين المواقف بشأن منطقة التجارة الحرة سواء داخل مؤسسات الجامعة العربية ذاتها أو بين الدول وبعضها البعض أو بينها وبين نخب رجال الأعمال من جهة أخرى .

أ- في داخل الجامعة العربية لم تظهر أي دلائل على انتهاء التباين الواضح بين موقف مجلس الوحدة الاقتصادية العربية من جهة وموقف المجلس الاقتصادي والاجتماعي من جهة أخرى ، حيث كان الأمين العام لمجلس الوحدة حسن إبراهيم قد عبر



الموضوع الرئيسى : السوق الشرق أوسطية  
الموضوع الفرعى : الموقف العربى : البدائل : منطقة التجارة الحرة  
المصدر : التقرير الاستراتيجى العربى / ١٩٩٨ تاريخ الصدور : يناير ١٩٩٩  
اسم كاتب المقال : وحيد عبد المجيد  
رقم العدد :

وتجدر الإشارة إلى أن العراق كانت له تحفظات تتعلق بمرجعية إتفاقية إقامة منطقة التجارة العربية الكبرى منذ عقدها فى فبراير ١٩٩٧. فقد رأى أن مرجعيتها هى قرارات المجلس الاقتصادى والاجتماعى وليس قمة القاهرة فى يونيو ١٩٩٦. كما تحفظ العراق أيضا على أن تكون إتفاقيات "جات" لتحرير التجارة الدولية هى المرجعية فيما يتعلق ببند مكافحة الإغراق والأسس الفنية لمواجهة حالات الدعم وإجراءات معالجة الخلل فى ميزان المدفوعات. وهى تحفظات شكلية خاصة بالنسبة للاسترشاد ببعض بنود "جات" لأن هذه الاتفاقية تشكل العنصر الحاكم فى البيئة التجارية الدولية ، كما أن إختيار الدول العربية مدة عشر سنوات مدير لتحرير التجارة والوصول إلى منطقة تجارية حرة ، كان مرتبطا منذ البداية بالمدة التى حددتها "جات" لإقامة كتلتان تجارية واقتصادية .

جـ- أعربت المنظمات الممثلة لنخب رجال الأعمال وبعض الأسماء الكبيرة فى قطاع الأعمال الخاص فى الدول العربية عن رغبتها فى التسريع بعملية إقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى ، وترددت بعض الآراء حول ضرورة إختصار مدة إقامتها إلى النصف لتنتهى فى عام ٢٠٠٢ أو فى عام ٢٠٠٣ حتى تتفتح الأسواق العربية على اتساعها أمام قطاع الأعمال الخاص بطول الوطن العربى وعرضه .

كما أبدت بعض منظمات رجال الأعمال العرب تخوفها من عدم إتمام إقامة منطقة التجارة الحرة العربية . وعلى سبيل المثال أعرب الأمين العام لاتحاد الغرف التجارية المصرية عن شكوكه فى مدى التزام الدول العربية بتنفيذ مقررات إتفاقية إقامة هذه المنطقة. وبرهن على هذه الشكوك بأن بعض الدول العربية التى تفاوضت مع مصر لإقامة منطقة تجارة حرة ثنائية طالبت بفترة إنتقالية مدتها ١٢ عاما أى ما يزيد بعامين عن الفترة الإنتقالية التى من المفترض أن تكون التجارة العربية - العربية كلها قد تم تحريرها خلالها. وهذا يعنى أن تلك الدول لاتتوى الالتزام جنبا بومعد تحرير التجارة العربية البينية وفقا لإتفاقية إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى .

أكثر من مرة عن ضرورة تفعيل السوق العربية المشتركة التى انشئت فى العام ١٩٦٤ واتخاذها نواة لسوق عربية مشتركة موسعة بدلا من البرنامج الطويل للانتقال إلى منطقة تجارة حرة ، ولذى أقره المجلس الاقتصادى والاجتماعى.

وقد حاول مجلس الوحدة أن ينتقل من مجرد الدعوة لفكرة توسيع "السوق المصغرة إلى إحياء هذه السوق بغرض تحويلها إلى نموذج وقطب جاذب للدول العربية الأخرى حيث عقدت الدورة ٦٦

للمجلس فى ديسمبر ١٩٩٧ ، ووافقت خلالها الدول الأعضاء على استئناف التطبيق الكامل لأحكامها. لكن هذه الموافقة لم تدخل حيز التنفيذ لأن الدول الأعضاء فى السوق العربية المشتركة واصلت مساعيها الخاصة بالتوصل لإتفاقيات ثنائية لتحرير التجارة أو بتكليف أعضائها مع اتفاق التحرير التدرجى للتجارة مع الدول الأخرى فى إطار منطقة التجارة الحرة العربية .

وجاء اصطدام التطبيق الفعلى لإعلان منطقة التجارة الحرة العربية بالعديد من المعوقات يؤكد الحاجة إلى مراجعة وضوابط لضمان التطبيق، وإلى دعم سياسى قوى من أعلى مؤسسة عربية وهى مؤسسة القمة القادرة وحدها على تجاوز العراقيل التى تواجه التحقيق الفعلى لهذه المنطقة.

ب- انضمت ١٩ دولة عربية لإتفاقية إنشاء منطقة التجارة العربية وصدقت ١٨ منها بتنفيذ التزاماتها بخفض الرسوم الجمركية. ولم تلتزم اليمن بتخفيض هذه الرسوم لأنها حسب ما أعلنه مندوبها فى المجلس الوزارى ، لديها برنامج اقتصادى يجب الالتزام به. ولكن التمهيدات شئ والتطبيق العملى شئ آخر ، حيث أبدت ٩ دول هى الأردن والإمارات والسودان والعراق وعصان والسعودية وفلسطين وقطر وسوريا استعدادها الكامل لتنفيذ الاتفاقية بينما أبدت كل من البحرين وتونس والكويت ومصر والمغرب منافذها الجمركية بالتنفيذ. غير أن هذا التنفيذ هو لإتفاقية بعد وضع كل دولة لقائمة السلع المستتة التى تعزل التحرير الحقيقى وتضع سقفا منخفضا له ، فى حين أبدت ليبيا الجامعة بأنها اتخذت إجراءات التحرير الكالى لوراداتها من السلع العربية وأنها ألغت كل القيود غير الجمركية على هذه الواردات .



اسم كاتب المقال : وحيد عبد المجيد

رقم العدد :

يناير ١٩٩٩

تاريخ الصدور :

الموضوع الرئيسي : السوق الشرق أوسطية

الموضوع الفرعي : الموقف العربي: البدائل : منطقة التجارة الحرة

المصدر : التقرير الاستراتيجي العربي / ١٩٩٨

## ٢- تقدم محدود في تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية :

انتمت في شهر سبتمبر ١٩٩٨ أعمال الدورة ٦٢ للمجلس الاقتصادي الاجتماعي التابع للجامعة العربية لمتابعة تطور تنفيذ اتفاقية إقامة منطقة التجارة الحرة. وكان ممثل السعودية التي ترأست الدورة هو وكيل وزارة الاقتصاد والمالية ، وهو أمر له دلالة في تعبيرة عن حدود الاهتمام السعودي بتطبيق الاتفاقية التي تحتاج في بداية تنفيذها إلى تمثيل على أعلى مستوى لإعطائها قوة دفع حقيقية، ولإظهار اهتمام السعودية بهذه العملية .

وعلى أي الأحوال فإن الأمن العام المساعد للشئون الاقتصادية في الجامعة العربية عبدالرحمن السحبياني أشار في الاجتماع المذكور إلى أن ١٢ دولة قد أبلغت منافذها الجمركية بتخفيض الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل بنسبة ١٠٪، وأن ١٤ دولة قد أودعت هياكل التعريفات الجمركية التي تطبقها في نهاية عام ١٩٩٧ لاحتساب التخفيض على أساسها. ومن هذه الدول مصر والسودان والمغرب وليبيا ولبنان والعراق وتونس والسعودية والبحرين وعمان وقطر والاردن . كما تقدمت ١٣ دولة للأمانة العامة بالاجندة الزراعية أي بمواسم الانتاج لعدد من السلع الزراعية لانتتمتع خلالها هذه السلع بالاعفاءات والتخفيضات من الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل . كما تقدمت ٦ دول بقرائن السلع المراد استثناءها من تطبيق اتفاقية التخفيض التدريجي للجمارك باتجاه الوصول لمنطقة تجارة حرة . وتقدمت ٤ دول بعد ذلك بقرائن الاستثناءات بحيث ضمت تلك القوائم المقدمة من ١٠ دول ٦٠٠ سلعة، مما دعا السحبياني إلى مطالبة الدول العربية بأن تكون قوائم الاستثناءات في أضيق الحدود بحيث لا تؤثر على البرنامج التنفيذي لإقامة منطقة التجارة الحرة.

وتجدر الإشارة إلى أن قوائم السلع المستثناءة من التحرير التدريجي للتجارة سوف يتم تحرير التجارة فيها عام ٢٠٠٧ ، وهو أمر من الصعب تصور حدوثه ببساطة. والأرجح أن هذه السلع منتظر مشكلة

يمكن أن توقف الانتقال الفعلي لمنطقة التجارة الحرة الكاملة عندما يحل أجل ذلك عام ٢٠٠٧. ولذلك يجب أن يوضع حل لهذه المشكلة بشكل حاسم من الآن ، وأن يكون مقيدا للسلع المستثناءة من التحرير إلى أقصى حد سواء عن طريق وضع حد أقصى من السلع التي تتطلب كل دولة استثناءها من التحرير ، ووضع حد أقصى لقيمة هذه السلع ونسبتها من وارداتها، وأيضا من الضروري وضع جدول لبدء تحرير تجارة هذه السلع المستثناءة بحيث يتم التحرير الكامل لتجارتها مع انتهاء التحرير التدريجي والانتقال إلى منطقة التجارة الحرة الكاملة عام ٢٠٠٧ بصورة لا تؤدي إلى حدوث مشاكل .

وتجدر الإشارة إلى أن تساهل قواعد المنشأ مع صناعات التجميع العربية يعتبر عنصرا مهما في زيادة عدد السلع المستثناءة من التحرير المطلوبة لكل دولة عربية. ففي الحالات العادية تكون السلعة عربية ومتمتع بقواعد التحرير التدريجي للتجارة العربية إذا كانت القيمة المضافة إليها في الدولة الطرف في الاتفاقية لا تقل عن ٤٠٪ من القيمة النهائية للسلعة عند انتاجها، باستثناء صناعات التجميع العربية التي تخفف فيها هذه النسبة إلى ٢٠٪ . فضلا عن أن هذه النسبة منخفضة وتجعل الغالبية الساحقة ان لم يكن كل صناعات التجميع العربية تدخل في إطار تحرير التجارة ، وتجعل الدول الأجنبية الصانعة الأصلية لها تتمتع بميزات تحرير التجارة بين الدول العربية ، فإن هذه النسبة لا تقدم حافزا لزيادة المكون المحلي في صناعات التجميع العربية، بل أنها تلحق دور تحرير التجارة في خفz تطوير هذا المكون، وذلك ببساطة لأن تلك الصناعات في مجملها تقريبا مستوفية شروط التمتع بتحرير التجارة بين الدول العربية دون أي زيادة في المكون المحلي .

كما أن عملية تسعير المكون المحلي في صناعات التجميع، وبالتالي نسبة هذا المكون في السلعة المجمعة، يمكن أن تكون زائفة تماما إذا بالغت الشركات العربية في قيمة أو سعر المكون المحلي بغرض زيادة نسبته في السلع المجمعة للتمتع بميزات تحرير التجارة في إطار منطقة التجارة الحرة .



الموضوع الرئيسى : السوق الشرق أوسطية  
الموضوع الفرعى : الموقف العربى : البدائل : منطقة التجارة الحرة  
المصدر : التقرير الاستراتيجى العربى / ١٩٩٨  
اسم كاتب المقال : وحيد عبد المجيد  
رقم العدد :  
تاريخ الصدور : يناير ١٩٩٩

ومن الواضح ان كل دولة عربية تسعى لتحرير التجارة مع الدول العربية التى يوجد توافق معها فى التجارة الخارجية ، أو بمعنى آخر تسعى لتحرير التجارة معها دون وقوع اضرار لبعض قطاعاتها الاقتصادية .  
ولكن قوائم السلع المستثناة من التحرير فى الاتفاقيات الثنائية تشكل أيضا عنصرا موقعا لتحرير الحقيقى والشامل للتجارة بين الدول العربية حتى فى ظل اتفاقيات تحرير التجارة ، المنقوصة بالاستثناءات ، بين العديد هذه الدول .

وبعد كل ما أوردناه آنفا يمكن القول إن المشاكل المتعلقة بتنفيذ برنامج إقامة منطقة تجارة حرة عربية ، هى مشاكل ناشئة فى الأصل عن حدود توافر الإرادة السياسية فى هذه الدولة أو تلك لتحقيق منطقة التجارة الحرة العربية . وهذه الإرادة السياسية ضرورية للغاية . وإذا كان توافر الأسس الموضوعية لقيام وتطور التجارة بين الدول العربية هو الشرط الكافى لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية ، فإن توافر الإرادة السياسية لإقامة هذه المنطقة هو الشرط الكافى لنجاحها على عكس ما ينادى به البعض من ضرورة إبعاد السياسة عن التعاون الاقتصادى العربى لأن هذا التعاون يقف وراءه دائما قرار سياسى وإرادة سياسية . فضلا عن ذلك فإن مشاكل منطقة التجارة الحرة العربية ناشئة عن صيغة إعلان هذه المنطقة.

ومن الممكن ضبط - حر ونسبة المكون المحلى فى سلع التجميع فى دول العربية من خلال مقارنة المكون المناظر المصنوع فى الدول الصناعية الجديدة فى شرق وجنوب شرق آسيا . وهذا فضلا عن ضرورة الزيادة التدريجية لنسبة المكون فى سلع التجميع العربية كى تنطبق عليها قواعد المنشأ العربية ومن ثم تتمتع بالميزات التفضيلية التى تنتجها منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى .

### ٣- مناطق التجارة الحرة الثنائية: هل هى بديل عن المنطقة الشاملة ؟

بالرغم من أن العام ١٩٩٨ قد شهد بداية تنفيذ برنامج إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، إلا أن المساعى الأكثر جدية للحكومات العربية قد توجهت إلى إقامة مناطق حرة ثنائية . فبالنسبة لمصر ، على سبيل المثال ، وقعت مع لبنان اتفاقية لإقامة منطقة تجارة حرة بشكل تدريجى بحيث يتم تحرير تجارة السلع الزراعية والصناعية على أن تصل الدولتان إلى الانغاء الكامل للرسوم الجمركية فى العام ٢٠٠٤ ، مع بقاء قائمة السلع المستثناة من التحرير . كما سعت مصر إلى إقامة مناطق تجارة حرة مع كل من سوريا والسعودية والأردن والمغرب ، ولكنها ليست شاملة وإنما تشكل السلع المستثناة انتقاصا كبيرا لها حتى وهى مجرد مشروع . أما سوريا ، كمثال آخر فإنها توصلت بالفعل إلى مشروع لإقامة منطقة تجارة حرة مع لبنان بدأت عام ١٩٩٨ وتصل إلى التحرير الكامل للتجارة السلعية عام ٢٠٠٢ . كما اتفقت سوريا على إقامة منطقة تجارة حرة مع السعودية يتم الوصول خلالها للتحرير الشامل للتجارة بين الدولتين خلال عشر سنوات من بدء تطبيقها عام ١٩٩٨ ، فى نفس الوقت الذى من المفترض أن تصل فيه الدول العربية إلى التحرير الكامل للتجارة بينها . وبالتالي فإن هذا الاتفاق الثنائى بين سوريا والسعودية يبدو مجرد تكرار للجهود وإعادة للاتزامات المحددة فى اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، إلا إذا كانت الدولتان لانتقان بامكانية تحقيق هذه المنطقة .





الموضوع الرئيسى : السوق الشرق أوسطية  
الموضوع الفرعى : الموقف العربى: البدائل : منطقة التجارة الحرة  
المصدر : التقرير الاستراتيجى العربى / ١٩٩٨  
اسم كاتب المقال : وحيد عبد المجيد  
رقم العدد :  
تاريخ الصدور : يناير ١٩٩٩

وفى نفس الاتجاه تشكل قوائم السلع المستثناة من التحرير قنبلة أخرى قابلة للانفجار وعرقلة التقدم من مرحلة البرنامج التنفيذى إلى التحرير الكامل للتجارة البينية العربية . أما قواعد المنشأ فى صناعات التجميع العربية فانها تجعل ميزات تحرير التجارة البينية العربية بالنسبة لهذه السلع يعود بالأساس إلى الشركات الأجنبية الأم التى تقوم شركات عربية بتجميع منتجاتها .

واضافة الى كل ما سبق فإن وضع تحرير التجارة كهدف وليس كمرحلة انتقالية باتجاه الوصول إلى الاتحاد الجمركى ثم إلى السوق المشتركة، يخلق حالة من التباطؤ فى التنفيذ باعتبار أنه ليست هناك مراحل أخرى بعد تحرير التجارة ينبغى الاستعداد لها بالاسراع فى تحرير التجارة البينية العربية . كما أن وضع تحرير التجارة السلفية كهدف نهائى هو أمر هزيل فى النهاية لأن التعاملات الاقتصادية العربية الأكبر والأهم هى فى مجالات حركة البشر للعمل أو السياحة وحركة رأس مال للاستثمار المباشر وغير المباشر . وهو ما يستدعى تطوير مشروع منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ومعالجة ثغراته المختلفة التى أشرنا إليها آنفا للانتقال للاتحاد الجمركى ثم السوق العربية المشتركة. وهذا يتطلب توافق إرادة سياسية لا يمكن التأكيد من وجودها إلا عندما يتيسر ظروف مواتية لعقد قمة اقتصادية سنوية لاتخاذ القرارات الضرورية لمعالجة مشاكل التعاون الاقتصادى البينى ولدفع الاطار الناظم له أى منطقة التجارة الحرة ثم الاتحاد الجمركى والسوق المشتركة فى اتجاه سرعة التحقق بما يودى فى النهاية إلى تعزيز المكانة الاقتصادية الدولية للدول العربية عندما تتحول لتكتل حقيقى وفعال وقادر على مساومة التكتلات الاقتصادية الكبرى وتحسين شروط تفاعلها معها .

فالبنء الخاص بالسلع الزراعية يجعلها غير محررة فعليا طالما أن الموسم الزراعى الذى تقيد فيه حرية التجارة هو الموسم الفعلى والمناظر بتصدير هذه السلع فى الدول العربية. وهذا يعنى خروج جزء مهم من صادرات للدول العربية من نطاق تحرير التجارة طول فترة تنفيذ البرنامج المؤدى لاقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، ثم يتم تحرير تجارة هذه السلع الزراعية بشكل مفاجئ فى عام ٢٠٠٧ ، وهو أمر من الصعب تصور حدوثه فى دول لم تقبل بالتحرير التدريجى لتجارة السلع الزراعية ، وهو ما يعنى أن تجارة هذه السلع تشكل قنبلة قابلة للانفجار عند استكمال برنامج تحرير التجارة البينية العربية .



# مكتبة الأهرام للبحث العلمي

الموضوع الرئيسي : السوق الشرق أوسطية  
الموضوع الفرعي : الموقف العربي: البدائل : منطقة التجارة الحرة  
المصدر : التقرير الاستراتيجي العربي / ١٩٩٨ تاريخ الصدور : يناير ١٩٩٩  
اسم كاتب المقال : وحيد عبد الخيد  
رقم العدد :

جدول (١)  
قيمة ونمو التجارة العربية البينية والإجمالية

معدل التغير السنوي			القيمة (مليار دولار)				
الفترة ٩٣-٩٥	١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣
١٠,٥	٧,٩	١٥,٤	٥,٨	١٣,٧	١٢,٧	١١,٠	١٠,٤
٩,٣	١٠,٤	١٧,٤	١,٨	١٤,٩	١٣,٥	١١,٥	١١,٣
٧,٤	١٣,٢	١٢,٦	٢,٤	١٦٧,٤	١٤٧,٩	١٣١,٤	١٢٨,٣
٤,٩	٤,٤	١٠,٩	٠,١-	١٤١,٨	١٣٥,٧	١٢٢,٤	١٢٣,٣
							(سيف)

المصدر : الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٩٧ ، ص ١٢٦ .

جدول (٢)  
تطور هيكل الصادرات العربية البينية

نسبة التغير (%)			الحصة (%) ١٩٩٥	القيمة (مليون دولار) ١٩٩٥	
الفترة ٩٣-٩٥	١٩٩٥	١٩٩٤			
١١,٠	١٥,٤	٦,٩	١٠٠,٠	١٢٧١١	الصادرات البينية
٨,٢	١٤,٥	٢,٣	١٦,٨	٢١٣٥	- المنتجات الزراعية
٤,٤	١٤,٢	٤,٦-	٤٤,٠	٥٥٩٣	- الوقود والمنتجات المعدنية
(٤,٣)	(١٤,٠)	(٤,٥)	(٣٥,٢)	(٤٤٧١)	منها : النفط ومشتقاته
١٤,٦	٢٤,٥	٥,٥	٣٩,٢	٤٩٨٣	- المعنويات

المصدر: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٩٧ ، ص ١٢٧ .

جدول (٣)  
تطور هيكل الواردات العربية البينية

نسبة التغير (%)			الحصة (%) ١٩٩٥	القيمة (مليون دولار) ١٩٩٥	
الفترة ٩٣-٩٥	١٩٩٥	١٩٩٤			
٩,٤	١٧,٤	١,٨	١٠٠,٠	١٤٨٥٨	الواردات البينية
١٢,٨	٢٩,٨	٢,٠ -	٢٣,٠	٣٤١٧	- المنتجات الزراعية
٣,٦	٦,٠	١,٢	٤١,٠	٦٠٩٢	- الوقود والمنتجات المعدنية
(٣,٢)	(٥,٤)	(١,٩)	(٢٣,٠)	(٤٩٠٣)	منها : النفط ومشتقاته
١٥,٩	٢٥,٥	٦,٩	٣٦,٠	٥٣٤٩	- المعنويات

المصدر: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٩٧ ، ص ١٢٨ .



الموضوع الرئيسي : السوق الشرق أوسطية

اسم كاتب المقال :

الموضوع الفرعي : الموقف العربي : البدائل : منطقة التجارة الحرة

رقم العدد : ٣٧٣

المصدر : (مجلة الوسط

تاريخ الصدور : ١٩٩٩/٣/٢٨

# تحديات منطقة التجارة العربية الحرة: العمولة والخيارات السياسية والاقتصادية

فيما الحرية هي ما ينبغي النظر اليه بصفته الهدف الأخير للتنمية الطبيعية ان ولفنسون، وهو رئيس مؤسسة يمنعه ميثاقها من التعبير عن مواقف سياسية خلافية، لا يستطيع قول ما قاله امارتيا سن. مع ذلك فقد اعان ما يشبه الدعوات الاصلاحية لقوى ومفكرين سياسيين، فحدثت عن عدم المساواة في الغرض، وعن الفقر، وعن الاستفادة من التعليم والضمانات الصحية، بطريقة غير معهودة قبلا في مؤسسة كالتيك الدولي، وهو لم يدع ان الافكار هذه جديدة، الا ان الجديد هو صورها عن رئيس البنك المتكور.

على ان التعليقات الصينية التي صدرت في ما خوس الوتر هي التي اشرت الى العقبات الحالية دون اقتراحات ولفنسون فتلن امتدحت بكن نظرة الشاملة والاجمالية الى التنمية، والكلام على دور للدولة اكبر، فانها حذرت بلسان احد رسمي وزارة ماليته الذي تراس وفد بلاده، من «التدخل عميقا في ما هو غير اقتصادي، اي سياسي». وفي هذا المعنى فإن التعايش في حالة بلدان كثيرة بين الحاجة الى التنمية، او تنشيط التنمية التجارية، وبين السلطة السياسية الخلفة، وغالبا الفاسدة، سيكون خيرا غير مطرح.

لكن ما يفرح، في القابل، ان مناقشة «أطار» ولفنسون، وكذلك الاقتراحات المقدمة في صدد الأزمة المالية، دلت الى قناعة معاملة بإنهاء السوق الحرة على الطريقة الاميركية، او حسب ما قاله جوزيف ستيفليش كبير اقتصاديي البنك الدولي، «لقد تعرض الاجماع لتغير كبير في الآراء». وهذه الآراء هي في مجموعها موسيقي لآذان اليابانيين، خصوصا ان الاندفاع الى هذه الجوانب يهدف الموكه قليلا عن «التموج الاقتصادي لاسيا» الشرقية» الذي نُسبت اليه وحده العيوب والمسؤوليات في البداية. والحال ان النظرية، والبابلية في العلاج (الحكومة تقود التنمية وتنع، عند الضرورة، الصناعات الأساسية من ان تتنافس بالاعتماد على «الحكمة البيروقراطية» اكثر مما على قوى السوق) سريعا ما تحولت الى استراتيجيات اسبوية تتبناها تايلندا وكوريا الجنوبية واندونيسيا.

وهنا ايضا تبدو الأمور أشد تعقيدا قليلا. فهنا المنظم من الرأسمالية سبق ان ثار الى ترتيبات مشبوهة بين الحكومة والبيرنسون والى الفساد واضعاف المؤسسات المالية، على ما علمتنا الالتزامات الاسبوية المتلاحقة، وعلى ما دلت تجربة اليابان نفسها. ومع هذا، ففي الفترة الأخيرة شرع التركيز ينقل الى الولايات المتحدة، لا سيما وزارة الخزانة الاميركية، في استراتيجيتها لتسريع وتكثيف حركة الحقوق المالية والسلمية طريقا الى الرفاه الكوني. وغدا معظم المظلم يرون في هذا الاتجاه سببا لا يقل عن السبب الأول... الاسوي. ذاك ان روسيا الازمة حين انتقلت، في العام الماضي، الى روسيا والبرازيل، اعامت توزيع حصص المسؤولية ما بين اداء الاقتصادات الوطنية السيئ وبين الحقوق المالية ونظرية اصولية السوق ■

اصبحت ١٥ دولة عربية اعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وانا كان بعض هذه الدول لا يزال يتحضر في تطبيق البرنامج التنفيذي للمنطقة، خصوصا لجهة الاعفاء التدريجي من الرسوم الجمركية بنسبة ١٠ في المئة، وذلك على رغم مرور اكثر من سنة على بدء التطبيق، فإن لبنان بدأ فعلا اجراءات التنفيذ ونسبة تخفيض ٢٠ في المئة ابتداء من اول العام ١٩٩٩.

ولوطن ان حصة الدول العربية الاربعة عشرة الاعضاء، تزيد عن ٩٠ في المئة من التجارة الخارجية العربية ونسبتها تصل الى ٦١ في المئة من التجارة العربية البينية، الامر الذي يبرز اهمية الانجاز الكبير الذي حققه العرب خلال السنوات الاولى، وقد وصف المتكور عصمت عبدالجديد الأمين العام لجامعة الدول العربية هذا الانجاز بأنه «دليل على مدى الجدية في التعامل مع هذا المشروع القومي المهم»، واكد في الوقت نفسه انه «لا خوف من موضوع الاستثناءات على بعض الاعضاء، لان هذه الاستثناءات مؤقتة ومرتبطة بفترة زمنية محددة».

وكان المجلس الاقتصادي العربي قد اعرب في اجتماعه الأخير في القاهرة عن ارتياحه لخفاطات الفخذة من قبل الدول العربية بانجاز استكمال اجراءات التنفيذ لتطبيق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، ورأى ضرورة شمولية هذه الاجراءات لكافة الجوانب المرتبطة بالتطبيق مع التوسع في انشطتها لتشمل الجوانب المرتبطة بكفاءة التجارة حتى تزداد مكاسب الدول العربية وسعدت الى الاستثمار والمشروعات المشتركة وزيادة فرص العمل والتخصيص الامثل للوارد الاقتصادية.

وتبين للجامعة العربية ان الدول التي لم تبدأ بعد اجراءات التنفيذ هي ثمانية دول عربية منها سبع على الأقل نموا وتحسح الى معالجة خاصة لتتمكن من الانضمام الى منطقة التجارة الحرة العربية، بينما الدولة الثامنة الجزائر تمر في مرحلة اصلاح اقتصادي. ورات الامانة العامة لجامعة الدول العربية ضرورة اجراء مسح لا تم انجازه على مستوى الدول العربية، وما لم يتم، وبيان العقبات التي واجهت عملية التطبيق على المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في اجتماعه المرتقب في الابل (سبتمبر) المقبل.

وكما انجاز لا بد من ان يولجه في بدايته عقبات في التنفيذ فإن منطقة التجارة الحرة العربية تواجه عقبات عدة، لخصها الامانة العامة للجامعة العربية على الشكل التالي.

١ - الاستثناءات التي تتخذ من جانب واحد من قبل دولة عربية معينة وتطبيقها على السلع العربية المستوردة في اطار منطقة التجارة الحرة العربية من دون الحصول على موافقة المجلس الاقتصادي والاجتماعي. ولقد وردت مثل هذه الاستثناءات في بلاغات التنفيذ الموجهة الى المنافذ الجمركية في الدول العربية الاعضاء، ومارست معظم الدول العربية مثل هذا النوع من الاستثناءات، ولا بد للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ان يبحث عن حلول ملائمة لمعالجة هذه الاستثناءات عبر اصدار قرار بوقف العمل بها باعتباره مخالفا لآحكام البرنامج التنفيذي لاتفاقية تيسير التبادل التجاري وتنميته بين الدول العربية.

## قيود وتعقيدات

٢ - فرض قيود غير جمركية تطبيقها الدول العربية على السلع العربية المستوردة من الدول الاعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، فلا زالت السلع العربية المستوردة تخضع لخصم الاستيراد و بعض الاعيان تحت سميات اخرى مثل استمارة او شهادة. وهناك ايضا القيود النقدية التي تطبق وتعقيدات الاجراءات المصرية لفتح الاعتمادات لتمويل التجارة العربية كما لا بعض الدول العربية يطبق قوانين تمنع الاستيراد، وتطبق ذلك على الاستيراد من الدول الاقتصادية.



الموضوع الرئيسي : السوق الشرق أوسطية اسم كاتب المقال :

الموضوع الفرعي : الموقف العربي : البدائل : منطقة التجارة الحرة رقم العدد : ٣٧٣

المصدر : (مجلة الوسط تاريخ الصدور : ١٩٩٩/٣/٢٨)

## اعفاءات وامتيازات

المنظور ولوحظ تخلف نمو الصادرات العربية خلال الفترة ١٩٩٢ - ١٩٩٥ حيث بلغ متوسط هذا النمو ١,٢ في المئة، مقابل ١٠,٤ في المئة للصادرات العالية، وشهد عام ١٩٩٦ نمواً بلغ ٣,٢ في المئة للصادرات العربية، مقابل ٢,٨ في المئة للصادرات العالية.

وأدى اعتماد بعض الدول العربية على الخارج لتغطية العجزات بواسطة القروض والتحويلات الرأسمالية، إلى جعلها عرضة لضغوطات تهدد إلى تبني سياسات تخدم انكشاف الدول العربية على الخارج. وقد رافق هذا الأمر ازدياد أهمية الحوزة التنافسية للمنتجات العالية وقيام التكتلات، مما وضع التجارة العربية في موقع بات يتطلب منها تحسين أداء تجارتها الخارجية للمحافظة على تنافسية منتجاتها في الأسواق العالمية. وقد أصبحت أي زيادة في صادرات الدول العربية تعتمد على مدى النجاح في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، لا سيما ذات المحتوى التكنولوجي.

وهكذا تكون الصادرات العربية قد واجهت ولا تزال تحديات كبيرة، وسيحتاج بها إلى حد بعيد عوامل خارجية لتعطيها التطورات الاقتصادية العالمية، وعوامل داخلية تتصل بسياسات الدول العربية في مجال التنمية الاقتصادية والتكامل الاقتصادي العربي. ويمكن تبويب هذه المؤثرات تحت عناوين رئيسيين، هما: أولاً، التوجه التاريخي نحو العولة وما يرافقها من طغيان للتكتلات الاقتصادية ومن انتظام في قواعد التجارة العالمية ومن انفجار لإزمات دورية قصيرة الأجل ذات آثار كونية شمولية وثانياً، الخيارات السياسية والاقتصادية التي ستختارها الدول العربية في تعاملها مع هذه المتغيرات ■

٦ - تطبيق القوائم السلعية حيث اعطى البرنامج التنفيذي لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الدول العربية الاعضاء حق تبادل اعفاءات وامتيازات فيما بينها تفوق ما هو وارد في البرنامج، سواء كان ذلك ثنائياً أو متعدد الأطراف، حيث نص على أنه يجوز لأي بلدن عربيين أو أكثر من أطراف الاتفاقية، الاتفاق فيما بينها على تبادل الاعفاءات بما سبق الجدول الزمني للبرنامج

٧ - الإجراءات الحدودية، فعلى رغم أن موضوع تعقيد الإجراءات الحدودية ما بين الدول العربية يندرج في إطار كفاءة التجارة أكثر مما يندرج تحت تحرير التجارة العربية البينية، إلا أن تعقيدات الإجراءات الحدودية، خصوصاً أن معظم التجارة العربية البينية يتم عبر الحدود البرية، يؤثر سلباً في تحرير التجارة العربية ويؤدي إلى تهميش الاعفاءات والامتيازات الممنوحة للسلع العربية، ومن ثم يؤدي إلى نقص قدرتها التنافسية أمام السلع غير العربية. ومن الضروري العمل على تنشيط دور اللجنة الفنية المشرفة على تنفيذ اتفاقها تنظيم التجمعات بالعبور «الترانزيت» واعتبارها من ضمن اللجان الفنية التابعة لمنطقة التجارة الحرة العربية نظراً إلى ارتباط مهامها مباشرة بأشطة المنطقة.

## تراجع نمو الصادرات

٨ - غياب آليات متابعة ميدانية للتطبيق لدى الدول الأعضاء، فمنطقة التجارة الحرة العربية تخلف مصالح اقتصادية متجددة داخل الدول العربية، وممارسة النشاط التجاري والعمليات التجارية تتم بشكل يومي مما يحتاج إلى آلية متابعة مستمرة داخل الدول الأعضاء والمتابعة الذاتية التابعة من ادراك الاقتصاد العربي بنجاح هذه المرحلة من مرحلة التكامل تعتبر أساسية لتحقيق النجاح. وهنا يمكن إقامة مكاتب في الغرف التجارية مخصصة لتابعة تنفيذ التجارة الحرة العربية. وأن يتم تسمية بعض العاملين بالمقررة للقيام بهذه المهمة على أن يتم تدريبهم من قبل الأمانة العامة للجامعة، بحيث تتحقق المتابعة داخل البلد ومع البلدان الأخرى الأطراف في منطقة التجارة الحرة العربية.

لا شك في أن منطقة التجارة الحرة العربية، ستساهم في تنمية الصادرات العربية، وهو هدف رئيسي من أهدافها، خصوصاً بعدما أخذت تتراجع حصتها في التجارة العالمية بسبب تدهور أسعار

العربية. وتشمل عمليات منع الاستيراد السلع الصناعية والزراعية، وتنتم عمليات المنع تحت مبررات حماية الإنتاج المحلي أو لأسباب بيئية أو صحية أو أمنية وغيرها، بينما هناك قائمة السلع التي لا تسري عليها أحكام البرنامج التنفيذي لأسباب الواردة فيه (البينية، البينية، الأمنية، الصحية) وهذه القائمة أقرها المجلس الاقتصادي، ومن ثم فإن أي منع خارجها يعتبر مخالفاً لأحكام البرنامج التنفيذي.

٢ - التعسف في استخدام الاشتراطات إذ تقوم بعض الدول العربية بالمبالغة في الاشتراطات التي تطبقها عند التخلص على السلع العربية المستوردة بطريقة تؤدي إلى عرقلة تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية، وتعرض دول عربية مواصفات مبالغ فيها للتعبئة والتغليف. وهناك أيضاً تعددية الجهات والاختصاصات التي تخضع لها السلع، فالمبالغة في تطبيق مثل هذه الاشتراطات لا ينسجم مع مبدأ المعاملة الوطنية، وتحصل سلع معينة في معظم الوقت على إعفاءات من الرسوم والضرائب في مقابل تقديم مثل هذه الخدمات، بينما لا تحصل السلع العربية المستوردة على إعفاءات مماثلة بل تتعرض لبعض رسوم وضرائب، وأحياناً ينسب مرتفعة لا تتفق ومبدأ المعاملة الوطنية الذي أقره البرنامج التنفيذي.

٤ - الرسوم والضرائب ذات الأثر المائل التي تفرضها عند بعض الدول العربية وهي غير جمركية، مثل رسم الترخيص للاستيراد أو رسوم مكملة للاستيراد، وقد تزيد هذه الرسوم في بعض الدول العربية عن عشرة أنواع مختلفة. ولتحقيق مبدأ المعاملة الوطنية في الرسوم والضرائب ذات الأثر المائل والأضعاها للتخفيض المتدرج، لا بد أن تقوم الدول الأعضاء بإصدار القوانين أو القرارات التي تحقق ذلك.

٥ - إعادة التقييم لغايات جمركية، إذ تختلف الدول العربية في نظم تطبيق الرسوم الجمركية على السلع المستوردة. فيجوز الدول العربية، من أعضاء منظمة التجارة العالمية، ملتزم اتفاقية التقييم ومن ثم على تسوية أوضاعها لاستخدام قيمة الفائز كقيمة معتمدة لأغراض الرسم الجمركي. وهناك دول عربية أخرى تتبع نظام بروكسيل، وهي الدول العربية التي لم تدخل بعد بمنظمة التجارة العالمية. ويمكن للدول العربية الأعضاء في منطقة التجارة الحرة تطبيق نظام قيمة فائز أو الاستيراد طبق من قبل منظمة التجارة العالمية، على السلع المستوردة في إطار منطقة التجارة الحرة العربية، إذ أن ذلك يسهل العمل على المستوردين والمتجنين العرب ويعطيهم ثقة أكبر في منطقة التجارة الحرة العربية، وإمكانية توقع الأسعار في أسواق الدول العربية من دون الخوف من التقلبات السعيرية





الموضوع الرئيسى : السوق الشرق أوسطية  
الموضوع الفرعى : الموقف العربى : البدائل : منطقة التجارة الحرة  
المصدر : العالم اليوم  
اسم كاتب المقال : محمد عبد الرحمن  
رقم العدد : ٢٥٣٦  
تاريخ الصدور : ١٩٩٩/٦/١

فى دراسة لفرقة الشرقية:

# تقييم شامل لمنافع واشكاليات منطقة

## التجارة العربية الحرة

□ الرياض - محمد عبد الرحمن:

بعد أكثر من ستة من إتفاق الدول العربية على إقامة منطقة التجارة الحرة كخيار لا يمر منه للميش وسط الأقوياء.. فى عصر أطلق عليه عصر التكتلات ما هي الآثار الاقتصادية لهذا الإتفاق؟ وما هي العقبات التى تحول دون تنفيذ هذا الخيار المهم؟ وإلى أين تسير الأمور بعد هذا الإتفاق؟  
هذه الأسئلة تجيب عليها دراسة أعدتها الإدارة الاقتصادية والبحوث بالغرفة التجارية الصناعية للمنطقة الشرقية والتي حملت عنوان «منطقة التجارة الحرة.. التكيف مع الحاضر.. اكتمت فيها على أن إنشاء منطقة للتجارة الحرة وسيلة لاستمرار التنمية الاقتصادية العربية والتغلب على ضيق الأسواق المحلية، وأداة لزيادة التجارة العربية البينية التى تشكل ما نسبته 7 - 8% من إجمالي التجارة الخارجية العربية، وهذه النسبة متواضعة إلى حد كبير.

خلال عشر سنوات من عام 1998 سارلت هناك خطوات أخرى للتكامل الاقتصادى بينى اتخاها والسير فيها بيلة من عام 2007 لى يتحقق التكامل الاقتصادى العربى الكامل. وتؤكد الدراسة بأن منطقة التجارة العربية الحرة تعتبر متخلا مهما للنمو الاقتصادى العربى. ويمكن للدول العربية أن تجنى العديد من المنافع نتيجة تحرير الشبكات التجارى بينها، من قبيل رفع حجم ومعدلات الاستثمار الوطنى لكل دولة عربية، وتحقيق وفورات الحجم الكبير للمنشآت الاقتصادية العربية القائمة فلما أن تلك التى سيتم انضمامها، ويتروى على

الجمركية دون أن يصاحب ذلك ايجاد ترتيبات مؤسسية وسياسات اقتصادية ومالية واجتماعية جديدة بين الدول الاعضاء. وتلى منطقة التجارة الحرة خطوة «الاتحاد الجمركى، ثم «السوق المشتركة» ف «التكامل الاقتصادى» وأخيرا «الوحدة الاقتصادية».. فهى على ذلك أولى مراحل التكامل الاقتصادى العربى، ولكنها مع ذلك مرحلة مهمة لازمة نظراً لزيادة درجة التقيد فى النظام والسياسات والاوضاع الاقتصادية العربية وبالتالي فإن بعد أن يكتمل تنفيذ منطقة التجارة الحرة

وقالت الدراسة إن منطقة التجارة الحرة فى المرحلة الأولى للتعاون الاقتصادى، حيث يتم فيها إزالة الرسوم الجمركية والقيود غير الجمركية على السلع محل التجارة بين الدول الاعضاء فى منطقة التجارة الحرة، وتكون كل دولة حرة فى تحديد الرسوم الجمركية والقيود غير الجمركية المفروضة على تجارتها مع الدول غير الاعضاء فى إتفاقية منطقة التجارة الحرة، ولذلك تعتبر منطقة التجارة الحرة أبسط أشكال التكامل الاقتصادى، وتعتبر فى نفس الوقت أحد أشكال التكامل الاقتصادى السالب، لأنه يتم فيها فقط إزالة الرسوم الجمركية والقيود الغير

وأشارت الدراسة إلى توافر العوامل اللازمة لإقامة منطقة التجارة الحرة مثل «الجوار الجغرافى» الذى يخفف إلى حد كبير من تكاليف النقل والمواصلات، ووجود الشروعات العربية المشتركة، وتوافر رجال الأعمال العرب الكبار، والبنية التحتية اللازمة لتدويل التجارة العربية البينية ونظام ضمان الصادرات ضد المخاطر التجارية وغير التجارية، إلى جانب اللغة الواحدة والعماد والتقاليد المشتركة والبيئة المتشابهة.



الموضوع الرئيسي : السوق الشرق أوسطية

اسم كاتب المقال : محمد عبد الرحمن

الموضوع الفرعي : الموقف العربي : البدائل : منطقة التجارة الحرة

رقم العدد : ٢٥٣٦

المصدر : العالم اليوم

تاريخ الصدور : ١٩٩٦/٦/١

تحقيق تقدم عربي - خاصة على المستوى الخليجي - في تجهيز شبكات الطرق البرية، لتدعيم البنية الأساسية اللازمة للتنمية، إلا أن شبكات الطرق بين البلاد العربية لازالت تعاني من نقص في الخدمات الضرورية مثل الاسرعات، الغدائق، للمطاعم والإدارة، محطات الوقود، ورش الإصلاح، وإشارات وعلامات الطرق، وهذا النقص يترتب عليه زيادة وقت وتكلفة النقل للمنتجات بين الدول العربية، وبالتالي يعود ذلك حركة النقل البري بين الدول العربية.. يضاهي إلى ذلك أن شبكات النقل البري بحاجة دائمة إلى صيانة دورية، ومع زيادة النقل البري بين الدول العربية بعد تكوين منطقة التجارة العربية الحرة، ومع زيادة حجم ووزن الشاحنات والحاويات تبرز الحاجة أكثر لصيانة دائمة لحماية هذه الطرق، ومع ضعف ميزانيات بعض الدول العربية قد لا يتم الوفاء بتكاليف تلك الصيانة.

كما تتعرض منطقة التجارة العربية الحرة إلى عقبة القويود الجمركية، فإذ من المتوقع أن تواجه تلك الدول بعض الصعوبات المالية، ويتوقف حجم تلك الصعوبات على الاممية التسبب للواردات العربية البينية إلى حجم الواردات ككل، وأيضاً يتوقف على الاممية التنسيب للإيرادات الجمركية كأحد بنود إيرادات الميزانية الحكومية. ويستدعي ذلك وجود صندوق سدعوم مالي، للمساعدة في تعويض الدول العربية التي قد تتأثر نتيجة إجراء التخفيضات على رسومها الجمركية، ولا يشترط أن يتم التعويض كاملاً ولكن يمكن أن يتم بصورة جزئية.

والأول والمعدات، وتتخصص الأردن والمغرب وتونس في إنتاج صناعي معين، ويترتب على ذلك التخصص إمكانية إنتاج السلعة على أساس اقتصادي وكفاءة أعلى وتكلفة أقل، ويعني ذلك وجود فرص أكبر للنمو الاقتصادي وزيادة الدخل الحقيقي للمستهلكين العرب.

وأوردت الدراسة بعضاً من العقبات التي تواجه منطقة التجارة العربية الحرة خلال عملية التنفيذ، وأبرزها موضوع السيادة الوطنية، حيث يعتبر تقديم تنازلات سيادية من أهم عقبات تكوين التجمعات الاقتصادية بصفة عامة، والعربية بصفة خاصة، وذلك أن أحكام منطقة التجارة الحرة تفرض تقديم تنازلات سيادية في مجال الرسوم والتعريفات الجمركية، وهو ما يقلل من قدرة الحكومات على إدارة سياساتها التجارية، فضلاً عن أن إزالة القيود الإدارية التي تعتبرها بعض الدول العربية تشريعات لا يمكن تعديلها والمساس بما يعتبر تدخل في سيادتها، ولذلك يتوقع تلك بعض الدول العربية في الالتزام بينه التخفيض التدريجي.

كما أن هناك اختلافات كبيرة بين التشريعات والنظم الاقتصادية في الدول العربية، فتشريعات مثل الرسوم الجمركية وتنقل رؤوس الأموال، وقوانين العمل، ولوائح عمل البنوك، والسياسات النقدية والمالية، وقوانين الحماية ونعم المنتجات الوطنية، كل هذه الأمور وغيرها تختلف من دولة عربية إلى أخرى، وتحتاج إلى وقت وجهد لتحقيق التنسيق بينها للوصول إلى حالة الأدنى من الاتفاق، وفي حال عدم تحقيق ذلك فإن النتيجة المتوقعة هي نشوء اتفاق إقامة منطقة التجارة العربية الحرة برمتها.

ومن العقبات أيضاً ضعف البنية التحتية لرافاق النقل بين البلاد العربية، فعلى الرغم من

من الدول الأجنبية، ويذكر أنه لا يمكن إقامة مثل هذه الصناعات في الدول العربية اعتماداً على أسواقها الجارة.. وسوف تزداد أيضاً - التجارة البينية العربية على اثر حدوث تخفيضات متتالية في التعريفات الجمركية على السلع العربية المتبادلة في إطار منطقة التجارة العربية الحرة، ومن شأن ذلك التخفيضات أن تؤدي إلى خفض الاسعار السوقية لهذه الواردات داخل الأسواق العربية مما كانت عليه قبل إجراء التخفيضات، وخفض الاسعار يعني زيادة الطلب العربي على هذه السلع كميّات أكبر.

ويترتب كذلك على قيام منطقة التجارة العربية الحرة - حسب الدراسة - عملية تحويل جزئي للتجارة العربية مع العالم الخارجي إلى تجارة بينية، ذلك أن تخفيض التعريفات الجمركية سيؤدي إلى تحقيق مزايا نسبية سعوية في صالح السلع العربية داخل منطقة التجارة العربية الحرة، وهذا الرخص النسبي يترتب عليه الاتجاه إلى الاستيراد من الدول العربية خصماً من حجم الاستيراد من العالم الخارجي غير العربي.. ويترتب على التحرير الجزئي للتجارة العربية في مجال السلع المصنعة ونصف المصنعة، بالإضافة إلى إزالة الحواجز الجمركية والإدارية، زيادة مرونة عوامل الإنتاج في الدول العربية، وزيادة في حجم التصنيع، كما ستؤدي منطقة التجارة الدولية الحرة إلى أن تخصص الدول العربية كل على حدة في الأجل الطويل في إنتاج السلع التي تتمتع فيها بميزة نسبية سواء من حيث العمالة أو رأس المال أو المادة الخام، يمكن المشاكل وباقي دول الخليج التخصص في إنتاج السلع التي تعتمد على البترول ومشتقاته، مثل البتروكيماويات والأسمدة، بينما يمكن لسوريا ومصر وإيران أن تتخصص في إنتاج اللابس الجاهزة، والمنسوجات

تحقيق تلك الوصورات رفع الكفاءة التنافسية لتلك المشروعات وزيادة فرص التوظيف ورفع كفاءة العمالة العربية التي تزايدت معدلات تدفقها إلى سوق العمل العربي سنوياً.

ومن الناحية الاقتصادية لمنطقة التجارة العربية الحرة - حسب دراسة الغرفة التجارية الصناعية للمنطقة الشرقية - أنه سيتربط على تحقيق وفورات الحجم الكبير للمنشآت الاقتصادية العربية إمكانية قيامها بتخصيص ميزانيات أكبر للبحث والتطوير التكنولوجي، ويتبع ذلك تنمية الابتكارات والاختراعات، ويهدد الطريق أمام توليد وتطوير تكنولوجيا عربية شأنها في ذلك شأن التكنولوجيا اليابانية والأمريكية والأوروبية خاصة أن أحد المكونات الأساسية للتنمية الصناعية العربية هو غياب عمليات البحوث والتطوير والبحث العلمي، وهي عملية مكلفة لا يمكن للدول العربيةفرادي أن تتمكن من تنفيذها.

وتورد الدراسة بأن منطقة التجارة العربية الحرة توفر إمكانية إقامة صناعات عربية مشتركة للسلع الراسخية تغطي احتياجات السوق العربي، ذلك أن الطلب العربي على هذه السلع يتم تغطيته عن طريق الاستيراد



# السوق العربية المشتركة



**السوق الشرق اوسطية**  
**الموقف العربي**  
**البدائل : السوق العربية المشتركة**

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	السوق العربية المشتركة (١)	حلمى ثمر	الاهرام	٤٠٣٥٧	١٩٩٧/٦/٤	٩٧
٢	السوق العربية المشتركة (٢)	حلمى ثمر	الاهرام	٤٠٣٦٤	١٩٩٧/٦/١١	٩٨
٣	السوق العربية المشتركة ضرورة لا اختيارا	عمود القصاص	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	١٤٩٠	١٩٩٧/٧/٢٨	٩٩
٤	السوق العربية المشتركة : هل هى الخيار الوحيد ؟	عبد العزيز الجيرة	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	١٥١١	١٢/٢٢ / ١٩٩٧	١٠٥
٥	السوق العربية المشتركة . الواقع والآمال	أنور الخطيب	(مجلة) آفاق المستقبل	٣	مارس ١٩٩٨	١٠٨
٦	السوق العربية المشتركة وتحديات العملة	عبد العظيم احمد	السياسة الكويتية	١٠٦٣٦	١٩٩٨/٧/٥	١١٦
٧	١٠ ركائز لاقامة سوق عربية مشتركة	دينا جيل	العالم اليوم	٢٣٦٣	١٩٩٨/١١/٣	١١٨
٨	السوق المشتركة : المفهوم	نبيل كحالة	كرامات استراتيجية	٨٠	١٩٩٩	١١٩
٩	تجربة المشروعات العربية المشتركة	سليمان المنذرى	(كتاب) السوق العربية المشتركة		١٩٩٩	١٢٢
١٠	الفكر لحظة قومية لاحياء السوق العربية المشتركة	سليمان المنذرى	(كتاب) السوق العربية المشتركة		١٩٩٩	١٣٢
١١	السوق العربية المشتركة فى التسعينات	ابو الحسن عبد الرحمن	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	١٥٦٥	١٩٩٩/١/٤	١٣٦
١٢	هل آن الآوان لكى تقوم السوق العربية المشتركة	يحيى المصرى	العالم اليوم	٢٥١٦	١٩٩٩/٥/٩	١٤١
١٣	دور مصر فى تفعيل مشروع السوق العربية المشتركة	أحمد يوسف القرعى	(مجلة) السياسة الدولية	١٣٧	يوليو ١٩٩٩	١٤٣
١٤	حاجز السوق المشتركة	عمود عبد الحافظ	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	١٥٩٤	١٩٩٩/٧/٢٦	١٤٧
١٥	الى أين تنجى السوق العربية المشتركة ؟	يحيى المصرى	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	١٥٩٧	١٩٩٩/٨/١٦	١٥٠





الموضوع الرئيسي :	السوق الشرق أوسطية
الموضوع الفرعي :	الموقف العربي : البدائل : السوق العربية المشتركة رقم العدد : ٤٠٣٥٧
المصدر :	الاهرام
تاريخ الصدور :	١٩٩٧/٦/٤

## السوق العربية المشتركة (١) التكامل التجاري الضرورة والتحديات

تحير التجارة البينية من كل القيود والتي تمثل في تخفيض القيود الجمركية بما فيها القيود الآلارية المفروضة على حركة تبادل السلع والخدمات. إلغاء الرسوم الجمركية والقيود الكمية مع الالتزام بتعريفات جمركية موحدة تجاه السلع المستوردة من الخارج. إلغاء الضرائب والرسوم المفروضة على السلع المتبادلة وإلغاء الدعم بصورة مباشرة وغير المباشرة. حجة كبرى عناصر الاتساح : العمل ورأس المال تتسويق السياسات الاقتصادية والمالية والتفعية الخاصة بالوقود الاصصاعى السوق. توحيد السياسات الاقتصادية بكل فروعهما فى مجالات النشاط المختلفة معوقات التكامل التجاري

### د. حلمى نصر مفتى التجاريين

إن إنشاء السوق العربية المشتركة يتطلب ضرورة تحقيق مصلحة مشتركة تعود بالنفع على مواطنى الدول الأعضاء. فى السوق حتى تتم كل دولة أن لها مصلحة فى الاستثمار فى هذا التجميع

قد يتعين من الاستحلال القيام بتحرير التجارة البينية والتي تمثلها إنشاء السوق العربية فى ظل الظروف الصعبة التي تعاني منها اقتصاديات الدول العربية وفى وقتا الحال حيث إن تحرير حركة نقل السلع والخدمات وعوامل الانتاج يودى إلى غير الدول الأمل تطورا والتي تشكل موقلا اقتصاديا يتيح لها الفرصة المتاحة مع تحديثات تقنية فى الدول التى يودى إلى التحرك على امتداد التجارة فى الدول الأخرى تقديما

كما أن عملية تحرير التجارة البينية ستواجه مشكلة انخفاض الإنتاجية وعدم وجود طاقات إنتاجية كافية لتسهم فى دفع العولم

وإن كان هناك عمليات تصدير المنتجات المحلية للأوراق الأجنبية فلا ينبغي أن يكون ذلك وحده ملامات انتاجية كافية ولكن الهدف هو التخصيص : جزء من الانتاج وجزء من السوق المحلية منه من أجل الحصول على النقد الأجنبي اللازم لإمداد البواريون التراكمة أو لشراء مستلزمات الانتاج أو لشراء مواد استهلاكية كالقمح والواد التوتونية التي تصهر الانتاج من تخفيف الاكتفاء. الذاتي منها كما أن هناك مشكلة تشابه المنتجات المحلية فى بعض الدول العربية مما يودى فى حالة تحرير التجارة البينية إلى منافسة ضارة بالانتاج المحلي الشلل ويؤدى إلى غير واضح بالذات الأمل تطورا كما ذكرنا سابقا

ولاشك أن تخفيض أو إلغاء القيود الجمركية بما فيها القيود الآلارية التي تتطلبها تحرير حركة السلع والخدمات تحتاج إلى وقت طويل الدراسة والقوانين والتشريعات التي تحكم هذه القيود الآلارية فى الدول العربية الأعضاء فى السوق

أما عملية تخفيض الرسوم الجمركية ثا فلهاذا قد تكون مستحبة فى المدى القصير حيث إن هذه الرسوم تمثل حرجا كبيرا من موارد الدول ويمكن لها تأثير سلبي على عزم الوزارات العامة

كما أن عملية إلغاء الدعم بصورة مختلفة : الباشرة وغير الباشرة قد يمكن مبدأ اقتصاديا سليما. ولكن فى ظل الظروف الاجتماعية لعممة الطوائف محدودة الدخل وفى ظل تزايد معدلات التضخم فإن إلغاء الدعم سوف يودى إلى زيادة الأسعار وتحميل الطوائف فقيرة أعباء مالية لتتضرر

والخيرا فإن تسويق وبيع : يد السياسات الاقتصادية والمالية والتقنية كسبل تحرير التجارة البينية يحتاج إلى أجال طويلة وعلى أن نظرى مرحلة متقدمة حد من مراحل التكامل الاقتصادي التدرى كثيرا من مرحلة تحقيق الوحدة السياسية. يتضم ما سبق أن إلغاء السوق عربية مشتركة على أساس مبدأ تحرير التجارة البينية فى ظل الظروف الاقتصادية لعممة التي تعاني منها الدول العربية سيواجه تحديات كبيرة

تتطلب تحقيق الأهداف المنشودة من إنشاء السوق. لذلك يجب التفكير فى تنفيذ فكرة إنشاء هذه السوق المشتركة على مراحل على طريق تحرير التجارة لبعض السلع مع إلغاء القيود الآلارية والكمية والرسوم الجمركية فى خلاصة مدة يتفق عليها تتناسب مع الظروف الاقتصادية للدول المشتركة ويلائم السوق حتى تحقق الفائدة المشتركة فى أفق زمني قد يبلغ على أقوال الأمل تطورا

وفى مقابل ذلك على يوم القيام باستتال بالتحليل الفئالى إنشاء السوق العربية المشتركة على أساس نموذج التكامل الاتحادي أو

هناك اهتمام متزايد فى وقتنا الحاضر . سواء على مستوى القيادات السياسية أو على مستوى المؤسسات التشريعية . واثقونه نحو إنشاء سوق عربية مشتركة . والسوق العربية المشتركة ليست فكرة جديدة فى قلة نادرة منذ سنوات طويلة وتبنتها منظمة الوحدة الاقتصادية التابعة للجامعة العربية. ولكنها للأسف واجهت صعوبات كثيرة أدت إلى فشلها فى تحقيق الغرض المنشود منها وهو تحرير التجارة البينية بين الدول العربية المشتركة فى السوق ومع ذلك فإن تبني فكرة إنشاء سوق عربية على نطاق واسع فى ظل الظروف الحالية والواقعية الحالية لها . فى تقديرى . لعمية ومغنى خاص . اقتصاديا وسياسة يمثل فى الأمل

أول : التكامل الاقتصادي العربي أصبح ضرورة ملحة لواجهة المنافسة غير المتكافئة مع التكتلات الدولية العملاقة التي ظهرت فى السنوات الأخيرة على الساحة الدولية. ولأنك إن السوق العربية المشتركة فى إحدى صور التكامل الاقتصادي العربي

ثانيا : ولعل الأهمية السياسية لإنشاء السوق العربية ترجع إلى الرغبة فى الرد على الاموال التي تعالت فى السنوات الأخيرة والتي تتأخر صورة مختلفة للتعاون الاقتصادي وأهمها السوق الشرق أوسطية وهي تكامل اقتصادي عربي . إسرائيل يؤثر سلبا على التضامن العربي. العربي ويفقد هويته العربية

ثالثا : إن الاتجاه نحو التحرير الاقتصادي، الانتقال من نظام القطار العام إلى نظام القطار الخاص يودى إلى توحيد الانتظمة الاقتصادية بين الدول العربية مما يجعل إنشاء سوق عربية مشتركة وسيلة مهمة لعدم مشروعية القطار الخاص مما يتسكى بدوة على تخفيف التوتر والفرخا. الاقتصادي

رابعا : التجارة الدولية أصبحت فى غير صالح الدول العربية سواء من حيث حجم الصادرات بالمقارنة بالواردات أو من حيث انخفاض أسعار المصدرات وزيادة أسعار الواردات ولقد انخفض نصيب الدول العربية من أجمالي الصادرات العالمية خاصة بعد استئصال السوق الأوروبية. وكل ذلك يدعو إلى ضرورة تنعيم التجارة البينية بين الدول العربية وإلى إنشاء سوق عربية المشتركة

خامسا : إن تحرير التجارة الدولية وتطبيق اتفاقية الجات. بعد الفترة الانتقالية الممنوحة للدول النامية سيكون له كثيرا من السليات التي يجب مواجهتها بالتكامل الاقتصادي العربي

سادسا : وأخيرا إن افتتاع القادة العرب تبني فكرة إنشاء سوق عربية مشتركة قد يودى. فى حالة نجاح تنفيذ فكرة. إلى حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي يعاني منها المواطن العربي وبالتالي إلى زيادة التقارب بين الشعوب العربية. ولعل حالة التفرق الاقتصادي والاجتماعي وتحقيق التنمية الشاملة تودى إلى نهاية المطاف إلى وحدة الصف العربي وجمع التمثل مرة أخرى بعد سنوات طويلة من الصراع والتفتت

ولأنشاء السوق العربية المشتركة يقتضى منا التفكير فى اختيار نموذج التكامل الاقتصادي الذى يحقق الغرض المنشود فى أقرب وقت ممكن ومن أن يواحه تحديثات تقوى التنفيذ. ونماذج التكامل قد تشدد إحدى صورتين أو كليهما:

نموذج التكامل التجاري ويمنى تحرير التجارة البينية بين الدول العربية من جميع القيود التي تعوق انتقال السلع والخدمات

نموذج التكامل الاتحادي أو الاستثماري ويمنى اختصار التجميع من خلال المشروعات الاستثمارية المشتركة فى مجال الأنشطة الاقتصادية المختلفة

وتحدر الإشارة إلى أن نموذج التكامل التجاري لا يتعارض مع نموذج التكامل الاتحادي فيما موجدان متكاملان ولكن القضية ترتبط بالآليات : من أين يبدأ . وفى هذا الأقال سوف نتناول نموذج التكامل التجاري استبعاد مشكلات تجارية. والعوامل التي تدفع نحو هذا النمط البكر والتاسيس يجب أن نأخذها بين الأعمار السوق ليس صاعداً على التدرى بل على العكس السافى وسوف نتناول فى مقال لاحق التكامل الاتحادي أو الاستثماري كنموذج لإنشاء السوق العربية المشتركة

مخططات التكامل التجاري يتطلب التكامل التجاري ضرورة



الموضوع الرئيسي : السوق الشرق أوسطية اسم كاتب المقال : حلمي عمر  
الموضوع الفرعي : الموقف العربي : البدائل: السوق العربية المشتركة رقم العدد : ٤٠٣٦٤  
المصدر : الاهرام تاريخ الصدور : ١٩٩٧/٦/١١

## السوق العربية المشتركة (٢)

### التكامل الاستثنائي

في مقال سابق تعرضنا لتحديات التي تواجه إنشاء سوق عربية مشتركة على أساس تحرير سطات للتجارة البينية بين الدول العربية في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي يعانها المواطن العربي، وقد ذكرنا أنه في حالة إصرارنا إلى اتباع نموذج التكامل التجاري لابد أن يتم ذلك على مراحل في خلال مدة تتناسب مع الظروف القائمة حتى نستطيع تحقيق التوافق بين الدولتين التي قد يقع على بعض الدول دون الأخرى.

أما النموذج البديل لتحقيق التكامل الاقتصادي من أجل إنشاء سوق عربية مشتركة فهو نموذج التكامل الاستثماري الذي يتطلب التعاون والتنسيق بين الدول العربية من خلال المشروعات الاستثمارية المشتركة خاصة في مجال الصناعة والزراعة وقد يتزامن مع ذلك تنظيم انتقال الأفراد وحسن استخدام رؤوس الأموال والتعاون في مجال التكنولوجيا والبحث العلمي وأجراء الإصلاحات الاقتصادية الداخلية التي نهضت مستقبلاً لتحقيق تنمية اقتصادية.

السياسية ومسعى ذلك إلى التكامل الاستثماري وهي الأهمية القصوى لإحلية زيادة الانتاج ورفع مستوى الانتاجية من طريق المشروعات الجديدة أو عن طريق استغلال الطاقات المتاحة.

### د. حلمي نصر نقيب التجار

ولا شك في أن نموذج التكامل الاستثماري سيمالغ كثيراً من المشاكل الاقتصادية للدول العربية فزيادة الانتاج تعني زيادة موارد الدولة وعلاوة على الموازنة العامة كما تعني زيادة القدرة على التصدير وبالتالي معالجة عجز ميزان المدفوعات وزيادة حصة الدول من العملات الصعبة كما أن زيادة الانتاج تعني تحقيق التوازن بين العرض والطلب على السلع وهذا يرتبط على تخفيض الأسعار وانخفاض معدل التضخم. ولا شك في أن زيادة الانتاج والواردات والعملات الصعبة تؤدي إلى زيادة قدرة الدول على تسديد مديوناتها الخارجية. ولعل كل ما سبق ذكره النتائج عن تحقيق نموذج التكامل الاستثماري يهيئ المناخ لتحرير التجارة الخارجية ويحلل كثيراً من التحديات التي تواجه إنشاء السوق العربية المشتركة والتي أشرنا إليها في مقالنا السابق.

ولا شك في أن الاتجاه نحو التحرير الاقتصادي وما يرتبط به من خصخصة قطاع الأعمال العام وتوحيد قوانين الاستثمار ودعم حوافز الاستثمار سيقضي على القطاع الخاص مسئولية تحقيق أهداف التكامل الاقتصادي أو الاستثماري خاصة أن هذا القطاع يتميز بالواقع الشخصي والمنافسة في تحقيق كفاءة الأداء كما أنه غير مكمل لبرامج القوانين تعنى انطلاقاً كما أنه قادر على تحقيق جودة الانتاج ما يؤهله إلى زيادة الصادرات وتجنب الأضرار في التنمية الاقتصادية فالخوف، وأما براد المسئولين في الدول من جانب مسئولية القطاع الخاص بنشاط على حساب مصالح الملقات محدودة الدخل سواء عن طريق التركيز على إنتاج السلع لتصدير وحرمان السوق المحلية أو عن طريق المبالغة في تخفيض الأسعار لتحقيق أكبر أرباح ممكنة دون مراعاة الظروف الاجتماعية للمواطنين.

معوقات تحقيق التكامل الاستثماري  
قد يواجه التكامل الاقتصادي الاستثماري كعقبات لإنشاء سوق عربية مشتركة بعض التحديات أو المعوقات ولكن في تقديره أنه ممكن التغلب عليها إذا توافرت الإرادة والسياسات للقادة العرب وفيما يلي بعض المعوقات الرئيسية:  
أولاً : مشكلة تمويل المشروعات الاستثمارية : إن تطبيق نموذج التكامل الاقتصادي يقتضي توفير رؤوس الأموال اللازمة من الدول الأعضاء في الأسواق العربية المشتركة ولشبكة ليست مستحيلة الحل فهناك بدائل كثيرة منها ضرورة تعاون الدول العربية وعلى دول الخليج مع الدول الفقيرة في المنطقة فبدلاً من استثمار أموالها في الدول الأجنبية وتعرضها لشبكة تجريد هذه الأموال في حالة الأزمات السياسية فإن استثمار الأموال العربية في المنطقة العربية سيؤدي بالنتيجة والخروج على المواطن العربي ويمكن أيضاً تطبيق مبدأ التخصص حيث تنشأ المشروعات في الدول التي تتميز بوفرة عوامل الانتاج فيها، أو عن طريق تشجيع القطاع الخاص للأشخاص في مشروعات التكامل مع منح الحوافز للشعبه أو عن طريق إنشاء صندوق التمويل تشهيم فيها الدول الأعضاء في السوق جزء من مواردها . وقد نلأ في القرويس الخارجية مع الالتزام بخص استخدامها في المشروعات الإنتاجية كإقامة شبكة قصور في معمار الفن الأجي قصور على استيراد مستزمات الإنتاج من الخارج وعلاوة هذه الشبكة يربط لاسا بنتاج مشروعات التكامل وما يرتبط عليها من زيادة الانتاج وزيادة الصادرات ثانياً : مشكلة اختلاف قوانين الاستثمار في الدول العربية : إن اختلاف قوانين الاستثمار واختلاف الميزان التي تمنع لجذب رؤوس الأموال المستثمرة قد يعوق عملية التكامل الاستثماري مما يتطلب ضرورة توحيد قوانين الاستثمار وإصدار قانون استثمار موحد يحكم مشروعات الاستثمار داخل الدول الأعضاء في السوق العربية المشتركة.  
ثالثاً : اختلاف السياسات التي تحكم البنية التحتية : إن اختلاف السياسات المالية والتمويلية والصرفية قد تمثل عبة في سبل نجاح أهداف التكامل الاستثماري لذا فمن الضروري التوحيد بين المبادئ التي تحكم هذه السياسات. وهذا يتطلب تعديل التشريعات واللائحة المتعلقة بهذه السياسات. ولا شك في أن هذا التوحيد لا يمكن أن يتم إلا في أجال طويلة نسبياً وعلى مراحل.

يتضح مما سبق أن التوجه نحو إنشاء سوق عربية مشتركة لابد أن يبدأ بالتعاون والتنسيق في مجال المشروعات الاستثمارية حيث إن التحديات التي يمكن أن تواجه هذا النموذج من التكامل الاقتصادي يمكن أن نجد لها حلالاً مناسباً . كما أن هذا التكامل الاقتصادي سيساعد في الأجل الطويل نسبياً على حل المشاكل الاقتصادية التي يعانيها المواطن العربي في الدول العربية. وبالتالي سيهيئ المناخ لتطبيق سياسة التكامل التجاري التي تعتمد على تحرير التجارة البينية بين الدول العربية وبالتالي تحقيق شراكة ناجحة للسوق العربية المشتركة.



الموضوع الرئيسي : السوق الشرق أوسطية نهـ  
الموضوع الفرعي : الموقف العربي : البدائل: السوق العربية المشتركة رقم العدد : ١٤٩٠  
المصدر : (مجلة) الأهرام الاقتصادي تاريخ الصدور : ١٩٩٧/٧/٢٨

# السوق العربية المشتركة ضرورة لا اختياراً

في الأربعين سنة الماضية كان مشروع السوق العربية المشتركة حلماً يداعب خيال المؤمنين

بالوحدة العربية وحنو التعاون الاقتصادي العربي على أساس أنه سيدعم عملية التنمية في العالم العربي. والدوم، وفي ظل ما استجد على الساحة الاقتصادية الدولية من متغيرات، لم يعد مشروع السوق العربية المشتركة مجرد خيار مطروح ضمن عدة خيارات أخرى لنفع الإنماء العربي، وإنما صار ضرورة لا مفر منها، ومنهجا لاغنى عنه للحفاظ على المصالح الاقتصادية العربية.

ومن لم كانت أهمية هذه الندوة «نحو سوق عربية مشتركة، التي نطلمتها اذاعة صوت العرب في عيدها الرابع والأربعين، ودعت إليها نخبة من المفكرين والسياسيين والاقتصاديين العرب. ونظرا لما حوته هذه الندوة من معلومات وآراء وأفكار مألغة القيمة لتلك الصفوة من المشاركين العرب، فقد رأينا ان نعرض أهم ما جاء بها.

لائشاء هذه السوق ، صحيح اننا - كدول عربية - لسنا متقدمين جدا، ولكن القدر من التقدم الذي حققناه يجعلنا قادرين على ان نتكامل وأن نكون قوة اقتصادية جديدة خاصة بالعرب تتكفل الدول العربية فيما بينها بتبنيها وتنميتها وتغليبها.

تحدث السفير مهاب مقليل الأمين العام المساعد للجامعة العربية لشئون الاعلام نيابة عن الدكتور احمد عصمت عبدالمجيد الأمين العام للجامعة قال: نود في البداية ان نقل اليكم

تحيات الدكتور احمد عصمت عبدالمجيد الأمين العام، كما اود ان اشكر اذاعة صوت العرب التي نجدها دائما معبرة عن آمال وطموحات الأمة العربية، ويسعدني ان فكرة انشاء السوق العربية المشتركة نشأت منذ ٣٢ عاما في مثل هذا اليوم من عام ١٩٦٤، وأكدت الأيام والأوضاع الدولية والأقليمية ان هذه الفكرة أصبحت شديدة الأهمية. ومن المهم في هذا السياق توضيح ان المقاصد الكبرى المتوخاه من مشروع السوق العربية المشتركة تتمثل في تفعيل التعاون الاقتصادي العربي والتجارة فيما بين الدول العربية على النحو الذي يكفل خلق مصالح مشتركة تسهم في دفع عملية التنمية الاقتصادية، وإعادة هيكلة الاقتصاديات العربية، والأصلاح الاقتصادي. وعندما نقول ان السوق العربية

حمدى الكتيبي رئيس الإذاعة قال كانت وستظل اذاعة صوت العرب قادرة على استيعاب نبض الأمة العربية، معبرة عن آمال الأمة وهمومها. ولهذا كان من الطبيعي ان تبادر بمناسبة احتفالها بالعيد الرابع والأربعين لانشائها إلى اقامة هذه الندوة الهامة التي تأتي في موعدها

تماما. فكلنا نتابع الجهود التي يبذلها الرئيس مبارك لإقامة سوق عربية مشتركة. لقد أصبحت هذه السوق امرا حتميا لا نقاش مابين انقاد من الواقع العربي، وللانطلاق بالأمة العربية في مواجهة التحديات الاقتصادية الدولية المتسارعة. ونظرا للاهمية القصوى التي يحتلها الموضوع فقد وقع اختيارنا عليه تأكيداً لدور اذاعة صوت العرب.

ثم تحدث المهندس عبد الرحمن حافظ رئيس مجلس امانة اتحاد الإذاعة والتليفزيون نيابة عن وزير الاعلام صفوت الشريف لوجوده في الخارج فقال: ان الندوة جاءت في موعدها تماما بعد نداء الرئيس مبارك بضرورة اقامة سوق عربية مشتركة. ونحن كعرب في أشد الحاجة للبدء الفوري في إنشاء هذه السوق اليوم قبل الغد. ربما لم تكن فيما قبل بالقوة الاقتصادية الكافية التي تؤهلنا لإقامة سوق مشتركة، ولكن اليوم بعد التقدم الاقتصادي الذي حققته الدول العربية أصبحنا مؤهلين تماما

## اعدها للنشر: محمود القصاص



الموضوع الرئيسي : السوق الشرق أوسطية : اسم كاتب المقال : محمود القصاص  
الموضوع الفرعي : الموقف العربي : البدائل: السوق العربية المشتركة رقم العدد : ١٤٩٠  
المصدر : (مجلة الأهرام الاقتصادية تاريخ الصدور : ١٩٩٧/٧/٢٨)

ثانياً: نستطيع ان نقسم اسباب فشل محاولات انشاء سوق عربية مشتركة إلى نوعين من الاسباب : اسباب فنية أو حرفية أو اقتصادية من جانب، واسباب سياسية من جانب آخر. والاسباب الفنية أو الاقتصادية هي:

● اقتباس تجارب تكاملية أخرى لاتتناسب مع الواقع العربي. لقد كان هناك إنبهار بمدخل تحرير التجارة أسوة بالسوق الأوروبية المشتركة. بينما كان ينبغي أن نكمل هذا الاتجاه بمداخل أخرى مثل التنمية المشتركة والمشروعات

العربية المشتركة.

● إختلاف النظم الاقتصادية العربية بشكل يجعل الحديث عن السوق أمراً غير مجد. فقد كانت هناك دول تقوم على التخطيط المركزي الشامل والقطاع العام، ودول أخرى تعتمد أساساً على القطاع الخاص وحرية السوق في إدارة نشاطها الاقتصادي.

● تشابه الهياكل الإنتاجية بين الدول العربية مما جعل الاقتصاديات العربية في حالة تنافس وليس في حالة تكامل.

أما أهم الاسباب السياسية فهي:

● ضرب الممكن بالاستحيل، وعدم الاتساق بين الواقع والطموحات، كان يتم إتخاذ قرارات فوقية دون مراعاة للمشكلات على أرض الواقع. بمعنى آخر كان يتم القفز فوق الواقع بإصدار قرارات دون أن يصاحبها إصدار الآليات اللازمة لتنفيذ هذه القرارات.

● غياب الإرادة السياسية بمعنى عدم إقتناع الكثير من المسؤولين العرب بجدوى هذا الموضوع لهم أو لاقصادهم. أو يشعرون إن كانوا من أبناء دولة غنية أن دخولهم هذا المشروع فيه غرم لهم، وفيه غم للأخريين.

● عدم إستقرار النظم السياسية العربية خاصة في فترة الخمسينات والستينات.

ويخرج الدكتور على الدين هلال من تجارب الماضي بدروس أهمها ضرورة التدرج في تطبيق أى مشروع لسوق مشتركة. والواقعية بحيث تتفق الطموحات مع الواقع. وعدم الاعتماد على مدخل واحد من مداخل التكامل الاقتصادي، والتأكد على أن قيام السوق لن يكون مكسباً لبعض الدول وخسارة للبعض الآخر، ولكنه مكسب للجميع ولكن بدرجات متفاوتة.

الدكتور حسن إبراهيم الأمين العام لجلس الوحدة الاقتصادية الذي استعرض موضوع السوق العربية المشتركة من جوانبه المختلفة فقال: إن مرجعية السوق العربية المشتركة هي الجامعة العربية بمؤسساتها وقراراتها التي رسعت طريق العمل الاقتصادي المشترك باتفاقيات متعددة أهمها إتفاقية الوحدة الاقتصادية التي أقرتها الجامعة العربية عام ١٩٥٧، وبدأ تنفيذها عام ١٩٦٤ وازداد عدد الموقعين على هذه الاتفاقية حتى شمل حوالى نصف الدول العربية حتى الآن. ولقد بادر

الشركة أصبحت ضرورة اليوم أكثر من ذي قبل، فإننا نعني بذلك أن التجمعات والتكتلات الاقتصادية التي هي اخذت في الإنتشار في العالم اليوم قد أثبتت فائدتها وجودها للدول الأعضاء فيها لأن العمل الاقتصادي من خلال التجمعات يؤدي لخفض ملموس في تكاليف إنتاج السلع والخدمات، ويتيح نقل وتوطين التكنولوجيا المتقدمة، ويساعد على زيادة فرص العمل أمام المواطنين. كما أن في انشاء مثل هذه السوق تشجيعاً كبيراً للاستثمارات المحلية على العمل في الدول العربية، بالإضافة إلى خلق قطنة جذب كبرى للاستثمارات الأجنبية ولذلك فإننا في اشد الحاجة لتسليق كل الجهود التي تعمل على الوصول لمل هذه السوق. ومن هذا المنطلق فإن بيت العرب وهو الجامعة العربية حريص على أن يسمع كل الآراء التي سيسهم بها أهل العلم ورجال الفكر وإسادة الاقتصاد ورجال الإعلام حول كيفية وضع فترة السوق العربية المشتركة موضع التنفيذ. في ظل وجود مؤثر هام وهو أن التجارة العربية البينية لا تزيد نسبتها عن ٨٪ من إجمالي حجم التجارة العربية، بينما التجارة البينية فيما بين دول الاتحاد الأوربي تصل نسبته إلى ٦٤٪ من حجم التجارة الأوروبية واعتقد أن هذا هو المدخل الطبيعي لبداية حديثنا عن السوق العربية المشتركة. بدأت مناقشات موضوع الندوة والتي قسمت إلى جلستين: الأولى نظرة على الماضي لمعرفة المعوقات والمشكلات التي حالت دون قيام سوق عربية مشتركة، وقد أدار مناقشتها الدكتور على الدين هلال عميد كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، والجلسة الثانية هي نظرة إلى المستقبل لمعرفة لماذا أصبح إنشاء هذه السوق أمراً حتمياً وضرورياً، وقد أدارها الأستاذ عصام رفعت رئيس تحرير الأهرام الاقتصادي.

● لماذا أخفقت محاولات انشاء سوق عربية مشتركة؟  
بدأ الدكتور على الدين هلال بأبداء بعض الملاحظات حول موضوع الجلسة وهي :

أولاً: إن فكرة السوق العربية المشتركة فكرة قديمة جديدة إذ أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي أقر إتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية عام ١٩٥٧. وفي عام ١٩٦٦ صدقت على هذه الاتفاقية ست دول، وكان

هذا هو الحد الأدنى اللازم لكي تدخل هذه الاتفاقية دور النفاذ، وفي عام ١٩٦٦ أنشئت السوق العربية المشتركة على الورق لكن لم يحدث شيء منها على أرض الواقع. وبالإضافة لذلك كانت هناك محاولات ثنائية عربية فكان مثلاً هناك إتفاق للتكامل بين مصر وليبيا وأنشئ ما عرف باسم الديتار العربي- الليبي، وتم الإتفاق على إنشاء منطقة حرة على جانبي الدولتين.

وغيرها من عشرات التجارب الأخرى. ومن حق المواطن العربي أن يسأل لماذا أخفقت كل هذه التجارب؟ ثم يسأل ماهو الضمان أن ما حدث في الماضي عدة مرات لن يتكرر في المستقبل؟

في ندوة  
هامة  
شارك فيها  
نخبة من  
السياسيين  
والاقتصاديين  
العرب





الموضوع الرئيسى : السوق الشرق أوسطية نهـ  
الموضوع الفرعى : الموقف العربى : البدائل: السوق العربية المشتركة رقم العدد : ١٤٩٠  
المصدر : (مجلة) الأهرام الاقتصادى تاريخ الصدور : ١٩٩٧/٧/٢٨

وفي إعتقادي أن الهياكل التنظيمية العربية رغم اعتزازنا بها وحرصنا عليها أصبحت قاصرة عن بلوغ مستوى الطموح العربى الآن . والسبب هو الخلافات السياسية وتغلب الشخصى على العام، والنظرة الإنشائية التى تنظر إلى المصلحة الذاتية وكلها أدت إلى أن تصيب الأهداف العربية النبيلة فى مقتل.

نحن الآن نواجه مشكلة وهى أننا فى عالم يسوده التكتل الاقتصادى بينما تعاني الأمة العربية من أوضاع مرعبة مثلاً الإمية تنتشر بشكل واسع فى الأمة العربية حتى بلغت نسبته بين الرجال ٥٠٪ وبين النساء ٧٠٪ وهذا يعنى أن قدرات الملايين من أبناء مجتمعاتنا محطلة لأنهم لم يتلقوا أى تعليم ينمى قدراتهم. التجارة البينية العربية فى عام ١٩٩٦ فى حوالى ٩٪ فقط من إجمالى التجارة الخارجية العربية، ومعدل النمو فى الدول العربية حوالى ٢٪ فى المتوسط، ومعدل الاستثمار لا يتعدى ١٪ فى المتوسط والمديونية العربية ١٤٠ مليار دولار وخدمة الدين العام العربى تبلغ ١٢ مليار دولار . وكلها مؤشرات إقتصادية مرعبة تجعلنا نبحث عن طريق لمواجهة هذا . وفى تقديرى أن التنمية تقوم على محورين الأول هو الثقافة بمفهومها الشامل، والثانى هو الاقتصاد.

لقد أزمنا منظمة التجارة العالمية بحريز التجارة فى خلال عشر سنوات ابتداء من عام ١٩٩٥، وهذا يعنى أننا سنواجه تحديات هائلة إضافة للمشكلات الكبيرة القائمة الآن.

ولقد تحسست القبانان فى سوريا ومصر كل هذه المخاطر وأعلنا الدعوة لسوق عربية مشتركة. صحيح أنها ليست شيئاً جديداً ولكن علينا أن نختصر الزمن اللازم لإنشائها.

ويتحقق ذلك فى رأيى بتشجيع الاستثمار. إن الاحتمالات النقية العربية فى البنوك العالمية تصل إلى ٨٠٠ مليار دولار كما تشير الإحصاءات. ولو نجحنا فى نقل جزء من هذه الأموال الهائلة للاستثمار فى السوق العربى، فأننا نكون قد وضعنا أقدامنا على أول طريق السوق المشتركة وبالإضافة لذلك لابد من اختيار حزمة مشاريع للبدء بتنفيذها. ولابد من التأكيد على أن أى سوق عربية مشتركة لن تؤدى إلى تحرك جيوش العاطلين إلى الدول العربية الغنية، نحن نريد الاستثمار الذى يفتح القوي العاملة فى أرضها، وينبع الفرصة للعامل فى أن يعمل ويزيد من دخله وهو فى بلد.

د. على الدين هلال:  
**قيام سوق  
مشتركة يعنى  
اقتسام المكاسب  
والخسائر**

د. عيسى درويش:  
**٨٠٠ مليار دولار  
حجم الاموال  
العربية فى بنوك  
الخارج .. ولا بد من  
جذبها للسوق**

مجلس الوحدة الاقتصادية منذ البداية باعطاء أهمية كبيرة للتجارة العربية باعتبارها مدخلاً طبيعياً للعمل الاقتصادى العربى المشترك. واتخذ قراره بإنشاء السوق العربية المشتركة عام ١٩٦٤.

وفى عام ١٩٧٠ أعلن قيام منطقة التجارة الحرة العربية. وقام مجلس الوحدة الاقتصادية بأعداد مشروع قانون التوحيد الجمركى بين الدول العربية حتى تدخل منطقة التجارة الحرة العربية حيز التنفيذ، ولكن هذا المشروع لم ينفذ . بعد أعاده لأسباب كثيرة.

كما أعطى المجلس أهمية للداخل الإنتاجى بجوار المدخل التبادلى فتم إنشاء أربع شركات عربية مشتركة وكلها تعمل حالياً فى مختلف الدول العربية، ولها عشرات الفروع بها.

كما أهتم مجلس الوحدة الاقتصادية بإنشاء الاتحادات النوعية التى تجمع المنتجين العرب فى تخصصات مختلفة، وبلغ عددها ٢٢ اتحاداً إن هذه بعض الإنجازات التى حققها مجلس الوحدة الاقتصادية والتى يراه البعض حبراً على ورق. بينما نراه مجلساً له دوره وإنجازاته والياته.

وإذا كانت هناك دعوة الآن من الرئيس مبارك لإنشاء سوق عربية مشتركة فإن تصورها لتكفيه أخراج هذه الدعوة لحيز التنفيذ كما يلى:

أولاً: اعتبار اتفاقية السوق العربية المشتركة فى إطار مجلس الوحدة الاقتصادية العربية هى الأساس لهذه السوق.

ثانياً: استمرار العمل على تحقيق البروتوكول التنفيذى الذى اقتره المجلس الاقتصادية والاجتماعى فى دورته الأخيرة من أجل إقامة منطقة تجارة حرة عربية تبدأ من عام ١٩٩٨.

ثالثاً: تشجيع تطبيق اتفاقيات ثنائية أو أكثر بين الدول العربية لإقامة مناطق تجارة حرة، ومن ثم إنشاء ١٠

لإطار الشامل المتمثل فى السوق العربية

السحبيانى:  
**لابد من توحيد  
الرسوم الجمركية  
ورسوم الموانئ  
لبدء سوق  
مشتركة.**

مؤشرات إقتصادية مرعبة!

وانتقلت الكلمة للدكتور عيسى درويش سفير سوريا بالقاهرة الذى قال: لقد فشلت الدولة القطرية العربية فى أن تحقق مواطنيها الرفاهية الاقتصادية المعقولة كما حدث فى الدول التى إصطلح على تسميتها دول النمرود الاقتصادية. وهذا يدفعنا لوقفه مع الذات: طالما أن الدولة القطرية قد فشلت فإنه من الضروري أن تلجأ لعمل إقتصادى مشترك وأنا لست مع انضام نظرية المؤامرة التى ترى أن إخفاق العرب فى تحقيق أهدافهم يرجع لمؤامرات خارجية لأن هناك أسباباً داخلية كثيرة لإخفاقنا عدها الدكتور على الدين هلال ولاداعي لتكرارها.



الموضوع الرئيسى :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	محمود القصاص
الموضوع الفرعى :	الموقف العربى : البدائل: السوق العربية المشتركة	رقم العدد :	١٤٩٠
المصدر :	(مجلة) الأهرام الاقتصادى	تاريخ الصدور :	١٩٩٧/٧/٢٨

وعلى جانب آخر فإنه يقال دائما ان التجارة العربية البينية لا تتجاوز ١٠٪ أو ١٠٪ لكن اذا طرحنا صادرات النفط من اجمالى التجارة العربية، فان نسبة التجارة العربية البينية إلى اجمالى التجارة العربية ترتفع إلى أكثر من ٢٥٪ وهى نسبة معقولة، ايضا فان ٢٠٪ من صادرات الصناعات التحويلية العربية تذهب لدول عربية، ٣٠٪ من الصادرات الزراعية العربية تذهب لدول عربية، وكلها مؤشرات مشجعة واعود لتركز على الخطوات العملية للسوق المشتركة. مثلا نحن نعمل الآن على وضع قواعد المنشأ التى تحدد ما اذا كانت السلعة عربية ام لا، وهى مسألة ليست سهلة على الاطلاق. لدينا مشكلة توحيد رسوم الوائىء، والتى تختلف مستوياتها وطريقة حسابها كثيرا بين الدول العربية. وكل هذه الخطوات التنفيذية يجب الانتهاء منها قبل الوصول للسوق العربية المشتركة.

اسباب الفشل  
واوضح الدكتور معتمد سليمان مدير ادارة الشؤون المالية والاستثمارية ان هناك مجموعة هامة من اسباب الفشل فى اقامة سوق عربية مشتركة فى الآتى وهى:

- أولا: نمط التنمية الذى كان سائدا فى الدول العربية والذى كان يقوم على الاحلال محل الواردات. ويستلزم هذا النمط الانمائى الكثير من القيود الضمانية، وعلى هذا فإنه من غير المغفول ان يقوم إنعماج اقتصادى بين الدول التى تتبع سياسة الاحلال محل الواردات،، وبعبارة أخرى نمط التنمية فى بعض الدول العربية إلى تشجيع الصادرات إلى أسواق خارجية وليس إلى أسواق عربية. ثانيا: الاتفاقات مع الدول الأخرى خاصة مع الدول الأوروبية والدول الاشتراكية السابقة عاقت حركة الانعماج الاقتصادى بين الدول العربية لان الدول الأوروبية كانت تعطي مزايا تفضيلية لبعض السلع العربية، اما الدول الاشتراكية فكانت الاتفاقيات معها طويلة الاجل وتقوم على مبادلة الصادرات لدولة بالواردات منها، الامر الذى شجع الدول العربية على التبادل التجارى مع هذه الدول بدلا من دعم التبادل التجارى العربى.
- ثالثا: هناك غياب كامل لخدمات التجارة بين الدول العربية وإن وجدت خدمات تجارية فى الدول العربية فإنها عادة ما تكون موجهة ومركزة على الأسواق الخارجية وليس الأسواق العربية.
- رابعاً: ومن ثم فإن العمل على اقامة سوق مشتركة يستلزم تلافى هذه المشكلات التى اعالت الفكرة فيما مضى.

توحيد الرسوم الجمركية أولا  
السفير عبدالرحمن السحبحاني الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية للشؤون الاقتصادية ركز في كلمته على أهمية إزالة العقبات التنفيذية التى تعوق أى عمل اقتصادى عربى فقال: مبدل التجارة وحده غير كاف لدفع العمل الاقتصادى العربى، بل لابد من مداخل أخرى مثل المشروعات المشتركة، ربما لم يتحقق الكثير على مسار التكامل العربى، لكن تحقيقات إنجازات ملموسة على مسارات أخرى مثل صناديق الائتماء العربية ومنها الصندوق العربى للائتماء الاقتصادى والاجتماعى، وصندوق النقد العربى والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار. وقد أقر الصندوق العربى للائتماء على اجتماع محافظيه الأخير تقديم ٥٠٠ مليون دولار للقطاع الخاص العربى مباشرة وليس من خلال الحكومات وهذا ضمن دعم الصندوق العربى لمنطقة التجارة الحرة. كذلك لدينا الهيئة العربية للاستثمار والائتماء الزراعى، وشركة الملاحة العربية، ولديهما إستثمارات تقدر بحوالى ٨٠٠ مليون دولار. وكل هذه إنجازات حققها التعاون الاقتصادى العربى.

ونعود لفكرة السوق العربية المشتركة التى اود ان أوضح انها مرحلة متقدمة جدا تسبقها مراحل عديدة اولها الاتحاد الجمركى. وهنا تبرز مشكلة وهى كيفية إقامة اتحاد جمركى عربى فى ظل التفاوت الهائل بين الرسوم الجمركية التى تصل فى دولة عربية إلى ٤٪ وفى دولة أخرى إلى ١٢٪.

ان دول مجلس التعاون الخليجى لم تنجح حتى الآن فى توحيد الرسوم الجمركية بها رغم التماس بينها!! مشكلة أخرى تواجه حركة التجارة العربية وهى البلد بنفس التكلفة، وتكاليف النقل المرتفعة تحد من تنافسية السلع العربية ولابد من تخفيضها لزيادة التجارة العربية. لابد لبدة تنفيذ فكرة السوق العربية المشتركة من توحيد الرسوم الجمركية، ولابد من مواجهة الصعاب التنفيذية لتحقيق ذلك.



الموضوع الرئيسي : السوق الشرق أوسطية : اسم كاتب المقال : محمود القصاص

الموضوع الفرعي : الموقف العربي : البدائل : السوق العربية المشتركة : رقم العدد : ١٤٩٠

المصدر : (مجلة) الأهرام الاقتصادي : تاريخ الصدور : ١٩٩٧/٧/٢٨

متغيرات على ساحة الاقتصاد الدولي

بدأ الاستاذ عصام رفعت مناقشات الجلسة الثانية والتأكيد على اهمية الصراحة التي تناول بها المدحون سؤوسعاتهم حتى تكون الافكار والمقترحات متسقة مع الواقع. ثم اوضح ان الجلسة الاولى كانت نظرة ضرورية للماضي وتجاريه، اما الجلسة الثانية فهي نظرة الى المستقبل لمعرفة ما استجد على الساحتين السياسية والاقتصادية العربية ولنجيب على

هذا السؤال: هل تغير شيء حتى ننظر للمستقبل نظرة جديدة؟ ولنتحدد بالضبط ما هو المقصود بالسوق الحرة التي نرغب في اقامتها. ان المعنى الاقتصادي لأي سوق مشتركة هو انه، ببساطة - يجب ان تكون هناك تنازلات من كل دولة. وكما اشار السفير عبد الرحمن السبيعياني فإن الرسوم الجمركية في بعض الدول ٢٠٪ وفي دول اخرى ٢٠٠٪، ولكي يحدث تعاون اقتصادي يتمثل في سوق مشتركة بين هاتين الدولتين لا بد ان تتنازل كل منهما عن بعض الاوضاع القائمة. لا بد ان نذكر ان التعاون الاقتصادي يقوم على اقسام المكاسب والخسائر. لا بد ان نضع في اعتبارنا ايضا ان التعاون الاقتصادي لا يستلزم تجاورا جغرافيا. وقد كان الدكتور محمد زكي شافعي عميد كلية الاقتصاد الاسبق رحمه الله يضرب المثل بمصر والهند وبوغسلافيا في ان التعاون الاقتصادي لا يشترط لقيامه تجاور جغرافي. وأي سوق مشتركة لا بد ان تتضمن - في مراحل مختلفة - الحريات الأربع: حرية انتقال السلع، وحرية انتقال الخدمات، وحرية انتقال رؤوس الأموال، وحرية انتقال الافراد. وهنا يبرز سؤال هام ينبغي ان نجد اجابة واضحه له: هل يعني قيام سوق عربية مشتركة حرية انتقال الافراد؟ أم سيقتصر الامر على الحريات الثلاث الأخرى؟ وقد اشار الدكتور عيسى درويش سفير سوريا بمصر الى نقطة بالغة الأهمية وهي اثر الاستثمارات العربية في تثبيت العمالة الزائدة في اماتها لا هجرتها من الدول كثيفة السكان الى الدول الاقل كثافة.

فاروق مخلوف :

٧٠٪ من دول

العالم تنتمي

لتكتلات

اقتصادية

وطرح الاستاذ عصام رفعت سؤالاً محددا وهو كيف نبدأ في اقامة السوق العربية المشتركة؟ وما هي الدول التي يجب ان تبدأ بها؟

والاجابة في رايه ان نبدأ باليمن وهو اقامة سوق مشتركة بين دولتين عربيتين او اكثر، ثم يترك الباب مفتوحا لأي دولة عربية اخرى ترغب في المشاركة اذا سمحت ظروفها بذلك.

وانتقل في حديثه الى قمة قطر التي يرى انه لا ينبغي مقاطعتها لسببين: الاول انها قمة مفردة من خلال منتدى دولي، وعلى هذا لا يجوز الغاؤها الا من خلال هذا المنتدى الدولي. والثاني: اننا يجب ان نستغل فرصة اعتقاد قمة قطر في دعم المشروعات العربية المشتركة.

والملاحظ انه عندما كثر الكلام عن السوق الشرق أوسطية أدى هذا الى تنشيط الحوار حول التعاون الاقتصادي العربي ويجب ان نأخذ في اعتبارنا ان أي تعاون عربي يستلزم حدا أدنى من التنسيق للصناعي، وهذا الامر قد بدأ في بداية السبعينات عندما انشئت المنظمة العربية للتنمية الصناعية وبدأ نوع من التنسيق الصناعي بين الدول العربية. ومثل هذا التنسيق ضرورة لا غنى عنها لاقامة منطقة حرة او سوق مشتركة عربية.

السوق العربية المشتركة ضرورة بقاء

وفي كلمته عن اسباب قيام السوق العربية المشتركة واهميتها بدأ الكاتب الصحفي الأستاذ محمود عوض حديثه بإبداء اختلافه في الرأي حول جدوى المشاركة في قمة قطر. وأكد انها ليست قمة ولم تكن قمة من قبل.

وأصل الموضوع ان صيغة مدريد للسلام - والتي وضعتها الولايات المتحدة - تضمنت نوعين من المفاوضات: الاول المفاوضات بين اسرائيل والدول العربية التي لها حدود معها. والثاني المفاوضات الجماعية بين اسرائيل وكل الدول العربية مع اذلال اطراف دولية اخرى كدول اوروبية او اليابان في هذه المفاوضات لتكسيبها الشكل الدولي المقبول. ووظيفة هذا الشكل الثاني من المفاوضات هو وضع تصورات افتراضية بحيث انه لو نجحت الموجة الاولى من المفاوضات - يتم بحث الصنع التي تتيح اندماج اسرائيل عضويا في المنطقة. وعلى هذا الاساس عقد المؤتمر الاول في المغرب والثاني في الأردن والثالث في مصر، وأصبح كل مؤتمر يستخدم سابقه لقرار المؤتمر الذي يليه. ولهذا ارى عدم جدوى المشاركة في مثل هذه المؤتمرات. ثم انتقل محمود عوض للحديث عن السوق العربية فقال في الاربعين سنة الماضية كنا نتحدث عن السوق العربية كضرورة للتنمية، اما الان فقد اصحت السوق العربية ليست مجرد ضرورة للتنمية، ولكن ضرورة للبقاء. اننا على وشك الدخول في صراع الديناميكا على المستوى الاقتصادي الدولي وهذا الصراع سيكون له ضحايا كثيرون. لقد برزت متغيرات جديدة وهامة على ساحة الاقتصاد الدولي من أبرزها ثلاثة

متغيرات هي :

● الاول :منظمة التجارة العالمية. لقد وقعت مصر وكل الدول النامية على اتفاقية انشاء منظمة التجارة العالمية حتى لو كانت غير عادلة لأن الموضوع - ببساطة - هو ان الاقوى تفرض شروطه على الاضعف ولدى الدول النامية فترة سماح صغيرة لكي تستطيع ان تكيف اوضاعها لمواجهة تحرير التجارة العالمية. ولهذا اقول ان السوق العربية المشتركة أصبحت ضرورة بقاء لكي نستطيع ان نواجه الاوضاع الاقتصادية الدولية الجديدة دون ان تغلق المصانع وتزداد البطالة بسبب عدم قدرتنا على المنافسة.



الموضوع الرئيسي : السوق الشرق أوسطية  
الموضوع الفرعي : الموقف العربي : البدائل : السوق العربية المشتركة : رقم العدد : ١٤٩٠  
المصدر : (مجلة الأهرام الاقتصادية : تاريخ الصدور : ١٩٩٧/٧/٢٨)

الثاني : هو الخصخصة لقد اصمت ارجريت تاتشر في بريطانيا ١٢ سنة لكي تقوم بخصخصة ٨٪ فقط من الاقتصاد بريطانيا، وهو ما يدل على أنها عملية بالغة الصعوبة ولكن مع ذلك نحن مضطرون لها تحت ضغط المنظمات الدولية

الثالث : هو العولمة. إن هذه العملية تتم بالدول النامية - ومنها الدول العربية - هي اضعف اطرافها واكبر المستفيدين منها هي الشركات متعددة الجنسيات التي تستطيع تحريك الاموال من بلد لآخر بمنتهى السرعة. المقصود بالعولمة ان يتحول العالم لسوق واحدة تتنافس فيه المنتجات من كل جنسية وهذا يعني ان كل منتج سيحاول تخفيض تكلفته قدر الامكان ليستطيع المنافسة. وهذا يعني ايضا التخلص من المسؤولية الاجتماعية لرؤس الاموال. وقد ظهر في الانتخابات الفرنسية والبريطانية الاخيرة اعتراض الشوب على الثمن الفادح لهذه العملية. هذه هي ملامح الاوضاع الاقتصادية الدولية الجديدة والتي تحتل انشاء سوق عربية مشتركة. ولدينا مثالان هامان على امكانية نجاح العمل العربي المشترك تدفعنا للمزيد هما: خط انابيب البترول سوميد، والمصرف العربي الدولي، وكلاهما برأس مال عربي مشترك وفي منتهى النجاح. ولو شرحنا لرجل الشارع عدة امثلة على هذا النجاح العربي لاردت ان نعاون الاقتصادي العربي على ان يخلصه جميع الدول المشاركة فيه، وليس لمصلحة طرف على حساب طرف اخر. وان السوق العربية المشتركة لم تعد خيارا ضمن خيارات اخرى متاحة، وانما هي ضرورة لا مفر منها في ظل الاوضاع القائمة للاقتصاد والسياسة الدولية. إن السوق العربية المشتركة اخطر من ان نتركها للاقتصاديين وحدهم، وانما يجب توعية الرأي العام والجهاهير بحتمية انشاء هذه السوق، وادخالهم كطرف اصل فيها. وعلق الاستاذ عصام رفعت بالقول: اريد ان اصير نقطة وهي اسم قمة قطر. في بالفعل ليست قمة، وانما هي مؤتمر اقتصادي للشرق الاوسط وشمال افريقيا يعقد في قطر.. إن في ليست قمة ولكن مؤتمر.

نقطة اخرى احب ان اوضحها وهي ان اتفاقية الجات لا مفر من الانضمام لها، وعدد الاعضاء بها ١٢٧ دولة، وهي جزء من النظام العالمي لاستطيع ان نمتنع عن الانضمام لها شأنها شأن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وغيرهما.

مسألة اغلاق المصانع بعد تحرير التجارة، وهي مسألة قد تحدث بالفعل. بل إنها يمكن ان تحدث بدون تحرير التجارة عن طريق التهرب الذي يهدد - على سبيل المثال - مصانع الغزل والنسيج في مصر، ويهدد كذلك صناعة التليفزيونات ولهذا لابد من دراسة وسائل حماية الصناعة الوطنية في ظل اتفاقية الجات. إن اتفاقية الجات تغطي فترة سماح للدول النامية خاصة الدول التي يقل متوسط دخل الفرد فيها عن ألف دولار سنويا، وتعطينا العديد من المزايا لكن هذه المزايا يجب دراستها لمعرفة كيفية الاستفادة منها. ويجب ان يتم هذا بسرعة ولاتقو ان امامنا عشر سنوات حتى تلحق الاتفاقية لانه مرت ثلاث سنوات منها حتى الآن.

واحب ان اؤكد ان نجاح تجارب تعاون اقتصادي عربي مثل خط سوميد والمصرف العربي الدولي. وفي رأيي ان مشروعات التعاون العربي المشترك هي من افضل المداخل لانشاء سوق عربية مشتركة وهذا التعاون المشترك هو ماتريده منا اسرائيل لدعم اقتصادها. إنها تريد ان يتم الزواج الاقتصادي قبل الزواج السياسي وهذا مرفوض، لا يمكن ان يتم تعاون اقتصادي قبل اقرار السلام الشامل في المنطقة.

حصار مزوج!!  
تحدث الدكتور مصطفى أحمد مصطفى الخبير بمعهد التخطيط القومي عن تجربته في العمل بالأمم المتحدة والتي عرف من خلالها الاتجاه الآن للترويج للإقليمية بإعتبارها مخرلا للعولمة، وقد أبرز في حديثه ثلاث ظواهر دولية هامة وهي: العولمة والتنافسية والمعرفة. وأشار إلى أن الأموال العربية في البنوك الأجنبية تتآكل بإستمرار إما بسبب المخازرات البنكية والمالية في الأسواق العالمية، وإما بسبب صفقات السلاح وبعد ان تخفض النظام الاقتصادي الدولي عن ظهور شرطي ثالث وهو منظمة التجارة العالمية بجوار كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وبعد اقرار اتفاقيات تحرير التجارة وكلها اتفاقيات إيمان وإجبار، أصبح العالم العربي في حصار مزوج ما بين تحرير التجارة على يد منظمة التجارة العالمية من جانب، والتكتلات الاقتصادية من جانب آخر، بمعنى آخر أصبحنا محاصرين ما بين الإقليمية والعولمة وفي نفس الوقت مازال التعاون العربي المشترك محاصرا ما بين المؤسسات العربية والمؤسسات القطرية.

ولواجهة كل هذا لابد من تكامل مؤسسي عربي. لابد من تشييت صيغة مؤتمر اقتصادي عربي سنوي، ولابد من الإسراع بإنشاء منظمة للتجارة العربية ولابد من إنشاء بنك عربي للتعاون والتنمية ولابد من إنشاء سوق مالية عربية حديثة وموحدة ولابد من إنشاء شركات قابضة عربية مشتركة تظهر في أطرها مشروعات المشتركة.

أما الوزير المفوض فاروق مخلد المستشار الاقتصادي لأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية فأوضح أن ٧٠٪ من دول العالم تنتمي للتكتلات الاقتصادية حسب بيانات صندوق النقد الدولي، ٧٥٪ من تجارة العالم تتم بين دول تنتمي لتكتلات اقتصادية. وادعانا ما يتم الحديث عن العقبان التي تحولت دول اقامة تكتل اقتصادي عربي، لكن لابد ان نبدا ونزيل هذه العقبان تدريجيا كما فعلت كل الدول التي قررت ان تتجمع وتنتقل اقتصاديا. وفي الختام طالب الأستاذ عصام رفعت بتعزيز مؤسسات العمل العربي تعزيزا شرييا وماليا بإعتبارها مخرلا طبيعيا لتعميق التعاون العربي. كما طالب بضرورة إبراز السوق العربية بما في ذلك الاتفاقية على ومثل هذا الالتزام كان وراء انضمام السوق الأوروبية المشتركة ثم ضم مالا واضحا على إمكانية الاحلال محل الواردات الأجنبية بواردات عربية فعلا ووردات الدول العربية من الطماطم بلغت في العام الف٢٠ ٢٥٠ مليون دولار، ولأنه ان يتم قليل من التنسيق يستعمل الإنتاج العربي ان يحل محل واردات عديدة.





الموضوع الرئيسي : السوق الشرق أوسطية  
الموضوع الفرعي : الموقف العربي : البدائل: السوق العربية المشتركة : رقم العدد : ١٥١١  
المصدر : (مجلة) الأهرام الاقتصادية : تاريخ الصدور : ١٩٩٧/١٢/٢٢

## السوق العربية المشتركة؛

# هل هي الخيار الوحيد أم الأفضل؟

جاءت دعوة الرئيس محمد حسني مبارك لإقامة سوق عربية مشتركة خطوة متقدمة في عالم اليوم الذي يتجه إلى تكوين التكتلات الاقتصادية والسياسية، وأن إحياء فكرة إقامة سوق عربية مشتركة أصبح أمراً ضرورياً وهاماً في حياة الشعوب العربية واقتصاداتها خاصة وأننا مقلون على القرن الحادي والعشرين الذي يحتاج منا إلى هذا التكتل لمواجهة أمور كثيرة منها العولمة والجات والتكنولوجيا المتطورة كل يوم إلى غير ذلك من مؤشرات القرن القادم، ومن هنا بات الأمر لا مفر منه وعلى العرب أن يعوا ذلك تماماً وإلا فلا مكان لهم وسط هذه التكتلات الاقتصادية لأن سلاح القرن القادم هو العلم والأقتصاد والتكنولوجيا بدلاً من العناد العسكري أو الكلمات.

ومن هذا المنطلق كان اختيار مركز دراسات المستقبل بجامعة أسبوط موضوع «السوق العربية المشتركة» وإثرائها على الاقتصاد العربي، في مؤتمره الثاني الذي عقد تحت رعاية الدكتور مفيد شهاب وزير التعليم العالي والدولة للبحث العلمي ورئاسة الدكتور محمد رافت محمود رئيس الجامعة وأمانة الدكتور محمد منصور إبراهيم مدير المركز وحضره السفير سيد أبو زيد نائباً عن السيد عمرو موسى وزير الخارجية والمستشار طلعت حامد نائباً عن الدكتور عصمت عبد المجيد أمين عام جامعة الدول العربية والدكتور أسامة الباز مستشار الرئيس للشئون السياسية كما حضرته وفود من ٢٠ دولة عربية وخبراء اقتصاديون من مختلف مراكز البحث العلمي والجامعات ناقشوا ٧٠ بحثاً من خلال سبع جلسات استمرت ثلاثة أيام.

### تابع المؤتمر عبد العزيز جيرة

... وأشار إلى أنه من غير المعقول أن يتدنّى حجم التجارة البينية العربية إلى ٨٪ من حجم التجارة الدولية... كما أنه لم يعد مقبولا أن يجد العرب خارجهم مع العالم قد تخرّبت في ظل منظمة التجارة العالمية وهم لم تتحرر بينهم.

وقال إن التحرك الدينامي للمصري يسعى ضمن تحركه إلى إقامة مناطق تجارة حرة عربية على المستوى الثنائي للوصول في النهاية إلى منطقة للتجارة الحرة العربية بين الدول العربية كلها، وتم الاتفاق في ذلك بين دول ( المغرب - سوريا - الأردن - تونس - ليبيا ) وسيعقد قريباً اجتماع في القاهرة بين هذه الدول لتكوين النواة لبرنامج التعاون العربي مستقبلاً.

القاعدة الاقتصادية حتمية للأمن القومي العربي وأكد الدكتور عصمت عبد المجيد أمين عام جامعة الدول العربية - والتي ألقاها نيابة عنه المستشار طلعت حامد - على أن الأمر القومي العربي والحفاظ عليه وصونه يتطلب إقامة قاعدة اقتصادية قوية وضلية تحقق تكاملاً اقتصادياً وعربياً وتغني مصالحه وتحقق له تنمية شاملة في ظل عصر التكتلات الاقتصادية والذي لا يمكن فيه تغير القادرين على الصمود.

وأنه لتفكيك قرار الجامعة الصادر في يونيو ١٩٦٦ خاطئاً رؤساء ووزارات الدول الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية من أجل اتخاذ الإجراءات لتفكيك نسبة الـ ١٠٪ التي اتفق عليها ابتداء من يناير

وفي البداية أشار السيد عمرو موسى وزير الخارجية - في الكلمة التي ألقاها نيابة عنه السفير سيد أبو زيد - إلى الجهود التي بذلت في هذا الخصوص من القيادة المصرية لإبرائها أهمية تعزيز التعاون الاقتصادي بين الدول العربية وإقامة كيان اقتصادي عربي عملاق إلا أن الخلافات السياسية وقلة خبرة بعض الدول لحداثة استقلالها كانت وراء عدم اكتمال مسيرة السوق العربية المشتركة التي بدأت في ١٩٦٥ وأدت إلى قعر التجارة بين مجموع الدول التي تكونت منها آنذاك من ١٩٦٥ إلى ١٩٦٧ من ٩٧ مليون دولار في ١٩٦٥ إلى ١٢ مليار دولار في ١٩٧٥ أي خلال عشر سنوات تضاءلت حجم التجارة العربية بينها إلى أكثر من عشرة أضعاف.

ومع إتجاهه مختلف مناطق العالم إلى بناء الكيانات الاقتصادية والعلاقة وإقامة

منظمة التجارة الدولية بما تفرضه من نظم على تحرير التجارة في ظل كل هذه الظروف تبيّنت القيادة السياسية المصرية وطالبت بصحوة كبرى على المستويات الوطنية والقومية.

وأضاف لقد أثرت هذه الجهود عن انعقاد مؤتمر القمة العربية في يونيو من العام الماضي ١٩٩٦ بالقاهرة الذي ركز على ضرورة تعزيز التعاون ودفع العمل العربي المشترك وقد تبلور ذلك في صدور قرار إقامة منظمة التجارة الحرة العربية التي تبدأ في يناير القادم ١٩٩٨



الموضوع الرئيسي : السوق الشرق أوسطية  
الموضوع الفرعي : الموقف العربي : البدائل : السوق العربية المشتركة رقم العدد : ١٥١١  
المصدر : (مجلة الأهرام الاقتصادية تاريخ الصدور : ١٩٩٧/١٢/٢٢)

المقدمة تفرض مواصفات معينة مثل حماية البيئة وظروف العمالة وغيرهما وهذه مواصفات لا تتوافر للدول النامية لأنها بدأت مسيرة التنمية منذ سنوات معدودة وهذا في بعض منها وليس كلها . أما الدول المتقدمة فهي تمتلك القومات والتكنولوجيا ومن هنا فلا مشاكل لديها من النظم العالمي ولكن التحدي لا تواجهه إلا الدول النامية ومن هنا فالتنمية لا يمكن أن تكون حصرية على الدول العربية وإن أرادته العربية قادرة على أن تحقق لنفسها موقعا يضمن لها مصالحها من ناحية التفاوض على التجارة وشروط التعامل عموما وأن تتحرك لتنشيط السوق العربية المشتركة ولو بالتدريج وأن التحرك يكون في كل قطر عربي وليس لدولة معينة القيادة في التحرك وإذا سبقت مجموعة من الدول فلا بد وأن يكون لقيام مفتوحا لتنشيط أمة دولة تريد ذلك بحيث تصبح الدول المنضمة لائتماعا قويا قادرا على استيعاب معظم جوانب الاقتصاد في انحاء الوطن العربي وإن التحرك في هذا المجال يكون من خلال منظومة معينة متعددة الأبعاد .

**ضرورة التحرك في البعد التكنولوجي**  
وأكد الدكتور الباز على أن قيام منطقة التجارة الحرة العربية ابتداء من العام القادم ولعدة عشر سنوات فرصة لقيام سوق عربية مشتركة وأن على الدول العربية أن تبدي ملاحظاتها بصراحة وأن تؤخذ الملاحظات بعين الاعتبار في المناقشة ووضع الحلول للمشاكل وذلك كما حدث في السوق الأوروبية المشتركة كما علينا أن نتحرك في تشجيع الاستثمار العربي المشترك وهذا يبرز دور القطاع الخاص واضطلاع بمسؤوليته وأن هناك عددا من المشروعات اختارها خبراء في الاقتصاد بالقطاع العربية لتكون نمونجا للمشروعات التي يمكن أن يحقق فيها التعاون تقاربا عربيا كبيرا .

وطالب الدكتور اسامة الباز بضرورة التحرك في البعد التكنولوجي وأن تكون منتجي التكنولوجيا وساما فقط مطبقين لها أو مقلدين لأنه لو استثمر الأمر على استثمار أجيال التكنولوجيا المتقدمة والمقدمة فلن تكون في يوم من الأيام متدعجين وأن الشباب العرب لا يكونوا أساسها الفرصة لأخذار تكنولوجيات جديدة وتطوير الوجود منها كما هو متاح أمام شباب الدول المتقدمة بل أمام شباب دول شرق أسيا التي تقرب وتتشابه معنا في الظروف ومطلوب أن نستفيد من تجاربها ونتحجب السبلات ومؤسساتنا التكنولوجية مع المساعدة والتشجيع على الابتكار والتحديث .

القادم للدول المشتركة في منطقة التجارة الحرة لعربية . كما خاطبنا الدول التي لم تنضم إلى اتفاقية تيسر التبادل التجاري وتضمنه بين الدول العربية بالعمل على سرعة الانضمام للاتفاقية لاتاحة الفرصة كاملة لتحقيق سوق عربية مشتركة ولا يجب على إيماننا أن الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية ١٨٠ مليار دولار وينتج العرب ٦٠٪ من برول العالم وتعدادهم ٢٤٠ مليون نسمة كل هذا يفرض علينا كعرب العمل على زيادة حجم التجارة البينية والاستثمار في تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي وتنشيط دور القطاع الخاص في الاستثمار وإقامة المشروعات .

**أسباب تعثر قيام السوق العربية**  
وأشار الدكتور اسامة الباز مستشار الرئيس للشؤون السياسية إلى أن من أسباب تعثر قيام السوق العربية المشتركة هو غياب الوعي الجماهيري الكافي الذي يتبع لهذه الفكرة أن تتحقق في سنوات معدودة .

كما أنه لا يمكن لهذا السوق أن تتحقق إلا إذا اعتقد الجميع أفرادا أو جماعات أنها تحقق مصالح لهم وأبدى الدكتور الباز عدة ملاحظات منها : أننا نكرب لأصبح أن نستند في سعيها لإقامة السوق أنها الخبر الوحيد ولا نملك غيره ولكن يجب أن نقتنع أنه الخيار الأفضل الذي يحقق مصالح قطرية وقومية مؤكدة وأنه إذا عانت دول من بعض السياسات نتيجة إقامة السوق فانها تعوضها كثيرا في مناطق أخرى . كذلك يجب ألا يكون عملا رد فعل لفكرة معينة هذه الاعتبارات قد تدفعنا بالإسراع في معدلات التحرك في هذا الاتجاه .

غير أن الواقع الذي يكون من متفرد رد الفعل فقط لا يستند إلى جذور عميقة وكثنا في السوق العربية المشتركة نسندي إلى جذور عميقة وحقائق علمية تلمسها الجماهير وتؤثر بشريعته التي هي ليس مجرد أحلام عاطفية وإنما حقائق موضوعية وعلمية .

وقال أن قيام السوق يحقق مصلحة كبيرة لنا جميعا ولا يحق ضررا لأحد والمصلحة لأحد دور الآخر وإنما المصالح متوازنة ومتشابهة قاعدة ، وأضر وأضر ، يجب أن نطرح عند قيام هذه السوق العربية المشتركة .

وإن التكتلات الاقتصادية الكبرى لا يمكن التعامل معها بفعالية وقوة وتأثير إلا إذا كنا في تكتل مماثل لها . وتساءل كيف نتفاوض مع هذه التكتلات لكي نرسي معالم النظام العالمي الجديد .. وهل نستطيع دولة

مهما كانت قوتها الاقتصادية ومكانتها السياسية التفاوض مع النظام العالمي بغيرها ؛ بالطبع لا . إنا لا نستطيع التفاوض مع هذه التكتلات ونحقق مصالحنا ونحمي حقوقنا ونفادى الأضرار التي يمكن أن تقع علينا من قيام منظمة التجارة العالمية وممارستها إذا كنا فرادى . وإذا أصبحت فرادى تصبح عرضة لنظرة التهميش في ظل العولة ومن هنا لابد وأن يكون لنا تلافى معين في طرح والتعامل والتداول والمناقشة .

وأشار إلى أن احتدام المنافسة أحد مظاهر هذا النظام العالمي وأن معارك الإس لم تعد هي معارك اليوم فالقوة اليوم للاقتصاد والتقدم التكنولوجي في أمة دولة . ومن هنا لابد وأن ندر الأخطار التي ستواجهنا من جراء هذا النظام ونستعد لمواجهةها فمثلا هذا النظام يتطلب تحرير التجارة ورنى الدول



الموضوع الرئيسي : السوق الشرق أوسطية اسم كاتب المقال : عبد العزيز جيرة  
الموضوع الفرعي : الموقف العربي : البدائل : السوق العربية المشتركة رقم العدد : ١٥١١  
المصدر : (مجلة الأهرام الاقتصادية تاريخ الصدور : ١٩٩٧/١٢/٢٢)

وطالب الدكتور خالد الوزن من الأردن بضرورة فتح الاستثمار بين العرب بون قبود مع فتح الباب للاستثمار الأجنبي ولكن لا تعتمد عليه اعتمادا كليا حتى لا يحدث مع العرب ما حدث لدول شرق آسيا.

وشدد الدكتور صلاح زين الدين على تسجيل الأوراق المالية في البورصات العربية خاصة الكبيرة منها كاتني في مصر والأرن كما أن التفاوض مع الاتحاد الأوروبي لا يكون كل دولة على حدة بل لابد أن يتم التفاوض جماعيا.

الدكتور عبدالمجيد فراج مدير معهد الإحصاء سابقا طرح سؤالا مفاده ماذا لو لم تحقق السوق العربية المشتركة، وطالب بالبدء فيها دون الانتظار لتحقيق كل المزايا. كما أن أشار إلى عدم وجود دراسات وأبحاث في المؤتمر عن المواصلات والطرق بين الدول العربية وروى ولاتنفيذ لأي قرار ومن هنا فإنه يرى أن السوق يختلف وسائل النقل ما لها من أهمية في تنشيط التجارة بين العرب.

أما الدكتور رياض صالح حقوق منطفا فقال أنه اختلاف في تحقيق وحدة وسوق عربية مشتركة ولكن يعيب العرب الاعتماد على العاطفة دون العقل وعدم التخطيط ووضع العديد من القرارات ولكنها حبرا على ورق ولا تنفيذ لأي قرار ومن هنا فإنه يرى أن السوق العربية لابد وأن تخرج من إرادة العقلية العربية واحساسها بمصلحتها.

وليس من إرادة القادة حتى تجد التأييد الشعبي لها. وأشارت الدكتورة عواطف عبد الرحمن أمام القاهرة إلى غياب الدراسات والأبحاث الخاصة بالصاحب الاتصالي والإعلامي وقالت أن أي نشاط شرعي لا يخلو من نشاط الاتصال وأن السوق اعترضتها عقبات كثيرة منها غياب المشاركة الشعبية والمعرفة والتهميش للشعوب ومماثلت أن يكون محور المؤتمر الثالث القادم «الاعلام ومستقبل الثقافة العربية».

ويرى الدكتور عبد المنعم مبارك استاذ التشريع طب الزاوي أن هناك قضية تكرر المنتج العربي أما الدول الخارجية فتحجبها خطط دائما لمخططات السوق العربية كما أنها تدرس ما بعد البيع وفي نهاية اليوم الثالث جرت مناقشات ساخنة وتنازل للراء من أجل الوصول إلى رؤى فكرية تطرح لتكون أساس متخذ القرار وحتى يأتي اليوم الذي نرى فيه سوقا عربية مشتركة وأقعا لا حلاما بتخليه.

وإثار الدكتور سليمان المنثري الخبير الاقتصادي بجامعة الدول العربية نقطة هامة تمثلت في ضيق القاعدة الإنتاجية وخلفها وأن إنتاج العرب كان متشابها ودون تنسيق في الصناعة وليس للخطة الاقتصادية العربية أي توجه قومي على الإطلاق كل هذا أوجد عزلة العالم العربي عن العالم وكذلك التجمهر داخله ومن هنا فشل قيام مشروع السوق العربية المشتركة خلال فترة الثمانينات في ظل القطيعة التي قامت بين مصر والعرب وخسر فيها العمل العربي المشترك الكثير.

وأضاف أن دعوة القيادة المصرية لإقامة السوق أصبحت ترفضها المستجيدات في المناخ الدولي وأنها زئتر مشروع القرن الحادي والعشرين وأهميته تنبع من أن مصر بطلها الاقتصادي ودورها القومي تقود قاطرة السوق العربية لابد أن توفر الإرادة السياسية عنصر هاد في إحياء هذه السوق.

وقال أن هناك استجابة سواء على المستوى الفكري أو الحكومات العربية لتبني مشروع السوق على أن تكون منظمة التجارة الحرة العربية هي المرحلة الحتمية الأولى التي تسبق قيام اتحاد جمركي عربي يسبق قيام السوق العربية المشتركة.

وحدد الدكتور علي عبد الحق كلية الترتبة سابقا بجامعة تعز باليمن عوائق وعقبات قيام السوق العربية المشتركة في ثلاثة مستويات المستوى الفرعي ويتركز في الخلف السائد في كل مجتمع عربي. أما المستوى القومي ويشتمل في عدم الالتزام والاصداقية فيما بينهم من قرارات وهذه عقبة سياسية والعقبة الاقتصادية في أن إنشاء السوق العربية المشتركة ركزت على تحرير عناصر الإنتاج الاقتصادية السوق الأوروبية المشتركة في حين أن الصحيح التركيز في الإنتاج أولا.

أما مستوى العلاقات الخارجية فيثير قضية تبعية الدول العربية للاقتصاد الخارجي وإثر الشركات الدولية.

استراتيجية الاقتصادية لتكليل العوائق وللتكليل هذه العوائق. كما يقول د. عبدالحق. ينبغي وضع استراتيجية اقتصادية عربية تقوم على أساس قيام مشروعات عربية مشتركة تركز على الشخص النوعي تكون الأسواق العربية سوقا لها تقانيا لإنتاجية إنتاج سلع مماثلة. هذا إذا أردنا قيام سوق عربية مشتركة لها موزها في النظام الدولي.

وحدد الدكتور رافع غنيمي الشيخ عميد معهد الدراسات الإسوية بجامعة الزاوي أن أبرز أوضاع أن هناك تطورات اقتصادية عربية يمكن الاستفادة منها في إقامة سوق عربية مشتركة وأن توجد ركائز ودوافع لهذه السوق تتمثل في وجود اقتصادات كمال في النشاط الاقتصادي وإثبات السلبية لتأخرها أسعار الصرف والخصومات في تمويل الاستثمارات العربية إلى الخارج وشخصين في تمويل المنتجات العربية قبل السلع الأجنبية من ضرورة التنسيق العربي وتطوير عمل المؤسسات العربية لضمان الاستثمار وإعادة ترتيب التفضيلات العربية التابعة لجامعة الدول العربية ومع تطوير وتنمية دور صندوق النقد العربي. تنفيذ لمشروعات

وحول دور الإرادة السياسية في تعزيز العمل الاقتصادي العربي أشار الدكتور يوسف محمد صبح عبد علية الحقوق بجامعة غزة بفلسطين إلى ضرورة إعادة النظر في ميثاق جامعة الدول العربية، بدوره تدعو وحدة الاقتصادية عربية تهدف إلى قيام الدولة السياسية العربية في نطاق دول عربية اتحادية تتعاون للعرب بترامتهم لمواجهة القضايا التي لا تجد حلا إلا في قيام الدولة العربية القوية القائمة على قاعدة الاقتصادية قوية.

١٠٠٠ مليار دولار خارجي الوطن العربي  
وتنازل الدكتور محمد رجاخي المحلل في محافظة أسبوط قضية السوق العربية المشتركة قائلا أن حجم التجارة العربية للبنية لم يتعد ١٪ ومعدل النمو لا يتجاوز ٢٪ ومعدل الاستثمار ١٪ في حين بلغ حجم المديونية العربية ١٤٠ مليار دولار وخمس الدين ١٢ مليار دولار سنويا. أيضا الأموال العربية المستثمرة خارج الوطن العربي وصلت ١٠٠٠ مليار دولار وفق آخر الإحصائيات فهل حان الوقت لعودة دول الاستثمار واستثمارها في مشروعات للطون العرب ؟ وأضاف أن هناك عقبات واجهت التعاون والتكامل الاقتصادي العربي نتيجة الانعقاد الخطأ الذي بعض المستويات العليا بوجود تعارض بين مصالح الدول والمصالح القومية مع القصور العربي في الرؤية السياسية والاقتصادية لإيجاد للمخبرات الدولية والأقليمية.

وطالب محافظ أسبوط أن يصدر المؤتمر وثيقة تحمل مسمى إعلان أسبوط. حول السوق العربية المشتركة ومستقبل الاقتصاد العربي لتكون كوثيقة مرجعية لأتراء الفكر الحالي في مصر والساحة العربية بما طرح من رؤى ومقترحات يمكنها أن تسهم بإسهامات إيجابية في أعمال اللقيشات الاقتصادية العربية وكيفية تطوير تدرس هذا الموضوع لإعادة صياغة الاقتصاد العربي

أجاء النقاش أسبوط هامة  
أما هاني الجواليقي ممثل الوفود العربية بالمؤتمر فقال أن أجاء النقاش للسوق العربية المشتركة باعتبارها الجسر العربي لتحقيق الوحدة الاقتصادية وأن يتناخروا عن زمانها حول إلتزامهم بما كتمشروع على للتنفيذ ولابد أن نقرر أن جامعة الدول العربية هي بيت العرب القومية ومن الضروري بحث الحياة فيها واصلاحها وإعادة الثقة بها.

وأشار إلى أن عريضة تنديها قد وجدت مناهضا للامتن في الضعف العربي. كذلك التجزير ومنطق القوة الامريكي وجد فرصته للتطاول على العراق وليبيا والسودان بفعل غياب العرب عن العالم كقوة موحدة. وها هي أعمال الأربا تستهدف مصر في توقيت يوحى بوجود خطوط خارجية وتشجيع اجنبي وسعي الأعداء لأربا مصر والحيلولة بين ممارستها لدورها القيادي الفاعل في الصف العربي.

الاقتصاد والتكنولوجيا سلاح اللان القاد  
وأشار رئيس جامعة أسبوط الدكتور محمد رافت محمود إلى أن السوق العربية المشتركة أصبحت مطالبا جاهرييا متعلقا به أمل الناس ويتطلعون إلى خطوات واقعية تستجيب لهم ما أمل الناس ويتطلعون إلى الثانية بين مصر والدول العربية لها خطوة على الطريق الطويل لتحقيق هذا الأمل العربي.

وقال أن أهمية السوق العربية المشتركة تختلف اليوم عن الأيس لان النظام العالمي المعاصر يفرض على العرب أن يتجهوا ولا يتفوقوا وإن يكمل كل منهم الآخر بما لهم من قومات يمكن تجميعها معا بغعاون الاقتصادي قوي يساعد على إمكانية المقاسمة. أما الدكتور محمد ابراهيم منصور أمين المؤتمر فإن العرب لديهم إمكانيات اقتصادية وطاقت بشرية ما يمكنهم إقامة هذا التكتل الذي بدأ طويلا وهو السوق العربية المشتركة حتى لا يصبوا فريسة سهلة للتكتلات الأخرى. وهذا أمر لا بد من تداركه الآن قبل فوات الأوان خاصة وأننا معطلون على قرن جديد سلاحه الخصاص والعلم والتكنولوجيا.



الموضوع الرئيسي : السوق الشرق أوسطية

اسم كاتب المقال : أنور الخطيب

الموضوع الفرعي : الموقف العربي : البدائل : السوق العربية المشتركة

رقم العدد : ٣

المصدر : (مجلة) آفاق المستقبل

تاريخ الصدور : مارس ١٩٩٨

## السوق العربية المشتركة .. الواقع والآمال

### إنشاء سوق عربية مشتركة خطوة لإجهاض مشروع السوق الشرق أوسطية

إعداد أنور الخطيب - سلوى الحوسني

في وقت سابق مستحجلاً، لأن إصدار العملة هو جزء من السيادة، لا يمكن التخلي عنها.

وأضاف السيد المؤيد أن التَّيَمُّمة العربية والمؤسسات العنيفة عنها سعت لتزويق أسس التَّيَمُّم التجاري والاقتصادي بين الدول العربية إلا أن الخلافات السياسية وجو عدم الثقة التي تباد العلاقات بين بعض هذه الدول بين الحين والآخر خلال النصف الأخير من هذا القرن جعل الاتفاقيات مجرد حبر على ورق، كما أن التخوف من التأثير على المصالح الخاصة في كثير من الأحيان يأتي في مقدمة المعوقات لفتح الحدود، وإزالة العوائق الجمركية لل بضائع المصنعة في الدول المتجاورة.

وقد تحولت الحماية الجمركية المؤقتة للصناعات المحلية إلى حق مكتسب يؤدي للاتكالية والتخلف الدائم في مستوى الأداء والإنتاجية في المرافق الصناعية.

وبين أن السوق العربية المشتركة مطلب رئيسي للتعاون العربي، لأنها السبيل الواضح للرخاء والاستقرار في القرن القادم ودعا إلى تخليص العلاقات السياسية مثملاً فَعَلت أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية، وهذا ليس بالأمر المستحيل اليوم خصوصاً إذا أخذنا بعين الاعتبار التدريج في التطويق.

#### طارق المؤيد

بناء البنية الأساسية للعروة المقدسة.

يقطع إنجاز المشروع التضوي

«اتفاق المستقبل» طرحت هذا الموضوع على عدد من أصحاب الرأي والمختصين في الشؤون الاقتصادية، الذين أجمعوا على أن إقامة هذه السوق أصبح مطلباً حيوياً واستراتيجياً لكافة الدول العربية المتعشقة للتضامن والوحدة لدرء خطر إقامة السوق الشرق أوسطية التي قد تهدد مصالح الدول العربية بهيمنة بعض الدول على الدول الأخرى اقتصادياً.

السيد طارق عبد الرحمن المؤيد/ وزير الإعلام السابق في دولة البحرين/ طالب الدول العربية بضرورة أن تنطلق من معايير اقتصادية واقعية لإقامة هذه السوق بعيدة عن العوائق والمزايدات السياسية، مشيراً إلى أن الرئيس الأمريكي الراحل جون كيندي، عندما أراد دعوة دول أوروبا الغربية للتعاون الاقتصادي مع الولايات المتحدة، لم يخاطبهم بمنطق التباين المشترك والعوامل بين أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، وإنما قال إن أي انتعاش ينبغي للحركة التجارية سوف يكون له مردود إيجابي للجميع.

وقال في خطابته المشهور بمناسبة افتتاح «بورة كينيدي للمبادرات الاقتصادية» إن ارتفاع منسوب الماء في الأنهر سوف يرفع كل البواخر الموجودة في ذلك التهر. وقد تناسق دول أوروبا تاريخياً حافلاً بالصدام والحروب والتنافس الاقتصادي من أجل الرخاء المنشود والنمو يسقى زعماء أوروبا للعملة المشتركة، بعد أن كان هذا الطرح

منذ إنشاء الجامعة العربية، فكان مشروع السوق العربية المشتركة حلماً يراود القادة العرب على أساس أنه س يدعم التنمية في العالم العربي.

وفي ظل المستجدات الدولية الجديدة والتغيرات العالمية والإقليمية على المستوى الاقتصادي والاتجاه السائد في الخريطة العالمية نحو ما يعرف بالعملة وإزدياد التكتلات الاقتصادية، مما أدى إلى فتح المجال لنشر مودة حرية تدفق رؤوس الأموال بشكل انسيابي بين أقطار العالم المختلفة، تراجع مكانة العالم العربي عن الركب العالمي كثيراً، لعدة أسباب أهمها الصراع العربي - الإسرائيلي، وهو ما أعاق من فرص إقامة سوق عربية مشتركة.

لقد أصبح مشروع السوق العربية المشتركة ضرورة حتمية لا مفر منها لإنقاذ المصالح الاقتصادية للعربية والانطلاق بالاقتصاد العربي إلى مواجهة التحديات الاقتصادية الدولية المتسارعة، إضافة إلى مواجهة ما يسمى بالسوق الشرق أوسطية.

وتدل المؤشرات العديدة على أنه لن يكون في استطاعة أي دولة عربية أن تحقق تقدماً اقتصادياً في معزل عن الدول الأخرى، وأن الدولة الضعيفة لا يمكن أن تحقق التنمية بمفردها، فالتنمية الشاملة يمكن تحقيقها من خلال إقامة علاقات اقتصادية بين الدول العربية على أسس سليمة ولمصلحة جميع الأطراف. لذلك فإن إيجاد إرادة سياسية عربية تشجع على نجاح علاقات التبادل التجاري بين الدول العربية، والتغلب على المصلحة القطرية عن طريق تنازل كل طرف جزئياً عن خصوصياته لصالح جميع الأطراف.





الموضوع الرئيسي : السوق الشرق أوسطية

اسم كاتب المقال : أنور الخطيب

الموضوع الفرعي : الموقف العربي : البدائل : السوق العربية المشتركة رقم العدد : ٣

تاريخ الصدور : مارس ١٩٩٨

المصدر : (مجلة آفاق المستقبل)

### عبد الرحمن السحبياني

## اتجاه نظام جمركي موحد، وتحقيق التوافق العياشي والاقتصادي، عاملان يعاوداه في إنجاز المشروع

وقال إن السياسة الحالية للسوق الأوروبية المشتركة تتطلب مساهمة الدول المقتدرة في إنشاء الطرق والبنية الاقتصادية الأساسية في الدول الأقل قدرة من النواحي المالية ، لذلك نرى تحمساً كبيراً للانضمام للسوق من الدول التي كانت خارج المجموعة الأولى للسوق مثل أيرلندا والبرتغال.

واختتم السيد طارق المزيد حديثه مؤكداً أن السوق العربية المشتركة قادمة لا محالة، ولكننا نتمنى أن يكون ذلك في أقرب فرصة، إلا أن الحساس الشعبي للوحدة الاقتصادية لا يمكن لإنضمامه دون الاستثمار في بنية البنية الأساسية، وإقامة شبكات متطورة للنقل والمواصلات.

السيد عبدالرحمن بن محمد السحبياني/ الأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية بجامعة الدول العربية بالقاهرة/ استهل حديثه بتعريف السوق المشتركة وفوائدها، مبيناً أن السوق شكل من أشكال التكتل والتجمع تختاره مجموعة دول لتقنين العلاقات الاقتصادية فيما بينها، وأن الغرض الأساسي من إقامة السوق وتحقيق تنمية اقتصادية متجانسة لدول المجموعة من جهة، وكسر الفجوة التكنولوجية بين دول التكتل من ناحية والآخر من ناحية ثانية، إلى جانب تخليص الدول المتفاوضة لأعضاء السوق مع دول العالم، وفتح الأسواق أمام منتجات دول السوق، وذلك باستغلال المزايا النسبية التي تتمتع بها دول المجموعة.

وأضاف أن اتباع نظام جمركي موحد وتحقيق غرض التوافق في مجال السياسات الاقتصادية، لا يمثل إضافة جوهرية في

وهدد على ضرورة بناء البنية الأساسية للسوق المشتركة من خلال شبكات حديثة للمواصلات بين الدول العربية. وهذا يتطلب تطوير خطوط الملاحة البحرية وخطوط النقل الجوي، بالإضافة إلى بناء شبكات خطوط الحديدية العابرة للحدود، وتسهيل إجراءات العبور للضرائب المتقولة على الشاحنات وبالأخص اللجوء والمحاصيل الزراعية، لأنه من يكون هناك أي قيمة لاتفاقيات التعاون التجاري بدون وسائل المواصلات بأسعار متنافسة.

وأكد السيد المؤيد أن الاختصاصات المتوفرة بين مختلف حزم التبادل التجاري الحالي بين الدول العربية عند مقارنته بحجم التبادل بين بعض الدول العربية مع دول العالم المتنامية.

ولعل واقع الحال بشأن بعض المنظمات العربية المتخصصة مثل منظمة التعاون الزراعي ومنظمة التعاون الصناعي تمثل خير دليل على أن القرار السياسي لا يمثل إلا البداية لأي عمل تعاوني جاد، وفي كثير من الأحيان يكون القرار غير المدعم هو نقطة النهاية كذلك.

وأشار إلى أن التعاون المطلوب لإقامة السوق العربية المشتركة لن يتم إلا إذا توافرت الرغبة التضامنية بحيث تقوم الدول الغنية بتقديم الحصة الأكبر لإقامة البنية الأساسية والمساهمة الفاعلة لمساعدة الدول ذات الإمكانيات الأقل مستعرضاً ما قامت به إمارة أبوظبي من دعم كبير لميزاتها الاقتصادية، وما قدمه صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة شخصياً، والذي مثل السبق الحقيقي للنجاح الأسطوري لقيام دولة الإمارات العربية أول اتحاد عربي ناجح من النواحي السياسية والاقتصادية.

كما أن إعادة الوحدة للدولة الألمانية في نهاية العقد الماضي (1989) لم يكن ممكناً لولا ما قامت به ألمانيا الغربية طوعاً من دعم مباشر للاقتصاد المنهار لألمانيا الشرقية. ذلك الدعم المالي الضخم الذي أصبح الركيزة الأساسية للاتحاد الألماني الجديد.

تاريخ حركات التكامل فنيسي، بل يتعدى ذلك بسمة مميزة، تتمثل في إقباطة جوهرية وجديدة، وهي التخطيط المشترك للاستثمارات، ليس فقط في مجال الصناعة، وإنما كذلك في مجالات الزراعة وتربية الماشية وتطوير هيكل الإنتاج.

واستقر السيد السحبياني صيغ التكامل لإقامة سوق مشتركة تجمع أي عدد من البلدان وهي:

### منطقة تجارة تفضيلية في التجارة

وفيها يتم الاتفاق على تحرير سلع منتقاة يتفق عليها بين الدول، وقد حققت الدول العربية إنجازات لا بأس بها في هذا المجال، بالتصديق على اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنميتها واتفاقية تسهيل النقل بالعبور واتفاقية تيسير التجارة، وقد أدت هذه الاتفاقيات إلى تحرير قدر مهم من التجارة العربية البينية ، فهناك 132 اتفاقية ثنائية بين الدول العربية أدرجت فيها كل دولة ما يهونها من السلع التي تصدرها إلى الطرف الآخر، وبالعكس - مما أدى إلى دعم منطقة تجارة تفضيلية عربية

### منطقة تجارة حرة

وهذه هي الحد الأدنى المقبول عالمياً دون مطالبة الدول الأخرى غير الأطراف بتطبيق حق الدولة الأولى بالرعاية وأي أن تستفيد تلك الدول الأخرى من الإعفاءات الجمركية والمطلوب هنا أن يكون هدف تحرير كل ، أو معظم ، السلع المنتجة في دول التكتل من الرسوم الجمركية والرسوم والقيود الأخرى ذات الأثر المماثل.

### اتحاد جمركي

الاتحاد الجمركي يضيف إلى تحرير التجارة في منتجات دول التكتل، وما يضيفه: أولاً: توحيد الرسوم الجمركية بين دول التكتل تجاه العالم الخارجي، وهناك نص في اتفاقية تيسير التبادل التجاري العربية على توحيد الرسوم الجمركية، لكن علينا أن نتصور الوقت الملائم لذلك، حيث



هو الحال في الاتحاد الأوروبي، والتكتلات الاقتصادية الإقليمية الأخرى، ومن بين هذه المشكلات:

\*- تشابه أنماط الإنتاج وارتباط معظم الدول العربية بالمراكز الصناعية الخارجية سواء من حيث تزويدها بالخدمات أو من حيث تصريف المنتجات لتلك المراكز في أسواق الدول العربية، وما ينتج عنه من نشوء مشاكل اقتصادية وقواعد إنتاجية متماثلة في معظم الأقطار العربية، الأمر الذي قد يؤدي إلى تقلص قاعدة الإنتاج العربي القابل للتبادل بين الدول العربية وزيادة التنافس بين منتجاتها على حساب التكامل الطبيعي بين الموارد.

\*- اعتبارات السياسة قد تغلب على العلاقات والمصالح الاقتصادية بين الدول العربية، مما يعكس سلباً على استخدام وتطوير التكامل الطبيعي بين موارد الدول العربية لتحقيق النمو والتنمية ويؤدي إلى صعوبة التنسيق والتكامل فيما بينها.

\*- قد تسعى أجهزة العمل العربي المشترك إلى انتهاج الأسلوب القوي في اتخاذ القرارات، كما كان يحدث في الماضي، وترجيح اعتبارات المعاملة في اتخاذ المواقف الجماعية العربية.

\*- الانفتاح إلى المتابعة والمراقبة الفعالة لتطوير العمل الاقتصادي العربي المشترك وتقديم نتائج على الصعيدين القطري والقومي، وقفز الدول العربية فوق أي محاولة لتقييد الوضع حرصاً على الموقف التوافقي العام.

#### بدائل التعاون الاقتصادي بين الدول العربية،

إن تحرير التجارة الدولية وعملة الإنتاج، غطت الاعتماد المتبادل وتطور التكنولوجيا والاتصالات والمعلومات التي تدمج العالم وتترك آثاراً لمستهها الدول العربية، وإقامة منطقة التجارة العالمية، وما تفرضه على المجتمع الدولي من ناحية الأنشطة والسلع وضبطها لتنفيذ والمتابعة، كل هذا يفرض

بغض النظر عن وجود أو عدم وجود سوق مشتركة، أي أن سوق رأس المال أصبحت سوقاً دولية تتحدد بموجب قوى العرض والطلب دولياً، وحال منازع الاستمرار. وتساءل السيد السحبياني: هل تلام حكومات الدول العربية على أنها لم تدعم الدعوة إلى التكامل بالارادة السياسية؟ مشيراً إلى أن حكومات الدول العربية أرادت القفز على المعوقات بتحقيق التكامل الاقتصادي فيما بينها بالإرادة السياسية فقط، وهذا غير ممكن أبداً، إذا كانت مختلف المؤسسات الاقتصادية بين اقتصاد حر واقتصاد موجه، ومنذ بداية الثمانينات نهجت غالبية الدول العربية منهج الإصلاح الاقتصادي والهيكلية والمالي إلى جانب الاستقرار التشريعي، وبالتالي حدث نوع من التفاعل وظهرت الدعوات لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية التي دعا إليها مؤتمر القمة العربية في يونيو 1996 في القاهرة، والتي تبناها قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي بتفعيل اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية لتقوم على حرية انتقال السلع بشكل متدرج، وإقرار البرنامج التنفيذي اعتباراً من أول يناير 1998 ولمدة عشر سنوات، وإنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى مع مراعاة الدول الأقل نمواً في إطار تطبيق الاتفاقية والبرنامج، مبنياً أنه من المفترض عند انضمام دول في كتلة اقتصادية أن تقوم العضوية على أساس المساواة القانونية بين الأعضاء، إلا أنه في الواقع قد تنضم بعض الدول التي تعاني من تدني النمو، مما يؤدي إلى عدم التكافؤ الاقتصادي بين الأعضاء، ولهذا تم إقرار معاملة الشركاء الأقل نمواً معاملة تفضيلية خاصة حتى يمكن إدارتها في معظم خطوات التكامل، مما يؤدي بدوره إلى قيام كتلة بين شركاء أقوى.

واستعرض السيد السحبياني المشكلات السياسية والاقتصادية التي قد تواجه إقامة مثل هذه السوق، مشيراً إلى أنه من الطبيعي أن تواجه أي كتلة اقتصادية عدد من المشكلات السياسية والاقتصادية، كما

إن مستوى التنمية الذي بلغه كل بلد عربي بما يعكسه الدخل القومي للفرد يبرز التفاوت الكبير بين الدول العربية، فمن الدول العربية، أعضاء الجامعة العربية الـ (22) دول يعادل الدخل القومي للفرد فيها مائتي دولار ومنها دول دخل الفرد فيها يعادل أكثر من عشرين ألف دولار أمريكي، هذا التفاوت يبرز مدى الحاجة إلى الإبرادات الجمركية لبعض الدول، بغض النظر عن الاعتبارات الاقتصادية التي ينادي بها التكامل العربي.

ثانياً: أن تعمل المنافذ الجمركية كأنها تتبع إدارة جمركية واحدة وتصل الرسوم الجمركية الموحدة، ويتم تحديد حصيلة كل بلد من الرسوم الجمركية كل سنة محاسبية متفق عليها. ومن لم تتم تسوية في نهاية السنة المحاسبية لتقسيم حصيلة الرسوم الجمركية على ضوء حصلة كل بلد طرف من الرسوم الجمركية حسب متوسط السنوات السابقة.

ثالثاً: يتم فتح الحدود بين الدول أعضاء الاتحاد الجمركي لجميع السلع، سواء كانت من الإنتاج المحلي (بغض النظر عن نسبة القيمة المضافة محلياً) أو كانت من الإنتاج الأجنبي. أي إزالة سيطرة إدارات الجمارك عبر الحدود بين الدول أعضاء الاتحاد الجمركي.

#### السوق المشتركة،

تضيف إلى منطقة التجارة الحرة والاتحاد الجمركي، حرية انتقال الأموال وعوامل الإنتاج بما فيها القوى العاملة، ولنا أن تصور فتح الحدود بين الدول العربية في هذه المجالات، كما ذكرنا من قبل أن الدخل القومي للفرد يتفاوت تفاوتاً شاسعاً بين الدول العربية، من 200 دولار للفرد سنوياً إلى 20000 دولار للفرد سنوياً، والدول المستقبلة للعمالة هي الدول قليلة الكثافة سكانياً، بينما الدول العربية المصدرة للعمالة هي الدول ذات الكثافة السكانية العالية.

أما ما يخص الاستثمارات، فقد حلت إشكالاتها بفتح الاستثمارات دولياً وأصبحت قوى الجذب هي المؤثر الأول،



الموضوع الرئيسي :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	أنور الخطيب
الموضوع الفرعي :	الموقف العربي : البدائل: السوق العربية المشتركة	رقم العدد :	٣
المصدر :	(مجلة) آفاق المستقبل	تاريخ الصدور :	مارس ١٩٩٨

\*- الأولى: أن تلتمس حصتها في الأسواق المستهدفة دول أخرى مثل الصين والهند.

\*- الثانية: أن تزول الأسباب التي أدت إلى قيام استثمارات في المنسوجات لدى بعض الدول العربية للاستفادة من حصصها في تلك الأسواق العقيدة، ففتحت أنشطتها.

وقال السيد عبدالرحمن السحبياني إن هناك أكثر من 135 اتفاقية ثنائية بين الدول العربية ومنصير التجارية الصرفة، ومنها ما يتضمن تحرير التجارة، وخاصة أن «الجات» تستثنى من حق الدولة الأولى بالرعاية فقط

الفتككات، ويحد أدنى ما يهدف إلى قيام منطقة تجارة حرة، ويستثناء كل من الكويت ومصر وموريتانيا، فإن الدول العربية الأخرى الأعضاء في الجات وعددها (6) لم تنضم إلى «جات» إلا أثناء أو بعد

استكمال جات 1994، والاتفاقيات الثنائية العربية عدا البضع منها، لا تهدف إلى تحقيق منطقة تجارة حرة، وبالتالي فهي موضع تساؤل، ومنطقة التجارة الحرة العربية 96،

تجيز لأعضائها التكامل فيما بينهم، بما يسبق البرنامج الزمني المتفق عليه، وهي تستطيع تبادل منافع الاتفاقيات الثنائية في نطاق التكامل العربي. لكن في هذا الصدد ووفق GATT يجب على الدول العربية الالتزام بتنفيذ منطقة التجارة الحرة.

أما على الصعيد العربي فإن المتغيرات جعلت الدول العربية أقدر على تحقيق التكامل عربياً ومنها:

الإصلاحات الاقتصادية والتقديرية والمالية والتقوية وإفراح المجال أمام القطاع الخاص، مما ساعدها على تحقيق قدر لا

بأس به من الكفاءة في مختلف المجالات، وإزالة العديد من العوائق التي كانت تعزل الجهود العربية المشتركة، واعتمادها على

الرسوم الجمركية في الإيرادات الحكومية وتغيير أسعار صرف العملات وقابلية التحويل النقدي وتسوية المدفوعات وتوضيح الأسعار وشفافية الأسواق وتحسين مناخ الاستثمار.

وأشار إلى أن المجموعة الأوروبية عندما بدأت منذ عام 1947 فإن جولة أورغواي التي بدأت عام 1986 وانتهت باتفاقيات مراكش في إبريل 1994 تختلف بشكل جذري من حيث عدد أعضائها، ومن حيث الأنشطة والسلع التي تغطيها إلى جانب ضيقها للتنفيذ والمتابعة بواسطة منظمة التجارة العالمية.

والدول العربية منها أعضاء في المنظمة الدولية حالياً ومنها من يفاوض على الانضمام، وليس هناك أي خلاف على أنها جميعها تصبح أعضاء والجميع سينال من آثار نتائج جولة أورغواي.

وبين السيد السحبياني أن اعتبار الدول العربية مستورد صاف للمنتجات الزراعية ونتيجة لمنع الدول المنتجة من دعم منتجاتها الزراعية، فإن الأسعار ترتفع، وعلى الأقل في المدى القصير تزداد قيمة فاتورة الاستيراد العربي من المنتجات الزراعية التي كانت مدعومة، أما على

المدى المتوسط والطويل، فإنه بالعمل المدروس الجاد يمكن تحويل تلك السلبية إلى إيجابية إذ كان العالم العربي، وحتى قبل عشرين سنة يشكو من أن المنتجات الزراعية المدعومة التي تغرق الأسواق وقفت حجر عثرة أمام استغلال إمكاناته الإنتاجية.

وتساءل: هل هذه الحجة تنفعني؟ مبيناً أن الواردات المدعومة من المصدر تحد من القدرة على الإنتاج والتسويق بشفافية وأسعار السوق، إذ إن الدعم يشوه هيكل الأسعار والتكاليف ويؤدي إلى المنافسة غير

المنافسة، لكن الدول العربية بدون تحقيق الاستقرار المنشود وتهئية مناخ الاستثمار الملائم، وانفتاح بعضها على بعض تجارياً ستظل مقدراتها على الحركة محدودة.

وقال: إن وزراء تجارة العالم يمثلون الدول الأعضاء (WTO) أعلنوا في ديسمبر من عام 1996 أنهم سيعملون على الإسراع بإزالة العوائق أمام صادرات الدول النامية

من المنسوجات. وهذا الموضوع كان مجال جدل بين الدول الصناعية والدول النامية، وبإطلاق حرية دخول الأسواق، ربما تتضرر بعض الدول العربية من ناحيتين:

على الدول العربية أن تتكفل للاستفادة من منافع الاتفاقيات الثنائية في نطاق التكامل العربي والالتزام بتنفيذ منطقة التجارة الحرة، وهذا مطلب عربي أكده ملوك رؤساء الدول العربية في قمة 23 يونيو 1996، كما أن المؤتمر السادس لسرجال الأعمال والمستثمرين العرب (وهو أكبر تجمع اقتصادي عربي دوري يعقد كل سنتين في إحدى العواصم العربية) أوصى بإقامة منطقة التجارة الحرة العربية باعتبارها المشروع الملزم لبناء التكامل العربي.

## المتغيرات العالمية والعربية والتكامل الاقتصادي العربي،

واستعرض السيد السحبياني أهم ما يمكن أن نمكسه المتغيرات العالمية والعربية على التكامل الاقتصادي العربي والاندماج مع العالم:

## على الصعيد العالمي،

\*- العولمة: إن تحرير التجارة الدولية

وعولمة الإنتاج عززت الاعتماد المتبادل، والدول النامية التي كانت تحاول أن تنتج للإحلال محل الواردات أصبحت نمورا اقتصادية، وتوجهت إلى الإنتاج نحو

التصدير، ولم يعد تحقيق الميزة في الإنتاج يعتمد على الوحدة الإنتاجية المغلقة، إنما انتقل إلى حساب التكاليف لمختلف مراحل الإنتاج ومكونات المنتج، مثال على ذلك،

الأجزاء التي يعتمد إنتاجها على البحث والتطوير والإبداع تحتفظ بها البلدان المتقدمة بما يحافظ على كفاءتها وأسعارها.

والمكونات كثيفة العمالة تبحث عن الموقع واخر العمالة المدرية منخفضة الأجور، والمكونات التي تعتمد بشكل أكبر على الطاقة

تبحث عن المكان الذي تتوفر فيه الطاقة بأسعار مناسبة وهكذا.

وأشار إلى أن انفتاح العالم أطلق حركة انتقال السلع والأنشطة الاقتصادية، لأنه يعطي حرية متزايدة لحركة التدفقات المالية والاستثمارات دون اعتبار للحدود

الموضوعية.

\*- رغم أن الاتفاقية العامة حول التجارة



الموضوع الرئيسي : السوق الشرق أوسطية  
الموضوع الفرعي : الموقف العربي : البدائل: السوق العربية المشتركة رقم العدد : ٣  
المصدر : (مجلة آفاق المستقبل تاريخ الصدور : مارس ١٩٩٨

الحق في استثناء بعض سلعها بإعفاؤها من الرسوم، ومن ثم طلبت جميع الدول الأعضاء تطبيق هذا الاستثناء على كم كبير من سلعها، إضافة إلى الأسباب السياسية والاقتصادية والتاريخية التي حالت دون قيام هذه السوق المصغرة بشكل فعال حتى الآن. ومن أبرزها صعوبة انتقال السلع بسبب القيود الجمركية والإدارية، إضافة إلى أن معظم السلع المنتجة يمكن الحصول عليها من خارج هذه الدول، وربما بسعر أقل.

واستعرض مدير عام جمارك دبي بعض المؤثرات الإيجابية التي من شأنها إخراج هذا المشروع إلى حيز الوجود في الوقت الحاضر ومن أبرزها:

الموافقة على إقامة «منطقة التجارة العربية الحرة»، حيث اتخذت القمة العربية التي عقدت في يونيو عام 1996 بالقاهرة قراراً اقتصادياً بإقامة هذه المنطقة، كما وافق وزراء الاقتصاد والتجارة العرب في اجتماعهم الذي عقد بالقاهرة، وترأسته دولة الإمارات العربية المتحدة في فبراير 1997 على قيام هذه المنطقة، على أن يكون تطبيقها اعتباراً من يناير 1998 ويتم إنجازها خلال عشر سنوات من هذا التاريخ، بحيث يتم تخفيض الرسوم الجمركية بشكل متدرج بنسبة 10% سنوياً، وبالتالي نجد أن اللغة العربية السياسية قد اتخذت القرار الاقتصادي المعبر عن الإرادة السياسية للدول العربية.

كما أن الندوة العربية حول التجارة والاستثمار «التي عقدت بالقاهرة في مايو 1997 وشارك فيها رجال الأعمال وخبراء الاقتصاد وكذلك المنظمات الاقتصادية، قامت بوضع آليات تنفيذية للإسراع بإقامة «منظمة التجارة العربية الحرة».

وكان د. معتمد سليمان، مدير إدارة الاستثمار والتجارة بجامعة الدول العربية، قد صرح أن الأمانة العامة بالجامعة تقوم حالياً بإعداد «قواعد معلومات» حول

بدأت عام 1958 اعتمدت على التجارة في تحريك نموها الاقتصادي، وكانت تجارتها البينية آنذاك حوالي 40% وهي في عام 1996 تزيد عن 60%. بينما تراوحت التجارة البينية في الدول العربية في الخمسينيات بين 2% و4% من تجارتها مع العالم، وفي السنوات الأخيرة تراوحت بين 8% و10% وتشير الإحصائيات إلى أن الصادرات العربية البينية تجاوزت 12 مليار دولار أمريكي، ورغم أنها نسبة متواضعة في حدود 8% فقط من إجمالي صادراتها، إلا أن المقارنة بالأرقام تخفي مكونات الصادرات العربية من النفط والمواد الأولية الأخرى، وإن أكثر من 20% من المنتجات المصنعة المصدرة عربياً و30% من الصادرات الزراعية تنجح إلى البلدان العربية. وبالتالي، فإن مقولة أن مشاكل الانسجام العربية هزيلة ومتواضعة، وعدم وجود سلع كافية يمكن تبادلها، في طريقها إلى الزوال. فالتجارة العربية البينية نمت في المتوسط منذ عام

1985 بقدر أكبر من نمو التجارة الخارجية العربية بصفة عامة 6% مقابل 4%.

وأضاف أن وجود المؤسسات المالية العربية ودورها المتزايد في تمويل الصادرات وضمانها، مثل صندوق النقد العربي والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي يساعد على تحقيق التكامل العربي المنشود.

كما أن توفر المعلومات من مصادر عربية وأخرى دولية، خاصة شبكة الإنترنت (Internet) غير الوضع السابق الذي كان يتسم بضعف تدفق المعلومات التجارية التي كانت حاجساً أمام محاولات التكامل العربي.

### الدكتور عبيد بوسـت

### إنهاء مناطق حرة ثنائية عربية، خطوة في الاتجاه الصحيح..

الدكتور عبيد صقر بوسـت/مدير عام دائرة الجمارك في دبي/ أكد أن قرار مجلس الوحدة الاقتصادية العربية الصادر عام 1964 الذي دعا إلى إنشاء سوق عربية مشتركة تناول أربعة مبادئ لقيام السوق، وهي تحقيق حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال، وتحقيق حرية تبادل السلع والمنتجات أو تحقيق حرية الإقامة والعمل والاستخدام وممارسة الأنشطة الاقتصادية وتطبيق حرية تجارة الترانزيت، حيث انضمت إلى السوق في ذلك الوقت سبع دول عربية فقط هي مصر، والأردن، وسوريا، والعراق، ولبنان، واليمن وموريتانيا. وقد قامت هذه الدول باتخاذ عدة قرارات لتفعيل السوق، ولكنها لم ترق لمستوى طموحات إنشاء السوق بصورة متكاملة.

وأضاف الدكتور بوسـت أن قرار إنشاء السوق ظهرت به عدة أوجه وصور منها: عدم توحيد التعريفات الجمركية في مواجهة العالم الخارجي، كما أعطى القرار للدول الأعضاء





الموضوع الرئيسي : السوق الشرق أوسطية

الموضوع الفرعي : الموقف العربي : البدائل: السوق العربية المشتركة رقم العدد : ٣

المصدر : (مجلة آفاق المستقبل تاريخ الصدور : مارس ١٩٩٨

الجمارك وقواعد منشأ السلع العربية، كما تعقد اجتماعات تنسيقية للمدراء العاملين بالجمارك، واجتماعات للجنة المفاوضات التجارية لوضع برنامج عملي لإلغاء القيود الإدارية وغير الجمركية تمهيداً لإقامة «منطقة التجارة العربية الحرة».

وأضاف أنه ما يشجع على إقامة هذه المنطقة الشاملة لجميع الدول العربية أنه في الآونة الأخيرة تم إنشاء مناطق حرة ثنائية بين مصر من جهة وكل من الأردن والمغرب وسوريا وليبيا وتونس، وأخيراً اليمن، من جهة أخرى، حيث ستكون هذه المناطق الحرة الثلاثية بلا شك نواة وبعثاً كبيراً للبدء في إنشاء «منطقة التجارة العربية الحرة».

كما أن قيام «منطقة للتجارة العربية الحرة» التي ستطبق مع بداية العام الحالي 1998 ستكون النواة الحقيقية والانطلاق للصحة والدافع القوي لقيام السوق العربية المشتركة التي تحضن جميع الدول العربية.

وقال إن وجود مؤسسات وهيئات عربية سيكون لها الدور الفعال في إنجاح السوق العربية المشتركة، بعملها في تيسير التبادل التجاري وتوفير المعلومات، عربية كانت أم دولية مثل: صندوق النقد العربي، وبرنامج تمويل التجارة العربية، والصندوق العربي للإنشاء الاقتصادي والاجتماعي، والذي قرر محافظوه أخيراً دعم القطاع الخاص مباشرة بدءاً بمبلغ 500 مليون دولار) ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية، المؤسسة العربية للاتصالات، وباقي منظمات جامعة الدول العربية، وكذلك المنظمات الإقليمية مثل منظمة الخليج للاستشارات الصناعية وغيرها.

وبين أنه ومن خلال منظمات الجامعة شهدت مسيرة العمل العربي المشترك توقيع أكثر من 12 اتفاقية اقتصادية منها اتفاقية التعاون الاقتصادي، اتفاقية الدفاع العربي

المشترك عام 1950، اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية عام 1957، اتفاقية السوق العربية المشتركة عام 1964؛ إتفاقية الترانزيت، إتفاقية تيسير التبادل التجاري بين الدول العربية، وإتفاقية حرية انتقال رؤوس الأموال العربية وغيرها تساعد على تنشيط بيع الأسلحة بين الدول العربية وكذلك تبادل المعلومات والخبرات.

ويرى الدكتور عبيد بوسن أن ظهور كتلتان اقتصادية عملاقة وما تبع ذلك من انتشار مبدأ العولمة، الأمر الذي حتم علينا أن نغفل ما يجري حولنا، لأن ظهور هذه التكتلات في السنوات الأخيرة التي تبلغ الآن ما يزيد عن 75 تكتلاً على مستوى العالم، أكثر من نصفها قام أثناء أو بعد جولة المفاوضات الأخيرة في أورجواي (جاءت 1994) منها: تجمع الولايات المتحدة وكندا والمكسيك، دول أوروبا الموحدة، دول أمريكا اللاتينية، دول جنوب شرق آسيا (الآسيان) تجمع ريودي جانيرو، تجمع دول المحيط الهندي وغيرها، وآخر شيء بعد له من الآن هو إنشاء منطقة التجارة الحرة بين كل من الولايات المتحدة وأوروبا بحلول عام 2010 ذلك، مما يحتم على العرب ضرورة التفكير بكل جدية في تكتلهم الاقتصادي متمثلاً في السوق العربية المشتركة، وخاصة أنهم يمتلكون مقومات نجاحها من وحدة اللغة والدين والأرض والعلاقات والتقاليد والقيم والموقع الاستراتيجي الذي يربط بين قارات العالم القديم، إضافة إلى أن مساحة العالم العربي خالياً حوالي 14 مليون كيلو متر مربع أي تعادل 10% تقريباً من مساحة العالم، ويبلغ عدد سكانه ما يقرب من 255 مليون نسمة، وذلك يمثل سوقاً كبيراً واعداً، والمعروف أن أي تكتل اقتصادي يعطي قوة تفاوضية أكبر مع باقي التكتلات، في عالم أصبح يطلق عليه الآن «عالم التكتلات».

إن معظم الدول العربية تبنت في الآونة

الأخيرة مبدأ الإصلاح الاقتصادي وكثير منها استكمل البنية التحتية، لاسيما إنشاء البورصات التي كانت آخرها بورصة الدوحة، وسعيها بورصة الإمارات ومورقة صنعاء، والأمر يتطلب أيضاً الإقدام على المزيد من الخطى الجادة للإصلاح الاقتصادي، في الوقت ذاته فإن الدول العربية كافة مطالبة بالسعي لتقريب مؤشراتاتها الاقتصادية، خصوصاً فيما يتعلق بمعدلات النمو وعجز الموازنات وعجز ميزان المدفوعات ونسبة الدين والقيود المفروضة على التجارة البينية العربية وتجارتها الخارجية، كذلك تطوير وتعديل القوانين الاقتصادية، وصيغة خاصة قوانين الاستثمار كي تتفق مع التطورات الاقتصادية الدولية والاقتصادية خصوصاً أن السوق العربية حالياً لا تلتمس سوى 1% من إجمالي حركة رأس المال بالأسواق العالمية الناشئة، وبالتالي فإن تعديل القوانين سيعمل على رفع جميع القيود الجمركية والإدارية والكمية، والتي ستؤدي بدورها إلى تطوير الأسواق المالية العربية وتشجيع القطاع الخاص للقيام بدور أكبر في النشاط الاقتصادي، الذي لن يقتصر على التبادل السلمي فقط إنما يمتد إلى مجالات السياحة والخدمات والتعليم، الأمر الذي سيساهم في جذب الاستثمارات الخارجية، خاصة الاستثمارات العربية المهاجرة للاستثمار في الوطن العربي (النهوض بالتنمية) حيث تنتظرها فرص الاستثمار الواعدة كتنطوي برامج الخصخصة والتركيز على الصناعات الإنتاجية، إضافة إلى الصناعات الاستهلاكية وتشجيع البحث العلمي ووضع ميزانيات خاصة به، والعمل على جذب عِلْمائنا من الخارج، والقيام بوضع خطط للتنمية الحسية.

وأضاف الدكتور بوسن أنه إن يتم انجاز هذه السوق ما لم تتوفر الزوايا الصادقة،



الموضوع الرئيسي : السوق الشرق أوسطية  
الموضوع الفرعي : الموقف العربي : البدائل: السوق العربية المشتركة رقم العدد : ٣  
المصدر : (مجلة) آفاق المستقبل تاريخ الصدور : مارس ١٩٩٨

## د. فاطمة الشامي

### توجه العالم العربي نحو الاقتصاد أولاً بدلاً من الأيديولوجية، سيؤدي إلى إقامة السوق العربية المفتوحة

الدكتورة فاطمة سعيد الشامي/قسم الاقتصاد بكلية الإدارة والاقتصاد بجامعة الإمارات العربية المتحدة أكدت أن السوق العربية المشتركة هي حاجة قومية يقدر من هذا السياق إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية راعية مؤتمرات القمة الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA) أعلنت أن ضالة التجارة البينية وفرص الاستثمارات بين الدول العربية التي لم تزد على نسبة 5% من الناتج المحلي لهذه الدول ، بغرض وجود إطار أوسع يشمل «إسرائيل» ودولاً أخرى غير عربية، لتشكيل كتلة اقتصادية يمكن للعالم أن يتعامل معها اقتصادياً، ومعنى آخر فإن غياب السوق الغربية المشتركة يصبح مبرراً وعذراً مقبولاً لإدخال كهنات أخرى غير عربية في النسج الاقتصادي للمنطقة ومنح هذه الكهنات مواقع مميزة.

وأضافت أن التنسيق والتعاون والتكامل الاقتصاديان يعتبران من الأدوات الأساسية في التنمية. وقد تبين أن الأول حول الأطر التي يمكن التنسيق من خلالها ، والسبب أن هذا التنسيق يفرض بدوره تغييرات اقتصادية وسياسية واجتماعية على المستويين المحلي والعالمي. وقد تم تحديد خمس صيغ للتحرك العديدة من سياسات التنسيق الاقتصادي. وكل هذه الصيغ له خصائصه ومميزاته ومتطلباته أبسط هذه الصيغ أو المرحلة الأولى من مراحل تنسيق السياسات الاقتصادية تكون من خلال إنشاء مناطق التجارة الحرة.

وعدم تغليب المصلحة القطرية على المصلحة العامة. والعنصر الأهم في وقتنا الحاضر يتمثل في توفير الإرادة السياسية العربية، مشيراً إلى أن الدعوة الحالية التي يتبنها بعض القادة العرب، وكبار المسؤولين من وزراء ومجالس شعبية تشكل مطلباً عاماً باتجاه توفير الغطاء السياسي واليد في إنجاز السوق باتخاذ القرار السياسي.

ودعا إلى ضرورة توجيه دعوة لعقد قمة اقتصادية عربية للدول المقتنعة بفكرة السوق العربية المشتركة والمستعدة للبدء فوراً في اتخاذ خطوات جادة لتحقيقها وطالب بأن تكون دول إعلان دمشق الذوات الحقيقية التي تدعم السوق العربية للتفاهم الواضح بين دولها الثماني، وهي دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، إضافة إلى مصر وسوريا، وخاصة أنه سوق لهذه الدول وضع خطط اقتصادية بالغة الأهمية نظراً لما تتمتع به من إمكانيات تساعد على تحقيق التكامل فيما بينها.

وأشار إلى وضوح ومنطقية دعوة وزراء خارجية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في اجتماع دول إعلان دمشق إلى تكوين لجنة خبراء من مصر وسوريا، لدراسة النظم والإجراءات التي اتبعت في تجربة دول مجلس التعاون للوصول إلى نظم مقاربة، وقد أعطى وزراء خارجية دول إعلان دمشق مهلة لهذه النظم الأساسية اللازمة لقيام سوق عربية مشتركة تشمل كافة الأطراف العربية.

وأكد أن سبل نجاح السوق العربية المشتركة متوافرة بدرجة أكبر من نجاح ما يسمى بالسوق الشرق أوسطية ، التي يكتنفها الكثير من المعضلات والتعقيدات السياسية.

(Free Trade Areas) وهي تتضمن إزالة الحواجز الجمركية أمام انتقال السلع بين الدول المعنية. والمرحلة الثانية هي إقامة اتحاد جمركي (Customs Union) وعده تضيف إلى سابقتها تبني سياسة جمركية موحدة إزاء العالم الخارجي من قبل الدول الداخلة في هذا الاتحاد. والمرحلة الثالثة هي قيام السوق المشتركة (Common Market) وهذه تتضمن بالإضافة إلى ما سبق تحرير انتقال كافة عناصر الإنتاج بين الدول الأعضاء وتشجيع التخصص وتنسيق السياسات باتجاه التكامل، وهنا يتم الانتقال إلى المرحلة الرابعة، وهي قيام الاتحاد الاقتصادي (Economic Union) وتتميز هذه المرحلة بمزيد من التناغم والتنسيق والتعاون بين السياسات الاقتصادية والاجتماعية أيضاً، وفي المرحلة الخامسة تعمل الدول الأعضاء على قيام الاتحاد الوطني الأعلى (Super National Union) ويتولى هذا الاتحاد تنسيق جميع السياسات الاقتصادية والاجتماعية والمالية والتفدية بين الدول الأعضاء مع أن التكامل والتنسيق والتعاون الإقليمي يحتاج إلى مقومات سياسية وثقافية واجتماعية متقاربة فإن المقومات الاقتصادية تظل هي العامل الرئيسي.

وأشارت إلى أنه في عام 1962 تم توقيع اتفاقية الوحدة العربية، وفي عام 1964 تم الإعلان عن قيام السوق العربية المشتركة، ويتضم خمس دول هي: مصر والأردن والعراق وسوريا والكويت. وقد بقيت هذه السوق حياً على ورق لأسباب عديدة أبرزها:

١- الإعتبار على العالم الخارجي تجارياً، إذ إن معظم الدول العربية تستهلك ما ينتجه العالم الخارجي ويذهب ما نسبته 90% من صادراتها إلى الخارج، ورغم تزايد التجارة البينية في السنوات الأخيرة ، فإن الصادرات البينية لم تتجاوز ما نسبته 10,5% والواردات لم تزد على 9% خلال الفترة من 1990 إلى 1995 (راجع الجدول)



الموضوع الرئيسي : السوق الشرق أوسطية  
الموضوع الفرعي : الموقف العربي : البدائل: السوق العربية المشتركة : رقم العدد : ٣  
المصدر : (مجلة آفاق المستقبل)  
تاريخ الصدور : مارس ١٩٩٨

الأموال العربية باتجاه الخارج، للمضاربة أو شراء سندات الخزينة في دول أخرى، حيث إن الأرباح الفاتحة عن هذه الاستثمارات يصيبها التناقص

إضافة إلى أن الأمن الغذائي، الذي لم يعد متاحاً، هو شعور حقيقي، ينتج عن الضغوط التي يمكن أن تفرض على هذا العالم لتقديم تنازلات سياسية واقتصادية غير استخدام الحاجات الأساسية للزيادة لهذا العالم، ونمو وتحديث وسائل الاتصالات والمواصلات سواء داخل الدول أو فيما بينها، وهو ما يسهل عمليات الاتصال براً وبحراً وجواً.

وانحطت المكتورة فاطمة الشامي حديثها قائلة إن العالم العربي، ومنذ نهاية الحرب الباردة، لم يعطى لالاقتصاد وليس للأيديولوجية ولا للشهاسة الأولوية المطلقة، وقد توجّهت منفي لابد أن يؤدي في نهاية المطاف إلى قيام السوق العربية الواحدة على الأقل في هذا الألفية.

رغبتهما في قيام هذه السوق وتسايل المكتورة فاطمة: هل يمكن السوق المرتفعة مقومات النجاح؟ مشيرة إلى أن:

\*- المقومات التي يمكن أن تبني هذه السوق هي عوامل متكاملة، وليست متنافسة، مما يجعل قيام تجارة بحرية مسالمة، بصورة خصوصاً مع وجود قوة شرائية عالية، مما يعزز الطلب على السلع ووجود فوائض نقدية من دخل النفط يمكن تحويلها للمساهمة في مشاريع إنتاجية ذات مردود عالٍ نظراً لاتساع السوق.

\*- العوامل الاجتماعية والثقافة والحضارية المشتركة بين أهل السوق الواحدة تجعل من انتقال العمالة بين هذه الدول مسألة طبيعية لا تؤدي إلى الصدمة التي يحدثها تمايز وتناقض الثقافة والتقاليد والعادات.

\*- الأوضاع الاقتصادية السائدة في عالم اليوم لم تعد تشكل حوافز كبيرة لدفع رؤوس

\*- خوف الدول الفقيرة من فقدان سيطرتها على سياساتها المحلية، وتزعزع بعض الدول الأقوى لغرض سلطتها السياسية.

#### الخلاصات والتوصيات السياسية المحدودة والأيدولوجية.

وأكدت دفاطمة على أنه بالرغم من أن هذه العوائق مازالت قائمة، إلا أن هناك مستجدات عالمية ومحلية باتت تفرض قيام هذه السوق، في طلبعتها أن العالم بدأ يتحول إلى كتل اقتصادية، وأنه بالمقابل، يفرض قيام كتل بإمكانه أن يتعامل معها. ولعل هذا ما دفع الرئيس المصري حسني مبارك إلى الإعلان في سبتمبر - أيلول 1997 عن قيام السوق العربية المشتركة خلال العام الجاري، وهي تضم خمس دول: الإمارات العربية المتحدة، مصر، والأردن، والسعودية، ولبنان، تمهيداً لتوسيعها في المستقبل، كما أن قيادات عربية أخرى في طليعتها سوريا وعمان أعلنتا عن

#### نسبة الصادرات والواردات البيئية بين الدول أفريقية

	1995	1994	1993	1992	1991	1990	
الصادرات	5	10.5	10.0	9.9	10.2	10.0	
الواردات	8	9.0	8.7	8.9	8.6	8.8	

المصدر: تم احتساب النسب من التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 1996.



# السوق العربية المشتركة وتحديات العولمة

بقلم : عبد العظيم محمد عطشى \*

العربية لتنمية الثروة الحيوانية (١٩٧٧). كما اثمرت جهود العمل العربي المشترك في إنشاء عدة مؤسسات تمهيلية لها مكنتها العالمية ومساعدتها العربية اللبوسه فضلا عن اتساع نشاطها ليطمح دول افريقيا واسيا وهي الصندوق العربي للامانة الاقتصادية والاجتماعي. الصندوق الكويتي للتنمية. الصندوق الكويتي للتنمية. الصندوق السعودي. البنك الاسلامي للتنمية. صندوق اول وطني. الصندوق العراقي. صندوق الوبك. المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا. وقد قفبت هذه الصناديق مروض للدول العربية تزيد عن ٣ مليار دولار امريكي في عقدي السبعينات والثمانينات كما اثمرت هذه الجهود على إنشاء مجموعة من المشروعات العربية المشتركة حالف بعضها نجاحات كبيرة وان كان البعض الاخر قد تعثر لأسباب سياسية أو اقتصادية تدفع الى عدم تولف مقومات البنية الاساسية والقانونية.

مما سبق يتضح ان العمل الاقتصادي العربي المشترك يمتلك رصيد من الممارسات التي يمكن ان تعمل كروافد تصب في السوق العربية المشتركة وتنشط التجارة البينية العربية لتحقيق مساهمات جادة في دفع عجلة النمو الاقتصادي في الدول العربية ولتجاوز الاوضاع الاقتصادية العربية التي تعكس انخفاض معدلات التبادل التجاري العربي الى نحو برنامج ما بين ١٠/٨ في المئة من اجمالي التجارة الدولية العربية مقابل ٥٠ في المئة مع أوروبا هذا وقد بلغ اجمالي الصادرات غير النفطية من العالم العربي نحو ٣٣ بليون دولار في عام ١٩٩٥ وهو رقم يقل عن اجمالي صادرات دولة واحدة مثل فنلندا في ذات العام (١٩٩٥ بليون دولار) والتي يبلغ عدد سكانها ٥,١ مليون نسمة كما بلغ اجمالي الصادرات الفلاحية فيها ١٢٣ بليون دولار في عام ١٩٩٥ وهي تمثل ٢,٨ في المئة من اجمالي الصادرات العالمية في ذلك العام ولم يتجاوز معدل النمو السنوي للصادرات العربية عن ١,٥ في المئة سنويا خلال الفترة (١٩٩٥ - ١٩٩٠) وما قبل كثيرا عن المتوسط الذي سجلته الدول النامية كمجموعة في عام ١٠ في المئة وتقدر حجم الاموال العربية المستمرة الخارج بنحو ٨٠٠ بليون دولار (عند اثنى التقديرات لها) وهو رقم يفوق معدلات الاستثمار الفخري لأي منطقة أخرى من العالم مقابلما كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي (بمعدل الاستثمار من دول مجلس التعاون الخليجي نصف هذه الاستثمارات) وعلى الرغم من ان بعض الدول العربية تعاني عجزا في موازناتها العامة وحساباتها الجارية خلال السنوات الماضية فان البعض الآخر قطع شوطا في تصحيح المسار الاقتصادي بما يواكب التحولات العالمية، وتحقق نتائج ايجابية في تخفيض معدلات التضخم والبطالة وتهيأت فرص الاستثمار في مجالات الزراعة والصناعة والسياحة مما يشجع الاستثمارات العربية على التوسع في المنطقة العربية واسيا وان المشروعات التي عرضت في مؤتمر القاهرة الاقتصادي في نوفمبر ١٩٩٦ نوضحت بجلاء جدوى الاستثمار في معظم الدول العربية في جذب الاستثمارات من خارج المنطقة العربية على كثر من الانشطة الاقتصادية والتنمية في مصر، وتونس، والرب، والارن وغيرها.

وسوف يتيح تحسين الاستثمارات العربية وتوظيفها في مجالات الاستثمار المتاحة بزيادة هائلة الانتاجية واستخدام التقنيات العالمية في تحسين جودة المنتجات السلبية والخدمية وفقا للمعايير والمعايير الدولية بما يتيح للاقتصادات العربية مزيدا من الاندماج في الاقتصاد العالمي وزيادة القدرة التنافسية المنتجة العربية في غزو الامكن العالمية من جهة وزيادة حجم التجارة البينية العربية مع جهة اخرى وهو الامر الذي يمكن دعمه عن طريق المشروعات العربية المشتركة التي يكون للقطاع الخاص دورا فعالا عن طريق الاستثمار بان القوة الاقتصادية العربية تشكل حصنا مدينا لحماية الامن السياسي والاجتماعي للدول العربية كقطة من مطلق ان عالم اليوم تخاض فيه الحروب من خلال اسلوف الصادرات والاقتصادية لا بالذلف والبطارات وقد حققت دول جنوب شرق اسيا وامريكا اللاتينية، والبريا الشرقية في التكون من التوجهات السلبية الى تلك الدوافع الاقتصادية والتي لم يعد بوسع الدول العربية التخلت عن الحلقا بل ضمن الربك المالي في هذا المضمار.

ان التحولات المتسارعة التي يشهدها العالم في الوقت الراهن تفرض واقعا مختلفا تماما عن تلك التغيرات التي شهدت ميلاد الحديث عن السوق العربية المشتركة والتي ترجع الى قرار مجلس الوحدة الاقتصادية العربية في عام ١٩٦٤ والذي تصافرت عوامل هيكلية على عدم قابلية الاساليب التي اتخذت في سبيل انزازه فضلا عن غياب الأجهزة والمؤسسات القادرة على تحمل تبعات التنفيذ ومن السمات الرئيسية للتحولات التي يمر بها العالم اليوم صيانة نظام عالمي جديد يتميز بتحرير وتكامل اسواق السلع والخدمات ورأس المال، وقد ابدت التطورات التي تحدثت في الصناعات الثلاث الكبرى وهي الكمبيوتر والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في احداث ثورة جديدة في ربط العالم كله وتحويله الى مايلحق عليه بالقرية الكونية الصغيرة، كما ساهمت شبكة الانترنت وقنوات التلفزيون الفضائية، وغيرها من وسائل الاتصال الازلي في اعادة صياغة سلوكيات الجيل الجديد من الشباب على امتداد العالم. ويرى البعض في العولمة بانها شكل من اشكال التحولات التي تخضع مصالح الدول الكبرى والشركات العملاقة في الوقت الذي تدعم فيه الدول النامية من الاستفادة مما تستمتع به من مزايا تنافسية.ومهما اختلفت الآراء حول النظم الجديد وما ينطوي عليه من ايجابيات وسلبات فن العولمة أصبحت حقيقة واقعة، حيث نجد ان ٩٠ في المئة من دول العالم قد انضمت تحت مظلة منظمة التجارة العالمية وتقوم بتحرير اقتصادها وفتح اسواقها لليلة لمام حركة وتدفق رأس المال عالميا، وقد تحققت أعلى معدلات النمو في الدول التي نجحت في تحقيق اكبر قدر من الاندماج في الاقتصاد العالمي، كما ان الدول التي تدار ان تبقى خارج الخارخ اجمالي جديد نفسها خارج دائرة التقدم وبخضع اقتصادها للتهديد.والتيه بالان مازل الدول العربية تستمر استحداث المستقبل والاندماج في الاقتصاد العالمي من خلال مشاركة فعالة في للتغيرات السياسية والاقتصادية والتقنية المرتبطة به وقد تطور القاعدة الاقتصادية العربية وتحقيق الاندماج والنمو ودفع الامعة الاقتصادية محورا رئيسيا في حركة الحياة الافراد والمؤسسات ان ينظر الى التكامل الاقتصادي الاقليمي باعتباره طهوه متكاملة وملازمة للعولمة. ومن هنا تصبح الخطوات الجادة نحو احياء السوق العربية المشتركة، وقام صناع القرار السياسي في الوطن العربي في معايشة التحولات الحاصية للعولمة باعتبارها اختيارا امضا على نهج. ولر سياسات التحرر والاصلاح الاقتصادي متدبر وبالضرورة الاضواء تحت مظلة قطاع الاقتصادي عربي يحقق النافع المشتركة والتفدية بين الدول العربية، وان يخطو القطار الخاص العربي نحو تدعيم فرص الاستثمار في اطار من الثقة والناجح الاقتصادي الذي يضمن دفع الاستثمارين بما يعمل على الاندماج على نحو اوسع السوق العربية المشتركة بمعقوم واقع العالم الجديدة نتيجة للتدرك للتسارعة التي لاتتبع للكتابات الصغيرة منفرده ان تلاقق تلك التلاططات.

السوق العربية المشتركة. الضرورة. والامكانية.

تنطلق دعوة الرئيس حسني مبارك في شان السوق العربية المشتركة من الواقع العالمي الجديد كضرورة وعظمة اساسية للتنسيق والتكامل والتدوير الاقتصادي العربي الذي يقوم على خلفية مرجعية وممارسات تطبيقية اسفرت عن وجود كليات بنيانية يمكن الاستناد اليها والاعتماد بها واعادة هيكلتها وتوظيفها لاداء وتنشيط السوق العربية المشتركة، ومن اهم هذه المؤسسات صندوق النقد العربي الذي نشأ في عام ١٩٨٧ برسام مال قدره ٢٥٠ مليون دينار عربي حسابي تم زيادته الى ٣٢٦ مليون دينار عربي حسابي في عام ١٩٩٨ يفرض تسهلات تمويلية مخصصة وقصيرة الاجل للدول الاعضاء ٢٠٠ دولة. المساهمة في تمويل اعذر الكلي في موازن المتدويرات. وتقدم اليوننة القفوية للائحة والنقدية والضريبة في الدول الاعضاء والتنسيق بين السياسات المالية والنقدية لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي كما نشئت الشراكة للاستثمار والبنسبة العربية لضمان الاستثمار. وفي مجالات الزراعة والامن الغذائي اشتمت عدة كليات عربية من امهاا المركز العربي لدراسات المناطق الجافة (١٩٧١)، والنظفمة العربية للتنمية الزراعية، ١٩٧٢ والهيئة العربية للاستثمار والامانة الزراعي (١٩٧١)، والشركة





الموضوع الرئيسي : السوق الشرق أوسطية  
 اسم كاتب المقال : عبد العظيم محمد  
 الموضوع الفرعي : الموقف العربي : البدائل: السوق العربية المشتركة رقم العدد : ١٠٦٣٦  
 المصدر : السياسة الكويتية تاريخ الصدور : ١٩٩٨/٧/٥

● برنامج تمويل التجارة العربية كدولة لدعم السوق العربية المشتركة.  
 نشأ برنامج تمويل التجارة العربية عام ١٩٨٩ بهدف توفير التسهيلات التجارية بين الدول العربية بما يعزز للتجارة البينية العربية والقرارات الإستراتيجية والتنافسية المنتهية بالصدور العربي وذلك من خلال تقديم خطوط ائتمان متكلفة مناسبة.  
 كما يسعى البرنامج إلى توفير المعلومات للمصدرين والمستوردين، والإمكانيات الكامنة في الأسواق وحرص تطويرها والاستفادة منها وبلغ رأس مال برنامج تمويل التجارة العربية البينية للصرح به ٥٠٠ مليون دولار أميركي تساهم فيه ٣٦ مؤسسة عربية تتبع ثلاث جهات هي مؤسسات التمويل العربية المشتركة، «البنوك العربية»، والمؤسسات المالية والصرفية الدولية الأجنبية والمشتركة، «لحام المصارف العربية الفرنسية U. B. A. Fâ». وقد قرر مجلس إدارة البرنامج في مارس ١٩٩١ تكوين احتياطي طوارئ غير قابل للتوزيع على أن يتم إيفاء التمويل لهذا الاحتياطي عندما وصل رصيده إلى ٢٥ في المئة من رأس مال البرنامج، وتقتصر الاستفادة من موارد البرنامج على المصدرين والمستوردين من الدول العربية في السلع المؤهلة لإعادة التمويل من قبل البرنامج وهي السلع ذات النشأ العربي التي يتم إنتاجها أو تصنيعها في دول عربية من مواد أولية وعناصر إنتاج أخرى ناشئة فيها أو في أي دولة عربية أخرى أو إذا بلغت القيمة لزيادة فيها في الدول العربية الأخرى العينية ٢٠ في المئة أو أكثر، وقد بلغ عدد الوكالات الوطنية المعتمدة لدى البرنامج ٥٦ وكالة مؤهلة عربية ١٨ دولة عربية حتى نهاية عام ١٩٩٥ وقد تم التوصل خلال عام ١٩٩٥ لتمديد مشروع التعاون بين برنامج تمويل التجارة العربية والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة UNDP لفترة ثلاث سنوات يتم خلالها تنفيذ المرحلة الأخيرة من بناء شبكة معلومات التجارة العربية على المستوى الإقليمي للدول العربية بصورة متكاملة.

علماً بأنه تم خلال عام ١٩٩٥ تنفيذ خطة إستراتيجية مسرعة Accelerated Plan تهدف إلى ربط المركز لؤ. سي الشبكة مع عدد محدود من نقاط الارتباط الختارة في الدول العربية توفير لديها التطلبات الفنية، والاستثمارات التقنية المطلوبة للربط، وتضم كل من البنك المصري لتنمية المصارف، والبنك التجاري الأردني، ومركز النهوض بالمصارف التونسية، وغرفة تجارة وصناعة دبي، ومجلس البحرين للترويج والتسويق، ومصرف الاعتماد اللبناني، وذلك في إطار بث المعلومات للمستفيدين في كل من مصر، والأردن، وتونس، ودولة الإمارات العربية المتحدة، والبحرين، ولبنان، ويتوقع انضمام بقية الدول العربية إلى الشبكة بما يمكنها من تاحة خدماتها للمتفاعلين بالتجارة في جميع الدول العربية. وقد نظمت إدارة البرنامج ندوات تعريفية وزيارات ميدانية لبعض الدول العربية لهذا الغرض.

قوة الدفع العربية نحو السوق المشتركة .

ان القرارات التي اتخذها مؤتمر القمة العربية في يونيو ١٩٩٦ بشأن السوق العربية المشتركة وتيسير التبادل التجاري العربي، وكذلك ترجمة هذه القرارات إلى واقع من خلال التوجهات الجادة لدول إعلان دمشق، مصر، وسورية، وبول محاسن التعاون الخليجي في هذا الشأن والتي دخلت في قرايات وزراء الخارجية في اجتماعهم الأخير في اللاذقية في يونيو ٩٧ بشأن السوق المشتركة ومنطقة التجارة الحرة لدول الاعلان واعتبار الباب مفتوحاً امام جميع الدول العربية، انما يعكس قوة الدفع العربي وديناميكية التشارك التي تتطلبها مخرجات الأحداث العالمية، ومن هذه الحصيلة للعمل العربي المشترك، وكذلك جهود اللجان العليا المشتركة في إطار العلاقات الثنائية بين بعض الدول العربي. رئاسة ملوك وروساء الدول العربية أو روساء الوزارات أو من ينوب عنهم والتي تستهدف تدعيم وتنشيط الاستثمار المشترك والتبادل التجاري، يمكن إعادة صياغة وهيئة التوجهات العربية للسوق العربية المشتركة في إطار النظام العالمي الجديد باعتبار أن العولمة والتكامل الإقليمي يكلمان بعضهما البعض وأن أول خطوة جادة في هذا الاتجاه هي التعاون العربي في بناء هذا السوق على أسس واقعية تستفيد من التجارب السابقة ومن مبررات مغايرة ان التعاون الاقتصادي وحده هو الكفيل في إيجاد تكتل اقتصادي عربي ذو وزن وتكامل سياسي على النطاق العالمي، يتيح للدول العربية أن تحتل مكانة الألائق ضمن التحولات العالمية الجديد.

☆ المستشار الاقتصادي في الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية والمستاذ الاقتصاد الزراعي بجامعة القاهرة - فرع الفيوم.



الموضوع الرئيسي : السوق الشرق أوسطية  
الموضوع الفرعي : الموقف العربي : البدائل : السوق العربية المشتركة : رقم العدد : ٢٣٦٣  
المصدر : العالم اليوم  
تاريخ الصدور : ١٩٩٨/١١/٣

# 10 ركائز لإقامة سوق عربية مشتركة

□ كتيب - دينا جميل :

في ظل الاتجاه العالمي نحو إزالة التكتلات الاقتصادية، يبرز تساؤل مهم أين يقع الوطن العربي من هذه التكتلات وهل تستطيع الدول العربية الوقوف والمنافسة مع هذه الكيانات الاقتصادية الكبرى؟

وحول تجربة السوق الأوروبية المشتركة وكيف يمكن الاستفادة منها لإقامة سوق عربية على نفس النسق ظهرت مؤخرا دراسة الدكتور رافع غنمي الشيخ استاذ التاريخ الحديث والمعاصر وعميد معهد الدراسات الأسوية بجامعة الزقازيق بعنوان "السوق العربية المشتركة في ضوء تجربة السوق الأوروبية المشتركة".

في البداية تؤكد الدراسة على أن إنشاء السوق الأوروبية المشتركة لها تأثيرها على النظام الإقليمي العربي، فمن التوجه الاستراتيجي يشغل الاقليم العربي منطقة الجناح الجنوبي لأوروبا الغربية وله معها علاقات ثقافية وتاريخية معقدة، ومن الزاوية الاقتصادية فإن أوروبا الغربية هي أكبر شريك تجاري واقتصادي للوطن العربي، وبين الإقليميه روابط متنوعة جاء بعضها من خلال السياسات التوسعية للجامعة ومن خلال الحوار العربي الأوروبي، والحوار الأوروبي والغربي، ونتيجة لهذه التفاعلات كلها فإن الثقة الكافية للجامعة الأوروبية الاقتصادية وسياسيا لابد وأن يكون لها انعكاساتها المهمة والاستراتيجية والسياسية والاقتصادية على النظام العربي.

وتشير الدراسة إلى أنه لا ملامح للبلد من حيث بدأت تجربة السوق الأوروبية المشتركة التي مضى على انضمامها واحد وأربعين سنة من 1957 إلى 1998، وذلك لأن للتأخر الحالي يدعو إلى التمثل والانضمام في المصالح الاقتصادية والثقافية والسياسية بين الاقطار المختلفة والاقطار العربية قد خلت خطوات متقدمة على الطريق.

وتعرض الدراسة لجموعة من الركائز التي يمكن الاستفادة منها لوضع خطوات إقامة سوق عربية مشتركة

هذه الركائز هي :

١- وجود البترول كعامل حاسم في النشاط الاقتصادي العربي حاليا ومستقبلا سواء المنتج والمصدرة للبترول أو بالترتيب للاقطار الأخرى غير المنتجة لإطلاق أو المنتج بكميات غير تجارية، حيث تستفيد تلك الاقطار الأخيرة من البترول من صور مكونات وتحويولات المصالح

في الاقطار البترولية، والتجارة والسياحة والاستثمارات الباصرة، ومازالت الاقطار العربية حتى في مجال البترول في حاجة إلى مزيد من التنسيق حتى تصل إلى التكامل الذي هو أساس إقامة سوق عربية مشتركة.

ثانيا : انخفاض أسعار البترول في الثمانينات من القرن العشرين أضر بالوقوف المالي للاقطار العربية سواء المنتجة للبترول أو غير المنتجة ومن ثم كان عليها جميعا لفتح سياسة مالية تتعامل هذا النقص في الموارد، باستحداث مشروعات استثمارية في مجالات الصناعة والزراعة والتجارة وغيرها في إطار من التكامل العربي.

ثالثا : الاستثمارات العربية وميزتها في الدول الأجنبية بسبب عدم قدرة الطائفة الاستيعابية للاقطار البترولية على امتصاص الأموال العربية المتزايدة والطلب لتأمة للتأخر الجانب للاستثمارات العربية في الاقطار العربية.

رابعا : ازدياد وضو التلح للطل العربي في البترول والغاز وفي الزراعة والصناعة وغيرها يتطلب التكامل مع الاقطار العربية فيما بينها لتتصرف هذه المنتجات المتزايدة من طريق وضع سياسة تكاملية تساعد على سهولة لتدفق السلع الاقتصادية بين الاقطار العربية.

خامسا : الاستفادة من التجارب العربية مع الدول الأجنبية اليابان، الولايات المتحدة الأمريكية، الهند، كوربيا الجنوبية، وغيرها في محاولة لتفضيل المنتجات العربية أولا قبل السلع الأجنبية، والتنسيق العربي مع السلع والمنتجات العربية الاقتصادية بحيث يتم تداولها في السوق العربية بمرور متلفض بعكس تباينها مع الدول الأجنبية أسوة بما تفعله السوق الأوروبية المشتركة.

سادسا : تطوير وتدعيم دور صندوق النقد العربي لإقراض الاقطار العربية للمساعدة لإقامة مشروعات استثمارية بدون شروط مجحفة كالتي يفرضها صندوق النقد الدولي، ولكن من طريق خطة ملق عليها في عملية الإقراض وفي المشروعات الاستثمارية بما يمنع تكرار السلع التي تتجهها اقطار عربية بوفرة وما يساعد على التكامل في المنتجات.

سابعها : تطوير عمل المؤسسة العربية لضمان الاستثمار التي تستهدف توفير الضمانات للمستثمرين والمصدرون العرب، وتشجيع انتقال رموس الأموال العربية فيما بين الاقطار العربية في إطار خطة تستهدف إقامة سوق عربية مشتركة.

ثامنا : تطوير عمل مؤسسات التنمية العربية التطورية والإقليمية بحيث تزيد نسبة ما تقدمه للاقطار العربية عن 58% التي تقدمها سنويا للاقطار العربية للمساعدة للمعونة مع تقليل المعونات الأخرى للاقطار الأخرى لأن التكامل العربي له الأولوية من هذه المؤسسات التنموية العربية.

تاسعا : التجارة العربية البينية في حاجة إلى مزيد من الاهتمام لأنها مازالت ضئيلة وتعكس في شكايتها اقتصادها أية إمكانات أو احتمالات حقيقية للزيادة والتطور في اتجاه قدر معقول من التعارف أو التنسيق التجاري بين الاقطار العربية.

إن ضعف التبادل التجاري بين الدول العربية يعكس حقيقة موضوعية لا يمكن إنكارها أو التغافل من شأنها، سواءها أن الاقطار العربية تحقق تكاملا فرادى مع السوق الرأسمالية الدولية، وإنها حريصة على هذا التكامل كاستراتيجية بعيدة المدى تحقق مصالح نظم الحكم ومراكز لتأخذ القرار فيها.

عاشرا : التركيز على الوحدة الثقافية العربية التي تربط بين أبناء الاقطار العربية فالعرب جميعا يتكلمون لغة واحدة هي اللغة العربية ومعظم سكان الاقطار العربية يدينون بالدين الاسلامي، والعرب جميعا عاشوا أحداثا تاريخية واحدة، ولهم عادات وتقاليد متشابهة، وكل هذه العوامل توحد ولا تفرق، ويمكن الاستناد إليه في تحقيق السوق العربية المشتركة.



الموضوع الرئيسى :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	نبيل كحالة
الموضوع الفرعى :	الموقف العربى : البدائل: السوق العربية المشتركة رقم العدد :	٨٠	
المصدر :	كراسات استراتيجية	تاريخ الصدور :	١٩٩٩

## السوق المشتركة : المفهوم

### أولاً: مفهوم السوق المشتركة

تقوم السوق المشتركة على ثلاثة أركان رئيسية ، هى : حرية انتقال السلع والمنتجات ، وحرية انتقال رؤوس الأموال ، وحرية انتقال الأشخاص .

وبالإضافة الى ما تقدم تتضمن الاتفاقية القواعد التنظيمية لمجموعة من السياسات المشتركة يعتبر انتهاجها فى المجال الاقتصادى فى المراحل المختلفة أمراً تبرره إعتبارات ازالة الحواجز على انتقال السلع ورؤوس الأموال والأفراد تدريجياً بين الدول الأعضاء .

#### ١. حرية انتقال السلع والمنتجات بين الدول الأعضاء

يعتبر إلغاء الضرائب الجمركية المفروضة على تبادل السلع والمنتجات بين الدول الأعضاء من الدعامات الرئيسية للسوق المشتركة . ويأتى فى مقدمة المزايا التى من المتوقع أن تترتب على إلغاء الضرائب الجمركية بين الدول الأعضاء على النحو المتقدم ، توسيع اطار المعاملات فى نطاق السوق، وزيادة حجم الطلب على منتجات هذه الدول .

وتتضمن اتفاقيات السوق المشتركة عادة التزام الدول الأعضاء بتحديد فترة زمنية معقولة (قد تصل الى عشر سنوات) ، يتم خلالها إلغاء الضرائب الجمركية بالتدريج، حتى تتجنب المخاطر التى من الممكن أن تترتب على إلغاء هذه الضرائب دفعة واحدة أو خلال فترة قصيرة . (١)

بيدا أن إلغاء الضرائب الجمركية على تبادل السلع والمنتجات بين الدول الأعضاء لا يكفل فى حد ذاته إطلاق حرية تبادل هذه المنتجات ، خاصة اذا ما فرضت بعض هذه الدول قيوداً كمية على صادرات بقية أو بعض الدول الأعضاء اليها نظراً لما لهذه القيود الكمية من آثار انكماشية على تبادل المنتجات فيما بين هذه الدول تفوق آثار فرض الضرائب الجمركية عليها .

على أن النجاح فى بلوغ الهدف يتوقف - ضمن اعتبارات أخرى - على قدرة بنيان التجارة الخارجية لهذه الدول على التوسع فى اتجاه السوق ، مع تحقيق قدر من النمو فى تجارتها الخارجية بصفة عامة .



الموضوع الرئيسى :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	نبيل كحالة
الموضوع الفرعى :	الموقف العربى : البدائل: السوق العربية المشتركة رقم العدد :	٨٠	
المصدر :	كراسات استراتيجية	تاريخ الصدور :	١٩٩٩

## ٢. تحرير انتقال رؤوس الأموال من العقوبات

لسنا بحاجة الى تأكيد حقيقة وجود تفاوت شاسع بين نصيب مختلف ذل العالم من الموارد المالية وما بلغته من درجات التقدم الفنى ، مما أدى الى خلق وضع تفضيز فيه رؤوس الأموال لدى بعض الدول عن احتياجات الاستثمار فيها ( وتدخل فى تصنيف مجموعة الدول الغنية ) ، فى ذات الوقت الذى تعاني فيه دول أخرى من عجز فى الموارد المالية يمنعها من استغلال فرص الاستثمار المتاحة لديها ( وتدخل فى تصنيف مجموعة الدول النامية والأقل غوا ) . ومن ثم فقد انعكست الظاهرة السابقة على طبيعة التحركات الدولية لرؤوس الأموال ، واتجاهها من مجموعة الدول الأولى الى الدول الثانية .

وهكذا يساعد إلغاء القيود على تحركات رؤوس الأموال فى نطاق السوق مع توفير الضمانات الضرورية فى هذا الشأن على توفير المناخ الاستثمارى المواتى لتنشيط حركة رؤوس الأموال بين الدول ، الأمر الذى يؤدى - فى نطاق السوق - الى رفع انتاجية رأس المال واستغلال موارد الثروة المعطلة وفتح آفاق جديدة للعمل أمام الكفاءات والخبرات الوطنية والاسراع بمعدلات النمو وزيادة الدخل ورفع مستوى المعيشة فى الدول الأعضاء . إلا ان ازالة القيود على تحركات رؤوس الأموال بين دول السوق المشتركة يستلزم منطقيا بالتبعية إلغاء القيود على المدفوعات الجارية الخاصة بتحويل ارباح المشروعات والاستثمارات التى ساهمت رؤوس الأموال فى إقامتها .

## ٣. تقرير حرية انتقال الأفراد واليد العاملة بين الدول الأعضاء

إن تقرير حرية انتقال الاشخاص - وهى إحدى دعائم السوق المشتركة - تكتنفه فى التطبيق صعوبات متعددة ، مما يلزم اخضاعه لقيود تنظيمية من قبل الدول المعنية ، من ذلك :

- ضرورة التوافق بين كفاءة العمال وخبراتهم واحتياجات المشروعات القائمة أو المزمع انشاؤها فى الدول المتجهين اليها بما يسد عجزا قائما أو مؤكدا حوثة فى الأيدي العاملة ؛
- كفالة حق العمل وممارسة النشاط الاقتصادى وحق التملك للعمال فى الدولة المنتقلين اليها مع إرساء القواعد التنظيمية لذلك .

وهكذا يتطلب تقرير حرية انتقال الأشخاص بين دول السوق المشتركة إدخال تعديلات على التشريعات القائمة فى هذه الدول ، وذلك بهدف تحقيق قدر من التنسيق بين تشريعات العمل والضمان الاجتماعى فى الدول الأعضاء ، بما يكفل حقوق العمال عند انتقالهم من دولة الى أخرى.





الموضوع الرئيسى :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	نبيل كحالة
الموضوع الفرعى :	الموقف العربى : البدائل :	السوق العربية المشتركة رقم العدد :	٨٠
المصدر :	كراسات استراتيجية	تاريخ الصدور :	١٩٩٩

#### ٤. تنسيق بعض جوانب السياسة الاقتصادية والمالية

يبد أنه يتعين على الدول الأعضاء - فى السوق المشتركة - بعد إقرار حرية انتقال السلع ورؤوس الأموال واليد العاملة - الاستمرار فى تطبيق سياسات وضعت قبل ارتباطها بهذه الالتزامات . ومن ثم يصبح تنسيق السياسات الاقتصادية والمالية اجرا . مكملًا للأركان الرئيسية الثلاثة للسوق المشتركة السابق تناوله بقدر من التفصيل : تنسيق النظم الضريبية : وتنظيم قواعد المدفوعات الجارية والعلاقات التجارية ؛ وتنسيق السياسات الانتاجية للدول الأعضاء .

والى جانب تنسيق السياسات الانتاجية بين الدول الأعضاء فى السوق المشتركة على النحو المتقدم، هناك مشروعات تقوم دول السوق بالاتفاق على تنفيذها بصورة مشتركة ، من ذلك المشروعات التى تحتاج الى رؤوس أموال كبيرة لا تتوافر لدولة بمفردها ، أو تكون ذات طابع دولى أو إقليمى ولا تقتصر فائدها على دولة واحدة من دول السوق، مثل شركات الملاحة والنقل البحرى، أو شركات الطيران أو الصناعات الحربية أو مد خطوط سكك حديدية وخطوط البترول والغاز الطبيعى بين الدول الأعضاء . والى العالم الخارجى .

على ان التنسيق على النحو المتقدم لا يمكن ان يتحقق دون توفر قاعدة عريضة للمعلومات عن الانتاج الفعلى والطاقات الانتاجية المتوفرة للصناعات القائمة فى الدول الأعضاء ، أو المشروعات الزراعية والصناعية المزمع إنشاؤها ، وكذلك حجم العمالة وتخصصاتها فى كل دولة ومقدار الفائض أو العجز بالمقارنة بالاحتياجات الفعلية .... الخ .

#### ٥. إقامة هيئات مستقلة تتولى إدارة أعمال السوق

ثمة مبادئ رئيسية تحدد الخطوط العريضة لتكوين هذه الهيئات وطريقة عملها :

١. تمثيل جميع الدول الأعضاء فى هذه الهيئات ؛
  ٢. قد تتساوى الدول فى نصيبها من الأصوات أو عدد ممثلها فى بعض هذه الهيئات، أو قد تتفاوت القوة التصويتية للدولة فى هيئات أخرى بتفاوت قوتها الاقتصادية أو مقدار الناتج القومى الاجمالى لديها ، أو ما الى ذلك من معايير ومؤشرات ؛
  ٣. لهذه الهيئات شخصية مستقلة عن حكومات الدول الأعضاء المثلة فيها .
- كما تنص الاتفاقية عادة على إنشاء مجموعة من اللجان الفرعية المتخصصة وإقرار آليات للعمل ، تحال إليها الموضوعات أو الأمور الفنية التى تحتاج الى دراسة ، من ذلك سياسة الانتاج الزراعى والصناعى أو التجارة الخارجية ، أو ما يتعلق بالسياسات النقدية والمالية فى نطاق السوق وهى مسائل متعددة ومتشعبة. (٢)



الموضوع الرئيسى : السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال : سليمان المنزرى
الموضوع الفرعى : الموقف العربى : البدائل: السوق العربية المشتركة	رقم العدد :
المصدر : (كتاب) السوق العربية المشتركة ٠٠٠	تاريخ الصدور : ١٩٩٩

## تجربة المشروعات العربية المشتركة ودورها فى التكامل الاقتصادى

### ١. الخلفية التاريخية:

مع بداية إنشاء المجلس الاقتصادى العربى فى مطلع الخمسينيات، وخلال انعقاد دورته الأولى، كانت المشروعات العربية المشتركة مطروحة على جدول أعماله كإحدى صيغ التعاون الاقتصادى بين الدول العربية، وقد كان منها مقترحات إنشاء شركة عربية للطيران، وشركة عربية للنقل البحرى، وشركة البوتاس لاستغلال أملاح البحر الميت فى الأردن، ومؤسسة عربية للإغناء الاقتصادى، وقد تعثر قيام تلك المشروعات لأسباب تتعلق بالتمويل بالدرجة الأولى.

وفى مرحلة تالية من السبعينيات أريد من إنشاء المشروعات العربية المشتركة أن تكون مدخلا لتحقيق التكامل الاقتصادى بين الدول العربية، بعد توافر التمويل وتحقيق الفائض المالى النفطى، وذلك فى الفترة التى أعقبت التصحيح الجزئى لأسعار النفط بعد حرب رمضان ١٩٧٣م وتراكم الأرصدة العربية، التى أثارت حفيظة الدول الصناعية الغربية التى أوعزت لجبراء المؤسسات المالية الدولية، بالدعوة إلى إعادة تدوير الفوائض المالية العربية وضخها فى شرايين الاقتصاد الرأسمالى وتحملها مسئولية الأزمة التى شهدتها الاقتصاد العالمى آنذاك نتيجة لارتفاع أسعار الطاقة. وكان لهذه المؤسسات ما أردت، حيث بدأ توظيف تلك الفوائض فى أسواق المال الدولية (اليوروبامركت) فى صور عديدة منها شهادات الإيداع الدولية والأوراق المالية (أسهم وسندات فى البورصات المالية.. الخ) وكانت الحجة التى ساقها الغرب ومؤسساته المالية هى أن الطاقة الاستيعابية للاقتصادات العربية، وخاصة دول النفط الخليجية ضيقة ولا تستطيع امتصاص هذا الفائض المالى واتفاق واستثماره داخليا. وقد حاولت الدول العربية النفطية أن تبندع عدداً من الوسائل والقنوات لتوظيف هذا المال فى الدول العربية، وكان من بين تلك الوسائل إنشاء الشركات العربية المشتركة، وإنشاء صناديق التنمية القطرية والقومية، وتقديم القروض والمعونات الميسرة للدول الصديقة وخاصة فى أفريقيا. فما هو تعريف المشروع المشترك الذى أصبح أحد صيغ التعاون الاستثمارى بين البلدان العربية؟



الموضوع الرئيسى : السوق الشرق أوسطية  
 اسم كاتب المقال : سليمان المنزلى  
 الموضوع الفرعى : الموقف العربى : البدائل : السوق العربية المشتركة رقم العدد :  
 المصدر : (كتاب) السوق العربية المشتركة ٥٥٠ تاريخ الصدور : ١٩٩٩

## ٢. ماهو المشروع المشترك:

يلاحظ أن مفهوم المشروع المشترك يشمل كل صور المشاركات التى تقام على أساس المشاركة برأسمال وتؤدى إلى تكوين كيانات ذاتية والتى تقام على أساس المشاركة التعاقدية التى لا ترقى إلى مرتبة المشاركة فى رأس المال، وتسمى لتثبيت علاقات تعاقدية مع الأطراف المعنية بهدف تحقيق أهداف اقتصادية<sup>(١)</sup>. أما عناصر المشروع المشترك فهى تعدد الأطراف المشاركة فيه، وان يشارك كل طرف فى المشروع المشترك بأى عنصر من عناصر الإنتاج اللازمة لقيام المشروع بالنشاط الاقتصادى الذى أنشئ من أجله. إذن فالمشروعات العربية المشتركة هى تلك المشروعات التى تشارك فى إقامتها أطراف عربية فى بلدين عربيين أو أكثر. سواء كانت هذه الأطراف مؤسسات قطاع عام أم مختلط أو خدمى أو غيره والتى تستهدف القيام بنشاط إنتاجى أو تجارى أو مالى أو خدمى من شأنه أن يحقق منافع اقتصادية لأقطار عربية ويعزز الشبابك والتلاحم بين اقتصادات هذه الأقطار. كما قلنا فإن مدخل المشروعات العربية المشتركة أريد به زيادة القدرة الإنتاجية العربية وخلق سوق عربية واسعة، وتعزيز التخصص وتسهيل انسياب رؤوس الأموال بين البلدان العربية. ذلك أن مبررات المشروعات العربية المشتركة تعود إلى ميزتين تتسم بهما هذه المشروعات وهما<sup>(٢)</sup>:

١ - أنها وسيلة لتحقيق نوع من التكامل الجزئى لائتمس لإجزاء من الاقتصاد القومى مما يجعل قبول البلدان العربية لها أسهل وأيسر من قبولها للسياسات التكاملية الأكثر شمولاً مثل الاتحاد الجمركى أو السوق المشتركة والتى تتطلب تنازل الدول عن قدر من سيادتها.

٢ - أنها صيغة مرنة تحقق مصالح كل الأطراف المعنية بها، فهناك الملكية المشتركة والمساهمة فى الإشراف والإدارة. وكانت صيغة المشروعات المشتركة أكثر قبولاً لدى الحكومات والأفراد وأفضل الصيغ توفيراً لإمكانات تعاون القطاع الخاص مع القطاع العام، وقد أولت مؤسسات العمل العربى المشترك وخاصة المجلس الاقتصادى والاجتماعى والصندوق العربى للإئتماء الاقتصادى والاجتماعى ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول اهتماماً خاصاً بالترويج لإنشاء المشروعات العربية المشتركة.



الموضوع الرئيسى : السوق الشرق أوسطية اسم كاتب المقال : سليمان المنذرى  
الموضوع الفرعى : الموقف العربى : البدائل: السوق العربية المشتركة رقم العدد :  
المصدر : (كتاب) السوق العربية المشتركة ٠٠٠ تاريخ الصدور : ١٩٩٩

### ٢. واقع المشروعات العربية المشتركة:

من خلال الدراسة التى أعدها الجهاز الاقتصادى لجامعة الدول العربية بالتعاون مع منظمة الأنظار العربية المصدرة البترول (الأوابك) فى منتصف الثمانينات، اتضح أن عدد هذه المشروعات بلغ ٨٣٠ مشروعاً وأن إجمالى رؤوس أموالها سواء منها العربية المشتركة والعربية الدولية المشتركة القائمة داخل الوطن العربى وخارجه بلغ فى بداية عام ١٩٨٦ م حوالى ٣٥,٧ مليار دولار أمريكى، تمثل فى أغلبها رؤوس الأموال المدفوعة لهذه المشروعات. كما يظهر أن المشروعات العربية المشتركة (العربية العربية) تصدر قائمة المشروعات المشتركة من الناحية المالية، إذ تمثل رؤوس أموالها ٥٩,٨٪ من إجمالى رؤوس أموال المشروعات العربية المشتركة والعربية الدولية المشتركة معاً، فقد بلغ عدد المشروعات العربية المشتركة ٣٩١ مشروعاً بلغ مجموعها ٤٣٣٩ مشروعاً بلغ مجموع رأسمالها ١٤,٣ مليار دولار. ويلاحظ بالنسبة إلى التوزيع الجغرافى لهذه المشروعات أن ثمة اختلالاً واضحاً فى التوزيع فى إطار البلدان العربية والدول الأجنبية على حد سواء. بدليل تركز المشروعات المعنية فى دول البسر على الصعيدين العربى والأجنبى وانخفاض نصيب دول العسر منها، الأمر الذى يؤكد اهتمام الأطراف المساهمة فى هذه المشروعات بتوظيفها فى المراكز المالية المهمة عربياً ودولياً حيث تتوافر الهياكل الأساسية والخدمات المتطورة. أما التوزيع الهيكلى للمشروعات العربية المشتركة فقد أبرزت دراسة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية أن قطاع التمويل (المصارف والتأمين والاستثمار) يحتل المرتبة الأولى من حيث المساهمة العددية والرأسمالية فى المشروعات العربية المشتركة حيث يساهم فى ٣٤,٩٪ من إجمالى عدد هذه المشروعات تليها مشروعات الصناعة التحويلية التى تحتل المرتبة الثانية إذ تبلغ نسبتها ٢٤٪ من الناحية العددية، بينما تمثل رؤوس أموالها ٢١,٣٪ من إجمالى الأموال المستثمرة فى هذه المشروعات. أما قطاع النقل والمواصلات فيمثل المرتبة الثالثة من ناحية المساهمة الرأسمالية إذ تبلغ نسبة رؤوس أمواله ١٩٪ من إجمالى الأموال المستثمرة، وتمثل الزراعة المرتبة الرابعة حيث تبلغ نسبة مساهمتها ٩,٨٪ تليها الصناعة الاستخراجية ٨,١٪ فالبناء والتشييد ٣,١٪ والفنادق والسياحة ٢,٨٪ والخدمات ١,١٪.





الموضوع الرئيسي : السوق الشرق أوسطية اسم كاتب المقال : سليمان المنذرى  
الموضوع الفرعى : الموقف العربى : البدائل: السوق العربية المشتركة رقم العدد :  
المصدر : (كتاب) السوق العربية المشتركة ٠٠٠ تاريخ الصدور : ١٩٩٩

جدول رقم (١)  
بيان بأعداد المشروعات العربية المشتركة والعربية،  
الدولية المشتركة ورؤوس الأموال

المشروعات المشتركة	العدد	رأس المال (بآلاف الدولارات)
المشروعات العربية المشتركة	٣٩١	٢١٣٧٩٩٦٨
المشروعات العربية الدولية المشتركة	٤٣٩	١٤٣٤٧٩٤٣
الإجمالى	٨٣٠	٣٥٧٢٧٩١١

المصدر: جامعة الدول العربية ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للبيرو. دليل  
المشروعات العربية المشتركة ١٩٨٥ م.

جدول رقم (٢)  
التوزيع الجغرافى للمشروعات العربية المشتركة

المنطقة	حصتها من الناحية العددية (نسبة مئوية)	حصتها من الناحية الرأس مالية (نسبة مئوية)
دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية	٣٨,٦	٥٩,٥
بلاد المشرق	٢٣,٣	٩,٥
دول وادى النيل	٢٨,١	١٥,٤
بلدان المغرب العربى	٨,٨	١٣,٥
باقى البلدان العربية	١,٢	٢,١
للمجموع	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠

- المصدر السابق



الموضوع الرئيسى : السوق الشرق أوسطية  
اسم كاتب المقال : سليمان المندرى  
الموضوع الفرعى : الموقف العربى : البدائل: السوق العربية المشتركة رقم العدد :  
المصدر : (كتاب) السوق العربية المشتركة ٠٠٠ تاريخ الصدور : ١٩٩٩

#### ٤. تقييم دور المشروعات العربية المشتركة،

وبلا حظ، فى محاولة لتقييم دور المشروعات العربية المشتركة، أن المشاركة فيها اقتصرت أساساً على التمويل، وهذا جعل الخطوة التكاملية التى تجسدت بقيام المشروعات ضيقة الأفق جداً. ومن ناحية أخرى، فإن قيام المشروعات العربية المشتركة قد اتسم بالعشوائية فى الغالب. إذ لم تنطلق فكرة تأسيس المشروعات، ومن ثم إقامتها من تصور عام ومنظم للترابطات الأفقية أو الجغرافية والعمودية المتصلة بمراحل الإنتاج الواجب إحداثها بين القطاعات والاقتصادات العربية من أجل تسريع التنمية فى جانبها القطرى والقومى. أى لم توضع أية استراتيجية اقتصادية لتنظيم العمل الاقتصادى العربى المشترك وتحكم بالتالى انتقاء المشروعات الواجب إقامتها فى إطار منطق هذه الخطة، وترتب على هذا أن توزيع الموارد البشرية والمالية بين الحاجات الاقتصادية القومية، وكذلك توزيع المشروعات جغرافياً ظل عشوائياً تحكمه ظروف وموجبات عابرة ليس لها نظام أولويات واضح منبثق عن الاستراتيجية والخطة<sup>(١)</sup>.

فى ضوء ذلك لابد أن تؤمن فاعلية المشروعات والمؤسسات العربية المشتركة المواصفات التالية:

- ١ - أن تؤدى إلى عملية تنمية حقيقية تزيد من الطاقات الإنتاجية العربية.
- ٢ - أن تؤدى إلى زيادة الترابط والتفاعل العضوى بين الاقتصادات - أى إلى ما هو أكثر من المبادلات.
- ٣ - أن تأتى فى إطار تصور عام عن شكل التنمية التكاملية المستهدف إقامتها بين الدول العربية.

#### ٥. معايير اختيار المشروعات العربية المشتركة،

من المفروض منهجياً أن يرتبط اختيار المشروعات العربية المشتركة بمسألة أولوية الأهداف المشتركة للدول العربية، وهذا يتطلب<sup>(٢)</sup>.

- ١ - وجود استراتيجية اقتصادية موحدة فى إطار توفير متطلبات التنمية العربية القائمة على أساس الاعتماد الجماعى على الذات.
- ٢ - اعتماد خطة قومية للعمل الاقتصادى العربى المشترك لوضع وتنفيذ مشروعات متكاملة لتوفير إمكانية خلق الشراكات بين الاقتصاديات العربية من أجل تعزيز المصالح المتبادلة بينها.



الموضوع الرئيسى : السوق الشرق أوسطية  
الموضوع الفرعى : الموقف العربى : البدائل: السوق العربية المشتركة : رقم العدد :  
المصدر : (كتاب) السوق العربية المشتركة ٠٠٠ تاريخ الصدور : ١٩٩٩ سليمان المنزرى

لقد كانت الآمال معقودة على قمة عمان ١٩٨٠م وما أبتنى عنها من موانيق فى غاية الأهمية لاسيما استراتيجية العمل الاقتصادى العربى المشترك التى اعتمدت مبدأ وضع الخطط القومية فى قطاع العمل الاقتصادى العربى المشترك وتحديد البرامج والمشروعات بما ينسجم وأولويات الاستراتيجية. وكان المجلس الاقتصادى والاجتماعى قد أقر مدخلين للعمل الاقتصادى المشتركة اعتبارا بحق نقلة نوعية وهما:

أولاً: التدخل التخطيطى القومى كبديل عن المشروعات المنفرقة والخطوات المشتتة التى تفتقر إلى الترابط العضوى والتصور الشامل بما يترتب عليه من هدر فى الموارد والطاقات.  
ثانياً: التدخل الإيمائى للتكامل الإنتاجى عن طريق التركيز على المشروعات والبرامج الإنتاجية التكاملية بما يحقق الارتباط الوثيق بين هياكل الاقتصادات العربية ويعزز نسج شبكة المصالح بينهما ويجعلها أقل عرضة للاهتزازات والانفصام.

لقد كان إقرار مبدأ التخطيط القومى فى استراتيجية عام ١٩٨٠م يتطلب تقديم مشروع إطار أول خطة قومية للعمل الاقتصادى العربى المشترك (٨١ - ١٩٨٥م) حيث شرع الجهاز الاقتصادى لجامعة الدول العربية بحشد جهوده الحثيرة لوضع أول خطة خمسية للتنمية العربية وقاد فريق المخططين العرب لوضعها رائد التخطيط الاقتصادى العربى الدكتور محمد محمود الإمام، كما أشرنا فى المبحث السابق، وقد شملت المشروعات الخاصة بالخطة تلك التى تربط بين قطرين أو أكثر ولاسيما فى مجالات النقل والمواصلات والاتصالات والكهرباء والأنهار المشتركة والمناطق الحدودية ومشروعات الربط الصناعية والأمن الغذائى والمسح الجيولوجى ومراكز التدريب المهنى والتكنولوجيا.

غير أن هذه الخطة لم يكن مصيرها إلا الطى والنسيان... وبذلك ضاعت أعظم وأندر فرصة من الفرص الضائعة فى مسار التكامل الاقتصادى والتنمية العربية<sup>(١)</sup>. هذه النهاية المؤسفة لاستراتيجية العمل الاقتصادى العربى المشترك تؤكد حقاً أن العرب لم يربدوا للمشروعات المشتركة أن تكون مدخلاً للتكامل الاقتصادى العربى.

#### العقبات التى تواجه المشروعات العربية المشتركة:

يواجه المشروع المشترك مشاكل مركبة تفوق ما يواجهه المشروع الوطنى، بحكم عوامل منها قانونية - كما أوضحنا - لعدم وجود تشريع عربى موحد يشكل المرجعية القانونية، وينظم علاقة المشروع بدولة المقر، وظل عقد التأسيس هو الممول عليه. غير أن هناك فى التطبيق مشاكل عديدة كشف عنها أول اجتماع لرؤساء مجالس الشركات العربية المشتركة<sup>(٢)</sup>. وقد وجه المشاركون توصياتهم إلى المجلس الاقتصادى العربى وهى تلخص



الموضوع الرئيسى : السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال : سليمان المنفرى
الموضوع الفرعى : الموقف العربى : البدائل : السوق العربية المشتركة	رقم العدد :
المصدر : (كتاب) السوق العربية المشتركة ٠٠٠	تاريخ الصدور : ١٩٩٩

طبيعة المشاكل والعقبات التى تعانى منها هذه الشركات:

١ - الشكوى من عدم تقيد الدول المساهمة بما التزمت به فى عقد تأسيس هذه الشركات. سواء كان ذلك باستصدار القوانين والتعليمات والقرارات التى ضمنها النظام الاساسى لكل من هذه الشركات، أو كان ذلك بالنسبة لما تضمنه ذلك النظام من إعفاءات وامتيازات لهذه الشركات.

٢ - المطالبة بالإسراع فى استصدار القانون الموحد للشركات العربية المشتركة.

٣ - حث الحكومات لتوفير الظروف المشجعة لاستقطاب الكفاءات اللازمة لزيادة فعالية الشركات العديدة المشتركة وذلك :-

- تسهيل إجراءات حركة العاملين فى هذه الشركات ومنحهم تأشيرات الدخول والإقامة حسب متطلبات العمل.

- توفير أماكن فى المدارس ذات البرامج المناسبة لأولاد العاملين فى هذه الشركات.

- إعطاء الأفضلية لهذه الشركات فى مجالات توفير الخدمات المساعدة للعمل

كالهاتف والفاكس والكهرباء وغيرها من المرافق.

٤ - أهمية إيجاد صيغة موضوعية للتنسيق بين الدول العربية والشركات العربية المشتركة تجنب الطرفين ازدواجية التخطيط والتنفيذ للمشاريع.

٥ - مفاحة الدول العربية لاستصدار القوانين والقرارات اللازمة لدعم وحماية (ولو لأجل محدد) منتجات الشركات العربية المشتركة بهدف ترويجها.

٦ - التوجيه بتيسير حصول مشاريع الشركات العربية المشتركة على ما يلزم لها من قروض بشروط ميسرة طبقاً لنوعية وطبيعة المشروع عند الحاجة وفى الحالات الاستثنائية.

وبعد اطلاع المجلس الاقتصادى على محضر اجتماع رؤساء مجالس إدارات الشركات العربية المشتركة، قرر المجلس دعمه لهذه الشركات باعتبارها أداة فعالة للتنمية والتكامل

الاقتصادى، وترجيحه كذلك بفكرة عقد اجتماع سنوى لهذه الشركات مرة واحدة فى العام خلال إحدى دورات المجلس الاقتصادى. أما عن القضايا التى أثارها التوصيات المقدمة

من قبل رؤساء مجالس إدارات المشروعات العربية المشتركة، فقد قرر المجلس أن تعالج





الموضوع الرئيسى : السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال : سليمان المنذرى
الموضوع الفرعى : الموقف العربى : البدائل: السوق العربية المشتركة	رقم العدد :
المصدر : (كتاب) السوق العربية المشتركة . . .	تاريخ الصدور : ١٩٩٩

طبقاً للإجراءات المعتادة من خلال الاجتماعات العامة ومن خلال المنظمات المتخصصة أو الاتصالات<sup>(١)</sup>.

ويبدو أن المجلس الاقتصادى رغم ترحيبه بعقد اجتماعات دورية لرؤساء مجالس إدارات المشروعات العربية المشتركة، لم يكن على استعداد للنظر فى تذليل العقبات والمشاكل التى تشكو منها هذه المشروعات، حتى أنه عاد فى الدورة ٢٨ (١٣/ ٢/ ١٩٨٠م بتونس) فدعا هذه الشركات إلى زيادة التعاون والتنسيق فيما بينها وذلك تدعيماً لدورها فى خدمة التكامل الاقتصادى. ولم ينظر المجلس بعد هذه الدورة فى أى توصيات أو شكاوى لهذه المشروعات. بل ليس هناك ما يشير إلى استمرار هذه المشروعات فى عقد اجتماعاتها أو التنسيق فيما بينها أو التقدم إلى المجلس الاقتصادى العربى بما يعين لها من مشاكل أو التوصية بحلول.

#### ٦. الإشكالية القانونية للمشروعات العربية المشتركة:

رأينا أن رؤساء مجالس إدارات المشروعات العربية المشتركة قد طالبوا المجلس الاقتصادى بالإسراع فى استصدار القانون الموحد للشركات العربية المشتركة، ويبدو من دراسة واقع هذه المشروعات وتوزيعها الجغرافى على امتداد الساحة العربية أن الأمر يتطلب وضع تشريع عربى موحد يعطى الشخصية العربية للمشروع المشترك التى تتم فى إطار الدول العربية، لأن الموقف الحالى يفرض على كل شركة مشتركة جنسية بلد المقر، وبالتالي تخضع لما تخضع له الشركات الوطنية، ذلك أن موقف الشركات المشتركة القائمة بين الدول العربية والتى أنشئت بقرارات من المجلس الاقتصادى أو مجلس الوحدة الاقتصادية العربية مازال غير واضح، مما يضعف من مركزها إزاء بعض الدول المضيفة التى يكون لها فروع فيها. وكان هناك مشروع بإعطاء الجنسية العربية للشركات بما يجعلها بمثابة مشروعات دولية تخضع لرقابة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، غير أن هذا المشروع للأسف واجه الكثير من الاعتراضات وتم وأده، الأمر الذى يؤكد عدم جدية صاحب القرار الاقتصادى أو اهتمامه بمستقبل دور المشروعات المشتركة.

لقد كانت هناك بعض العقبات التى تحول دون قيام سوق للمشروعات العربية المشتركة يتمثل فى عدم توافر الأمان المناسبة للتسجيل نظراً لعدم وجود قانون موحد للشركات المشتركة، ذلك أن القوانين المحلية لا تحوى تصوراً للشركات القومية النطاق، ومن هنا جاء اقتراح إجازة تسجيل الشركات القومية لدى جامعة الدول العربية، وفتحها على قدم المساواة لجميع المساهمين العرب<sup>(١)</sup>.



الموضوع الرئيسى : السوق الشرق أوسطية  
الموضوع الفرعى : الموقف العربى : البدائل: السوق العربية المشتركة : رقم العدد :  
المصدر : (كتاب) السوق العربية المشتركة ٠٠٠ تاريخ الصدور : ١٩٩٩ سليمان المنبرى

## ٧. خصخصة المشروعات العربية المشتركة:

بعد أن استعرضنا واقع المشروعات العربية المشتركة وتوزيعها على خارطة الوطن العربى، قد يكون من المناسب فى ظل هوجة الخصخصة أن نطرح للنقاش إمكانية تخطى الحكومات العربية عن ملكيتها فى هذه المشروعات لصالح مواطنيها العرب. لقد دعوت على صفحات الأهرام الاقتصادى منذ أربع سنوات إلى خصخصة هذه المشروعات لأسباب عديدة لعل أهمها السعى لإقامة سوق مالية عربية مشتركة تكون أسهم المشروعات المشتركة نواة هذه السوق ويتم تداولها بين المواطنين العرب فى البورصات العربية وبعمولات قابلة للتحويل. فإذا ما قررت الحكومات العربية التنازل عن ملكيتها كلياً أو جزئياً فى الشركات المذكورة لصالح مواطنيها، فإن ذلك من شأنه أن يخلق سوقاً نشطة للتداول، كما يلزم إدارة هذه الشركات بإفصاح البيانات المالية ويتيح للمساهمين معرفة الأوضاع الحقيقية لها، ومن خلال آلية السوق يتم تقرير السعر الحقيقى لتلك الأسهم. بيد أن الإجراءات التنفيذية لخصخصة المشروعات العربية المشتركة ليست بهذه الدرجة من البساطة فهى تتطلب وضع برنامج مدروس يأخذ فى الحسبان صياغة الأطر التشريعية والتنظيمية لعملية الخصخصة وتقسيم أصول المشروعات وإدراجها فى البورصات العربية القائمة، ويستطيع اتحاد البورصات وهيئات سوق المال العربية أن تلعب دوراً مهماً فى إيجاد الآلية المناسبة لإدراج وتداول أسهم الشركات العربية المشتركة، خاصة بعد أن شهد الاتحاد انطلاقاً نوعية فى أداء دوره مؤخراً فى التعاون والتنسيق بين البورصات العربية وبكفاءة يحمد عليها. من ناحية أخرى، قد يؤدى دخول القطاع الخاص العربى شريكاً فى ملكية وإدارة المشروعات العربية المشتركة إلى تحسين الأداء وإزالة المعوقات البيروقراطية، وخلق شبكة من المصالح الوثيقة بين رجال الأعمال والمستثمرين العرب من شأنها أن تعجل فى مساعى إقامة أى صورة من صور التكامل الاقتصادى العربى وتشكل قوة ضغط على الحكومات العربية كى تستجيب لتفعيل العمل العربى المشترك.

## ٨. إمكانية قيام مشروعات عربية مشتركة بين رجال الأعمال والمستثمرين العرب:

بعد انحسار موجة إنشاء مشروعات جديدة فى نطاق الحكومات العربية، ظل الأمل معقوداً على القطاع الخاص العربى لأخذ زمام المبادرة، وإقامة منظومة من المشروعات المتكاملة فى جميع القطاعات المتاحة للاستثمار - لاسيما وقد توافر خلال العقد الأخير مناخ استثمارى موات فى معظم الدول العربية، وشرعت هذه الدول فى تبني برامج التصحيح الهيكلى وتنفيذ برامج الخصخصة.



الموضوع الرئيسى : السوق الشرق أوسطية  
 اسم كاتب المقال : سليمان المنذرى  
 الموضوع الفرعى : الموقف العربى : البدائل: السوق العربية المشتركة رقم العدد :  
 المصدر : (كتاب) السوق العربية المشتركة ٥٥٥ تاريخ الصدور : ١٩٩٩

جاءت أول مبادرة لتفعيل دور رجال الأعمال والمستثمرين العرب من قبل جامعة الدول العربية والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار بالتعاون مع الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة فى البلاد العربية، فتم تنظيم المؤتمر الأول فى الطائف ربيع عام ١٩٨٢م واتخذ قرار دورية المؤتمر الذى عقد حتى الآن سبع اجتماعات فى مختلف العواصم العربية، وقد انبثق عن هذا المؤتمر عدد محدود من الشركات المشتركة للتنمية الزراعية ولتنمية الثروة السمكية، ولم تكن التجربة مشجعة للتوسع والانتشار لمزيد من الشركات، ربما لغياب آلية المتابعة. وبعد قيام اتحاد المستثمرين العرب قبل عامين تحددت الآمال بتشيط التعاون الاستثمارى على مستوى القطاع الخاص العربى فى ظل ضمانات قانونية ومالية وقضائية وحوافز متعددة تضمنتها معظم التشريعات العربية لتشجيع الاستثمار وتوفير الفرص الاستثمارية الواعدة، ومع استكمال هياكل البنى الأساسية فى الدول العربية والاستقرار الذى تنعم به معظم هذه الدول، يصبح من الأهمية بمكان تعاون جميع اطراف العلاقة الاستثمارية لإقامة مشروعات عملاقة عابرة للحدود العربية تلبى حاجات الاقتصاد العربى وترسى قواعد التكامل الاقتصادى على أسس جديدة.



الموضوع الرئيسى : السوق الشرق أوسطية  
 اسم كاتب المقال : سليمان المنزرى  
 الموضوع الفرعى : الموقف العربى : البدائل: السوق العربية المشتركة : رقم العدد :  
 المصــــدر : (كتاب) السوق العربية المشتركة . . . تاريخ الصدور : ١٩٩٩

## افكار لخطة قومية لإحياء السوق العربية المشتركة

برزت ظاهرة التكتلات التجارية العملاقة تفرض نفسها وتتمايز على امتداد القارات جغرافيا وسياسيا حيث بدأ النظام الاقتصادى العالمى الجديد فى غضون ذلك بتشكيل كحتمية أفرزتها ظروف انتهاء الحرب الباردة، واحتدام الصراع من أجل اقتسام الأسواق بين القوى الكبرى وبسط نفوذها التجارى تحقيقا لمبدأ معظم المنافع ولو على حساب افكار الجار ومعظمهم من الحلفاء التجاريين أو من بلدان العالم الثالث. وفى ظل نظام كهذا قائم على عدم التكافؤ والمساواة لا يصبح هناك مكان للبلدان الصغيرة إلا بتوحيد جهودها وتنسيق مواقفها وتعزيز تعاونها الإقليمى، ليس فقط من منطلق الدفاع عن الذات والحفاظ على المصالح القومية فى عالم الحيتان وإنما لأن الانعزالية لم يعد لها ما يبررها بسبب ضيق نطاق السوق ومتطلبات التخصص الإنتاجى والتقدم التكنولوجى والمنافسة الحادة مما يعطى للتكتل بين البلدان النامية أهمية حيوية قصوى.

لم يكن العرب فى غفلة عن إدراك أهمية التكتل الاقتصادى فى إطار منظمتهم القومية جامعة الدول العربية مع بدايات نشوئها فى النصف الثانى من الأربعينيات حيث تبلور - خاصة فى مطلع الخمسينيات - العديد من مشروعات التعاون الاقتصادى فى شكل اتفاقيات جماعية وتنظيمات هيكلية لاسيما لتسهيل التبادل التجارى وتخريجه وانتقال رؤوس الأموال واتخاذ جدول موحد للتعريف الجمركية. وقد أفضى ذلك خلال فترة وجيزة بدافع الطموح القومى إلى خطوة متقدمة بإبرام اتفاقية الوحدة الاقتصادية عام ١٩٥٧م وقرار إنشاء السوق العربية المشتركة عام ١٩٦٤م. إلا أن هذه المشروعات الطموحة لم تجد طريقها إلى التطبيق. وواجهت خلال العقود الثلاثة الماضية العديد من المشاكل والمواقف. وقد شخصنا مع غيرنا من الاقتصاديين العرب أزمة التكامل الاقتصادى العربى والمآزق الذى تردى فيه العمل العربى المشترك عموماً بعد أزمة الخليج الدائمة وتداعياتها السياسية والاقتصادية، واتسعت إلى ضرورة المصالحة الاقتصادية أولاً لمواجهة التحديات الجديدة خاصة مشروعات السوق الشرق أوسطية والشراكة المتوسطية. وإذ كان الواقع السياسى والاقتصادى العربى على امتداد العقود الثلاثة الماضية قد حال سوق عربية مشتركة، حيث يظل الباب مفتوحاً أمام انضمام أى دولة عربية تكون مؤهلة لدخول السوق على أسس اقتصادية وليست سياسية. دون أن نهمل الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس عند قيامها فى الانضمام إلى السوق.

والآن ما هى الخطوط العامة لخطة إحياء السوق العربية المشتركة كما يراها الكاتب من واقع خبرته الطويلة؟





الموضوع الرئيسى :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	سليمان المنذرى
الموضوع الفرعى :	الموقف العربى : البدائل: السوق العربية المشتركة	رقم العدد :	
المصدر :	(كتاب) السوق العربية المشتركة ٠٠٠	تاريخ الصدور :	١٩٩٩

أولاً - لعل بداية الأعمال التمهيدية تتمثل فى تشكيل هيئة من كبار المفكرين الاقتصاديين العرب تراجع كافة الاتفاقيات المبرمة فى إطار العمل العربى المشترك وكذلك القرارات التى اتخذتها المجالس والمنظمات واللجان، مراجعة موضوعية تطل تعديلها أو إلغائها بما يتفق مع متطلبات المرحلة الجديدة، وتقوم هذه الهيئة التى تضم فى عضويتها ممثلين عن منظمات المجتمع المدنى بوضع ميثاق جديد أو معاهدة للسوق العربية المشتركة تعرض على اجتماع للقمة العربية التى تعقد لمناقشة بند واحد فقط، هو استراتيجية العمل الاقتصادى المشترك لإقامة السوق العربية المشتركة.

ثانياً - تنشئ منظمة السوق العربية المشتركة وتكون نواه جهازها الفنى بدمج الإدارة العامة للشئون الاقتصادية وأمانة مجلس الوحدة الاقتصادية. ويتكون الجهاز التنفيذى للمنظمة من الإدارات العامة التالية:

- ١ - إدارة تحرير التبادل التجارى وتوحيد التعريفات الجمركية
- ٢ - إدارة انتقال الأشخاص والقوى العاملة -
- ٣ - إدارة الاستثمار وانتقال رؤوس الأموال
- ٤ - إدارة النقل والترانزيت
- ٥ - إدارة الإحصاء

أما السلطة التشريعية للمنظمة فتكون من مجلس وزارى يجتمع كل ثلاثة أشهر على مستوى وزراء المال والاقتصاد والتجارة، يتابع خطة العمل ويصدر القرارات والتوجيهات المتعلقة بتنفيذ أركان السوق ومراحلها، بأغلبية الثلثين، ويشرف المجلس على عمل المنظمات المتخصصة. كما نقترح إنشاء برلمان عربى تمثل فيه الدول الأطراف لمراقبة العمل والمصادقة على القرارات والإزام الحكومات بتنفيذها.

ثالثاً - يتم تحديد اختصاصات المجالس الوزارية والمنظمات العربية المتخصصة والاتحادات العربية النوعية فى مجال إنشاء السوق العربية المشتركة كما نصت عليها الأنظمة الأساسية لهذه المجالس وتم استعراضها فى الباب الأول من الكتاب ومن الأهمية بمكان أن نشير فى هذا الصدد إلى مجلس وزراء الداخلية العرب. فبالإضافة إلى مهامه الأمنية وفقاً لنظامه الأساسى يتولى من خلال الأجهزة المختصة بشئون السفر والإقامة وضع القواعد الموحدة لتيسير تنقل المواطنين العرب وإلغاء سمات الدخول، وإعداد قوائم المنومعين لأسباب أمنية وقضائية أو صحية من دخول الدول العربية، وتوزيع هذه القوائم



الموضوع الرئيسى : السوق الشرق أوسطية  
 اسم كاتب المقال : سليمان المنذرى  
 الموضوع الفرعى : الموقف العربى : البدائل: السوق العربية المشتركة : رقم العدد :  
 المصــــدر : (كتاب) السوق العربية المشتركة ٠٠٠ تاريخ الصدور : ١٩٩٩

للمعمل بها فى منافذ الدخول - أى نقاط حدود موانئ ومطارات الدول الأعضاء كما يضع المجلس الإجراءات الكفيلة بتنظيم شئون الإقامة للمواطنين العرب.

كذلك يتم تفعيل الاتحادات النوعية لاسيما الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية ممثلاً للقطاع الخاص فى تنفيذ منطقة التجارة الحرة واتحاد البورصات وهيئات سوق المال العربية فى جهوده الرامية للربط بين البورصات العربية وإنشاء السوق المالية المشتركة واتحاد المستثمرين العرب للترويج للاستثمارات العربية والتعريف بالفرص المتاحة فى الدول العربية وهكذا بقية الاتحادات كل فى مجال اختصاصه. أما اتحاد الاقتصاديين العرب فتدعو الضرورة إلى إحياء دوره فى المشورة وتنظيم ورش العمل الفكرية لدعم جهود التكامل الاقتصادى العربى وتعميق الوعى بمزايا السوق العربية المشتركة.

أما المنظمات العربية المتخصصة ولاسيما منظمة التنمية الزراعية، ومنظمة التنمية الصناعية والتعدين، فيتحدد دورهما فى إعداد دراسات الجدوى - كبيوت خبرة - للمشروعات العربية المشتركة والترويج لها وتنفيذها بالتعاون مع صناديق التنمية العربية والدولية.

وللصناديق والمؤسسات المالية دور متميز فى إنجاز السوق العربية المشتركة. خاصة صندوق النقد العربى فى إنشاء آلية تسوية المدفوعات الجارية بين الدول العربية، والصندوق العربى للإنماء الاقتصادى والاجتماعى فى تمويل مشروعات التنمية والهياكل الأساسية وربط الإقطار العربية مع بعضها البعض.

رابعاً - للمدخل الإنتاجى ممثلاً فى المشروعات العربية المشتركة دور مهم فى إنجاز التكامل الاقتصادى إلى جانب المدخل التبادلى، ولابد من إخضاع هذه المشروعات إلى سلطة المجلس الوزارى لمنظمة السوق العربية المشتركة، وتقديم الدعم لها وفتح الأسواق العربية لتبادل منتجاتها، ومدتها بالخبرة وتطوير أدائها وإدارتها على أسس تجارية.

خامساً - إيلاء دور أكثر تحديداً وفاعلية لمجلس محافظى البنوك المركزية فى تنسيق السياسات النقدية والتعاون النقدى والمصرفى بين الدول أطراف منظمة السوق العربية المشتركة، لاسيما فى مجال تطوير العمل بالدينار العربى الحسابى، وتسوية المدفوعات العربية.



الموضوع الرئيسى : السوق الشرق أوسطية  
 اسم كاتب المقال : سليمان المنذرى  
 الموضوع الفرعى : الموقف العربى : البدائل : السوق العربية المشتركة رقم العدد :  
 المصــــــدر : (كتاب) السوق العربية المشتركة ٠٠٠ تاريخ الصدور : ١٩٩٩

سادساً - لا يمكن أن ننسى دور الإعلام العربى فى نشر الوعى القومى بأهمية السوق العربية المشتركة والعمل على تنفيذها، من خلال خطة إعلامية قومية يتم وضعها واعتمادها من قبل مجلس وزراء الإعلام العرب، ويجرى تنفيذها فى مختلف الأجهزة الإعلامية المرتبطة والمسموعة ووسائل النشر من صحف ومجلات... وتكون محصلة ذلك إيجاباً بتعميق الشعور القومى لكونه عاملاً مؤثراً فى إنجاح المشروعات التكاملية.  
 سابعاً - أهمية المشاركة الشعبية فى دعم وتنفيذ السوق العربية المشتركة. فلقد كان لغياب هذه المشاركة تأثير فى عدم بلورة رأى عام ضاغط ومتزايد فى اتجاه التكامل. لذلك فإن توسيع قاعدة المصالح المشتركة من خلال مشروعات التكامل العربى تؤدي إلى تعزيز الانتماء الشعبى حولها والدعوة لإنجاحها.. وللجمعيات الأهلية والنقابات المهنية دور كبير فى هذا الخصوص.

ثامناً - تتولى الجامعات العربية والمعاهد العلمية المتخصصة ومراكز الأبحاث من خلال الاتحادات النوعية التى تجمعها كاتحاد الجامعات العربية واتحاد مراكز البحث العلمى إدخال مادة التكامل الاقتصادى العربى فى المناهج الدراسية على مستوى البكالوريوس والماجستير والدكتوراه وتشجيع البحث العلمى وإعداد الدراسات المعمقة حول المشاكل والعقبات التى تواجه السوق العربية المشتركة على المستوى الوطنى والقومى ووسائل تذليلها، فذلك هو دور المؤسسات العلمية ودور المثقفين العرب.

وأخيراً فإذا لم يسارع العرب إلى تنظيم أحوالهم السياسية والاقتصادية فى مجال الحكم والعلاقات بين بعضهم بعض، فنبشاً يتوقعون أن يتصرف العالم الخارجى تجاههم بأى احترام<sup>(١)</sup>.



الموضوع الرئيسى : السوق الشرق أوسطية  
الموضوع الفرعى : الموقف العربى : البدائل: السوق العربية المشتركة رقم العدد : ١٥٦٥  
المصدر : (مجلة) الأهرام الاقتصادى  
تاريخ الصدور : ١٩٩٩/١/٤

# السوق العربية المشتركة فى التسعينيات وأهمية التحرك مع نهاية عام ١٩٩٨

تلك دراسة عن السوق العربية المشتركة فى التسعينيات تطرح تساؤلا أساسيا هو: هل آن الأوان لتحرك من جديد من أجلها مع انتهاء عام ١٩٩٨ لاسيما بعد التوصل إلى اتفاق بين الفلسطينيين والإسرائيليين برعاية الولايات المتحدة الأمريكية؟؟  
إن الحلم الأكبر للأمة العربية يستلزم التغلب على أى حساسيات تتعلق بالزعامة والريادة والمصالح القدرية والاستفراق فى هوموم الذات العربية والاستسلام لأفان الفرقة والخلافات.  
كما أن التعامل مع الأمة العربية ككيان قوى سوف يحقق أفضل النتائج على كل الأصعدة وفى نفس الوقت يطرح أشكالا جديدة للتعامل مع قوى الشرق الأوسط.  
و كما يقولون إن الحديث عن السوق العربية المشتركة هو حديث القلب وهى كذلك تستحق المحاولة تلو المحاولة دون كلل أو هوان.  
حيث يعتبر إحياء فكرة السوق العربية المشتركة التى انطلقت فى الأمة العربية منذ منتصف الخمسينيات بمثابة العودة إلى التفكير المنطقي المرتب والمنزق لإحياء التضامن العربى.  
ويلزم القول إن إحياء التضامن العربى يعد من أهم الأهداف الاستراتيجية العليا للأمة العربية على الإطلاق ويغيره يصبح الحديث عن أى هدف أو فكرة عربية مشتركة نوعا من الهراء أو السير فى دروب الخيال والبعد عن الواقع.

أبو الحسن عبد الرحمن أبو الحسن  
مدير عام الاستثمارات الشركة المصرفية العربية الدولية





الموضوع الرئيسي : السوق الشرق أوسطية

اسم كاتب المقال : أبو الحسن عبد الرحمن

الموضوع الفرعي : الموقف العربي : البدائل: السوق العربية المشتركة رقم العدد : ١٥٦٥

المصدر : (مجلة الأهرام الاقتصادية تاريخ الصدور : ١٩٩٦/١/٤)

## المجلد الأول: المنظور العام لفكرة السوق العربية المشتركة

اضف إلى ذلك أن قضايا الأمية والبحث عن الذات العربية في مفترق الطرق الجديد للمسارات الحاكمة للتيارات السياسية العالمية لم تعد في ذاتها قضايا ساخنة مثلها كسائر إرغاسات وأبداعات الفكر العربي بعبارة صريحة أن الفكر العربي بمعطياته وروافده صار مختلفاً عن الفعل والإنجاز العربي ومن هنا كان التعبير واضحاً بأن ما نفعه لا ن فكر فيه وما ن فكر فيه لا ن فعل منه شيئاً يستحق النظر...

**ثانيًا:** إن طرح التسعينيات يشوبه الكثير من التعقيم فلم يعد العدو واضحاً كما كان أمام شعبه وزعماء وقادة الأمة العربية وأصبحت الأمة العربية تعرف عدوها سرراً ولا تعرف جهراً وأصبح العدو كلمة يستشعرها العرب ولا يتكلمون عنها ومن هنا في تفسيره يصيب الحديث عن العدو في ظل السلام العربي الإسرائيلي قضية غامضة فحين نتحدث عن سلام لا نعيشه إلا على قصاصات الصحف وموجات الراديو والتلفزيون وسكوت الدافع بينما الواقع يقول لنا من هو عدونا وفي هو العدو الحقيقي.

ونكأن ننظم أهدافنا القومية البعيدة والقرينة.

**ثالثًا:** إن الصلة بين النخبة العربية والإرادة الشعبية للأمة العربية صلة قد لا تكون مرئية ولكننا نلمسها في كل فعل ورد فعل عربي في الكثير من القضايا المصرية ومن هنا فإن صلة النخبة العربية بجنودها تعد من الأمور التي تحكم مسار الفكر العربي في التسعينيات وشيورة أن تستعيد النخب العربية لآزائها واستعادة ذاتها لتكون مؤثرة على المستويات العليا والدنيا وأفنيا أو آسيا وعلى كافة المحاور الحاكمة للديان الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والثقافي العربي.

إن الحديث عن السوق العربية المشتركة استسلم لزعزعات الوطنية والعروبة ومخالفة من الوجد والبيكياتيات على ما فات الأمة العربية طوال السنوات الماضية وأن فكرة السوق الجديدة تمثل الاتفاق للأمة العربية من منظمة الأمن القومي العربي في التسعينيات.

إن إعادة النظر في السوق العربية المشتركة بعيد إلى الأمان اتفاقية السوق العربية المشتركة التي بدأت بسبب دول عربية فقط وترك الباب مفتوحاً لانضمام أعضاء جدد بعد ذلك بينما طرح التسعينيات يقوم على حشد كل الدول العربية للانضمام والصورة إلى مؤثر عام عربية ناشئة الفكرة ويعتبر إلى الوجود دفعة واحدة وبمن حاجة إلى استشراف الطريق أمامها.

وفي هذا الصدد يبدو على الفور أن إعادة طرح مفهوم السوق العربية المشتركة ١٩٩٧ لم يباله أي تغيير عما كان سائداً في الخمسينيات والستينيات من هذا القرن وأن مفهوم السوق يركز على حرية انتقال العمالة ورأس المال والسلع فيما بين الأقطار العربية دون قيود حاكمة وعلى مدى زمني متفق عليه تقوم خلالها الحكومات العربية بتهيئة أوضاعها القطرية لتتواءم مع أفكار التوحيد والانتماء بصورة تلقائية ومتدرجة حسب شدة ودرجة اليقين بفكر الوحدة والانتماء الاقتصادي العربي.

ومن هنا كانت أفكار السوق العربية المشتركة تسير في خطين متوازيين رئيسيين:

**أولهما:** السير على نغمة الوحدة الاقتصادية العربية من أجل الانسجام الأكبر وهو الوحدة الاقتصادية العربية في مفهومها البعيد والقرينة على حد سواء.

**ثانيهما:** التطلع الهيكلي للابنية الاقتصادية القطرية لتتجمع مع الهدف الأعلى وهو التوحيد على المستوى العربي ككل.

وهذا يتوقف أمام ملاحظات أساسية تبدو على الوجه التالي:

أ- فكرة الوحدة الشاملة لم تكن تمثل طرماً عملياً لأفكار القيادات العربية بدليل أنها كانت تمثل شعارات ورائة كبيرة تشير في اتجاه بينما الفعل العربي يسير في اتجاه معاكس وهو ما يؤكد أن الوقت لم يكن هو الوقت السليم لهذه التحرك.

ب- أن المقصود العربي سواء في فقرة الخمسينيات والستينيات كان صافياً ولا تشوبه ما يشوب الطرح الجديد لفكرة السوق العربية المشتركة في التسعينيات ووضح لك من ثلاث وجهات رئيسية:

**أولاً:** إن طرح الخمسينيات والستينيات كان يتم من منظور الحرب مع إسرائيل والأميرالية العالمية وتوحيد العرب حول مفهوم التحدر والانتماء والقومية العربية بمكن الحال في التسعينيات حيث السلام مع إسرائيل والعودة وحيادية فكرة القومية العربية وخلاص الصفوة العربية إلى الاستكانة والاقتصاد إن يبدو الفعل دون أن تكون فاعلة في الكثير من قضاياها المصرية وإبرزها قضية التحدر والسلام في الشرق الأوسط وتحديد الهوية العربية والتغلب على محضلات الأمن والاستقرار الداخلي وقضية السلام الاجتماعي على مستوياته العربية والقطرية وقضايا التعليم والنفاع والثقافة الوطنية وتوحدها على المستويات القطرية والعربية.

ويكفي للباحث والمتأمل للواقع العربي أن يربص ثلاثة ردود أفعال رئيسية لإعادة إحياء فكرة السوق العربية المشتركة على الوجدان العربي فيما يلي:

**أولاً:** إن إعادة طرح فكرة قديمة معترية وكثيراً ما كان الخلاف حول جدواها لا يشير العيشة أو الاستغراب بقدر ما يدفع إلى التامل والحذر في مناطق الفكر العربي التي تحتوى فكرة الأحياء وارتداد الأثواب القديمة للأمة العربية في فترات زمنية ومشورة من حيث حجم العمل العربي المشترك وجوداه وقابليته.

**ثانيًا:** إن البحث عن قيادة حقيقية لهذا العمل المشترك المروح في ثوب التسعينيات هو الشغل الشاغل للمتأملين لفكرة السوق العربية المشتركة فمن تراه القائد أو الرائد الذي ينادي ويجمع ويقلق ويحار ويخشع بهم ويطلع الحشد حول هذه الفكرة التي ليست بجدية ولتحتاج إلى أفكار جديدة بل أنها تبدو كمن يبعث للحياة من بعد وفاد طويل وسكون رتيب على مدى سنوات طويلة من الشتات والتعثر حول اللاعن والاهداف واللا حول والاقوة في ميدان العمل العربي المشترك.

**ثالثًا:** إن صياغة الأهداف الاستراتيجية العليا للأمة العربية ولبيئة المصانعة أو المزاج الشخصي لفرد أو حاكم في أي من الدول العربية بل أنه يعكس الميزان القبطي للكيان العربي والفكر العربي القويم ولا يمكن أن نستسلم بحال من الأحوال لأفكار يحملها الدبلوماسيون والساسة عبر الحقائق ويسافرون يحملونها بين البلدان بعضها البعض دونما سند من إرادة شعبية واستقامة للقصود وتخلي عن النزعات الشخصية والمهاترات الفردية والمزاج الخاص لأصحاب تلك الأفكار بل أنه نلاحظ من الأولة الأولى أن السوق العربية المشتركة ١٩٩٧ قد جاءت لتعبر عن نبضة الشارع العربي لهذا الثوب الجديد لحشد قديم من أحلام الإنسان العربي الذي ناهد قياداته في التعبير عن واقعه ومتطلباته وكيفية الانسابة.

وبعيدة الفرد من الانفعال حول فكرة السوق العربية المشتركة يبدو أن الأمر يحتاج إلى الكثير من التوضيح ووضع النقاط فوق الحروف واستجداء الفكرة في ثوبها الجديد وملابسها وبما يحيط بها من تغييرات سواء على المستوى القطري أو على مستوى التيارات العالمية التي أثرت فكرة التكتل الاقتصادي وقيام تكتلات اقتصادية عالمية في شرق العالم وغربه على حد سواء.

ومن الجلي أن التفهوض بفكرة السوق العربية المشتركة ينطوي على بحث خمسة محددات أساسية تميم بالموضوع من كل الجوانب وتبدو على الوجه التالي:



الموضوع الرئيسي : السوق الشرق أوسطية

الموضوع الفرعي : الموقف العربي : البدائل: السوق العربية المشتركة رقم العدد : ١٥٦٥

المصدر : (مجلة) الأهرام الاقتصادي تاريخ الصدور : ١٩٩٩/١/٤

## المجلد الثاني:

### آليات عمل السوق العربية المشتركة

وفي هذا النطاق فإننا من المعلوم أنليات عمل السوق العربية المشتركة في الستينيات كانت تقوم على أساس السعي لتحقيق إنجاز ملموس في الطريق إلى الوحدة العربية الشاملة بينما الحال في السوق العربية المشتركة في التسعينيات نجد بمرتكز في مجرد والسعي إلى توقيع بروتوكولات لعمل السوق في الأنظمة الاقتصادية المختلفة حيث تعمل الأفكار إلى أن تنمية التعاون الثنائي هو خطوة لتأكيد التعاون على المستوى العربي وتأكيد قيام السوق العربية المشتركة دون طرح لأي مفاهيم أبعد وأشمل. كما تنهج الأفكار أيضا إلى أن قيام السوق العربية المشتركة مع هدف نهائي في ذاته وهو فرض طموح اللذان بقيام السوق العربية المشتركة في التسعينيات.

ويبدو أن بعض اللذان بفكرة السوق العربية المشتركة في التسعينيات لا يرون أبعد من موضع اقتدامهم وأن طموحات التوحيد والزراعة والريادة العربية على المستوى العربي والعالمي تعد من الأمور غير الواردة في أفكارهم على المستوى النظري أو العلمي.

ومن هنا تجوز **افتكار مقايعة وكفالة** لا تصحق لن الملم سيمصبح حقيقة وأن هناك أملا كبيرا أن تتحول هذه الأفكار إلى واقع ملموس.

وهذا ما نتفقد إليه الأعمال العربية المشتركة منذ سنوات طويلة.

وهنا لابد من مصارحة أنفسنا بنواحي النقص والمعوقات التي تقابل فكرة السوق العربية المشتركة مع خلال طرح السؤال التالي: كيف يمكن للأنظمة العربية غير القادرة على التعامل مع شتونها الداخلية ومشكلاتها اليومية بكفاءة وحيث أن تضطلع بعمل قديم عربي بكفاءة وإقتدار؟ جيسر أن الحال يقبل أن نأخذ الشرح - وعلينا إذ نجد أن التنمية العربية تقتضد إلى روح التعاون العملي البناء وضرورة إعداد المصالح المشتركة بالإضافة إلى أهمية الانتعاف حول قيادة واحدة لها مصداقيتها ورواها بعيدة المدى وهو ما تحاول مصر القيام به هذا وتشجيع الأطراف الأخرى على بذل الجهد في هذا الإتحاد من حساسيات على أساس من الريادة الواعية عالية الدرجة والحس بنفش وأحلام شعبونا العربية.

## المحور الثالث:

### الالتزامات الخارجية

وهنا في هذا الصدد نقصد بالالتزامات الخارجية ما تلزم به الدول العربية فرادى أو مجموعات بأى التزامات مادية أو غيرها للعالم الخارجي بصورة ظاهرة أو خفية من الصور ومدى تعارض هذه الالتزامات بفكرة وطموحات السوق العربية المشتركة وتنساع: **أين قيادة الأمة العربية** في هذه الالتزامات؟

وإن نكف الدول العربية بعضها البعض في تلك الالتزامات وهل تتفق للالتزامات الأمة العربية في مجموعها مع ما تلزم به للقوى الخارجية داخليا وعالميا؟

إن النظرة الأولى تقول أن الإدارة المستقلة التي تصنع مصائر الأمم وأن التوحد أو التباعد مع القوى العالمية يبين إلى أي حد شير أفكار الزعامة والريادة والقدرة على التعامل مع المتغيرات سواء على المستوى العالمي أو المحلي!!

كما أن النظرة الثانية تبين أن التعامل الحكيم مع القوى المحلية والخارجية والسير بميزان معتدل بين تلك القوى جميعها يكسب الزيادة السياسية للأمة أبعادا عملية وقدرة غير عادية على القيادة وتعميرهم الأمور بفاعلية وكفاءة.

وهنا لابد من التركيز على ثلاث نقاط رئيسية:

**أولاً: الاستقلالية بميزان على ومراسة منتية .**

**ثانياً: الأفاق للتوسع للتعامل مع القوى المحلية**

**والخارجية.**

**ثالثاً: الخبرة والحنكة المباشرة بالموضوع**

تاريخيا وعسليا.

وقد لا تتفق القوى جميعها ولا يعني هذا أن تبقى القيادة مكتوفة الأيدي مشلولة الفاعلية ولابد من

الحركة وتحريك تلك القوى وليس العكس.

كل ذلك لا يخلو أنثان على أن الزعامة تعنى القدرة على التكيف بين القوى جميعها من أجل تحقيق هدف

الأمة على الدئين البعيد والقريب.

وفي حالة فسوق العربية المشتركة فإن هناك

الكثير مما يقال في هذه النواحي لا سيما إذا ما

تعلق الأمر بحركة الشعوب نحو المستقبل.

## المجلد الرابع:

وينصرف إلى تطويع الهياكل الانتاجية والأينية الاجتماعية والسياسية القطرية لتحقيق الأهداف القومية العليا.

إن أهداف السوق العربية المشتركة في هذا المجال تتحدد في:

(أ) تيسير انتقال رؤوس الأموال والعمالة والسعي والخدمات فيما بين الدول والبلدان العربية بعضها البعض من حواجز أو قيود جمركية أو إدارية أو روتينية.

(ب) تنمية وحفز للتجارة البينية العربية.

(ج) تشجيع الإستثمار العربي المشترك

لزيادة النمو والإنتاج الذي سيسمح بزيادة

الذخائر التجارية لأن الدول العربية تستورد

معظمها سلع من الخارج لا تنتج في الدول

العربية ولابد من كسر ذلك.

(د) تنمية التعاون والشبائل بين الأمة

العربية والعالم الخارجي.

(هـ) عدم العزلة عن العالم الخارجي

وتعاون مع التكتلات العالمية بندية وكفاءة

وقل وزوز كثير على قدم المساواة.

(و) اتباع سياسات اقتصادية قطرية تهدف

إلى التوحد مع الهدف الأساسي وهو قيام

السوق العربية المشتركة وتحولها إلى قوة

فاعلة.

(ز) إزالة الحواجز بين سياسات التنمية

العربية لتقوم على أساس التكامل وليس

التنافس بين بلدان الأمة العربية.

(ح) توحيد السياسات المالية والتقدمية

والجمركية والجنسية والعمالة بين بلدان

الأمة العربية.

ومن هنا فإن تحقيق هذه الأهداف على المستوى

القطري يستلزم تطويع الهياكل الانتاجية والأينية

السياسية والاجتماعية للهدف الأعلى وهو هدف

قيام السوق العربية المشتركة.

ولكن واقع الحال يؤكد أن الأنظمة العربية تحمل

فكرة السوق المشتركة بهدف تحقيق أهداف

قطرية أي أن العكس هو الذي يحدث فبدلا من أن

تسير الأمة نحو هدف قومي عربي نراها تشد

الأهداف القومية الكبرى إلى دائرة المحلية والقطرية.

وهنا لابد من التشديد على أهمية الأعداد الجيد

لأعمال القمة التي ستوقع على اتفاقية السوق العربية

لشركة ولاترك لأجهزة بيروقراطية أو تقليدية ماتت

في أراج مكاتبها على مدى السنوات الماضية أحلام

الأمة العربية في التندماج والوحدة.



الموضوع الرئيسي : السوق الشرق أوسطية

الموضوع الفرعي : الموقف العربي : البدائل: السوق العربية المشتركة رقم العدد : ١٥٦٥

المصدر : (مجلة الأهرام الاقتصادية

تاريخ الصدور : ١٩٩٩/١/٤

## المجلد الخامس : لاتفاقية المنشئة لسوق العربية المشتركة

ينبغي عند إعداد اتفاقية لقيام السوق العربية المشتركة أن تتضمن المبادئ التالية:

**أولاً:** النص صراحة على مفهوم وإطار السوق العربية المشتركة وأنها تشمل انتقالات رئيس الأموال والسلع والخدمات والأفراد بين البلدان العربية للوفقة على الاتفاقية .

**ثانياً :** أن يتحدد أفق زمني معقول لتحقيق أهداف ومراحل إنشاء السوق العربية المشتركة حيث لابد أن تشمل ثلاث مراحل أساسية على الوجه التالي:

**المرحلة الأولى :** مرحلة الصياغة والتوقيع على الاتفاقية وهي السنة الأولى

**المرحلة الثانية:** إعداد الهياكل الاقتصادية لأهداف تحرير انتقالات السلع وريوس الأموال والعمالة وإقامة الاستثمارات المشتركة وتعديل التشريعات القطرية بما يتفق مع الهدف الاستراتيجي لإقامة السوق العربية المشتركة واتخاذ الخطوات المشتركة لإقامة كيانات مشتركة على طريق العمل المشترك

**المرحلة الثالثة:** وهي مرحلة التوحيد والانضمام الكامل وإزالة الحواجز الجمركية والسياسية وقيام عملة عربية موحدة ومجالس للتعاون والوحدة على كل المستويات والبدء في توحيد النظم السياسية ونظم التشغيل والعمل والاتاج

وهذه مرحلة بعيدة في المستقبل وستأخذ وقتها الكافي حتى تتحقق وتتطلب على صعوباتها العديدة وهامى أوروبا الموحد تتعثر في هذا الاتجاه وتلك المرحلة على وجه التحديد .

وقد أعربنا في تقريرنا للفترة اللازمة لقرار التعديلات في النظم والبنين التشريعي لانتقالات رؤوس الأموال والسلع والأفراد أن تتفق مع مجمل التطورات على المستوى العالمي وبصفة خاصة اتفاقية الجات ١٩٩٤ وبداية سريانها على المستوى العالمي بعد الفترات الانتقالية التي تمنحها للإعطاء. وبحيث تتفق مع النسق العالمي ولاتخرج الاتفاقية العربية لإقامة السوق المشتركة عن التطورات العالمية في هذا المجال ولاتعتبر نشاطاً على المستوى الدولي ثالثاً. أن تراعى الاتفاقية التدرج في تنفيذ بنودها وعدم المفاجأة بتشريعات أو إجراءات غير محسوبة وعزم إيراد الاقتصادات العربية القطرية بأى قرارات علوية معاجة

**رابعاً:** النص في الاتفاقية على كل العناصر المشتملة على بنود السوق المشتركة وعدم ترك أى مساحة للجتهاد أو الخروج على الاتفاقية في أى من الدول التي ستوقع عليها إلا في حالات الضرورة القصوى ووفقاً للمستجدات على الساحة العربية

**خامساً:** النص على تكوين مجلس للسوق العربية المشتركة يبدأ في خلال ستة شهور من تاريخ التوقيع على الاتفاقية ويتولى كل النواحي الإجرائية والتنفيذية لإقامة السوق العربية المشتركة .

**سادساً :** النص على ألا يكون مجلس السوق العربية المشتركة تابعاً لأى من الحكومات العربية ، وأن يكون هيئة عربية مستقلة لها حصاناتها وهيئتها الكاملة وتمثيلها في المحافل الدولية ولابد أن يبتنى من داخل البسيت الأم للامسة العربية من داخل الجامعة العربية حتى لا يكون هناك تضارب في الاختصاص.

**سابعاً:** النص صراحة على وضع ديباجة خاصة بالاستثمارات العربية المشتركة وكيفية انتقالها من بلد إلى بلد دون قيود ومنحها مزايا ومميزات تفضيلية أكبر مما هو متاح في القوانين القطرية بحيث تكون الاستثمارات العربية المشتركة مميزة ولها حوافز كبيرة وضمانات مؤكدة من خلال النظم والقوانين العربية

**ثامناً:** النص في الاتفاقية على أن الوحدة العربية هي الهدف الأشمل لقيام السوق.

**تاسعاً:** صياغة بروتوكول تنفيذي أو لائحة تنفيذية لاتفاقية السوق العربية المشتركة توقع عليها الدول العربية الموقعة جنباً إلى جنب مع الاتفاقية المنشئة للسوق العربية المشتركة .

**عاشراً:** توضيح الفارق بين قيام السوق العربية المشتركة وبين المجالس أو الهيئات العربية كمجلس التعاون الخليجي ودول إعلان دمشق والجامعة العربية وتوضيح الشخصية الاعتبارية لمجلس السوق العربية المشتركة

## خاتمة:

إن إقامة السوق العربية المشتركة ينبغي أن يسبقها تحقيق للإرادة السياسية العربية ونجاح ملحوظ في التغلب على مشكلات ركود وبطء وتهديد السلام في الشرق الأوسط. وبغير النجاح في هذا يصبح الحديث عن السوق العربية المشتركة مجرد ملء للفراغ السياسي العربي ومحاولة لاستجداء تأييد الشارع العربي كذلك لا يوثقنا التنبؤ بان قيام السوق العربية المشتركة مرهون بكسب مساحة أكبر من التأييد سياسي الدولي والنجاح في التعامل مع القوى

وهنا لابد من النظر إلى أن قيام السوق العربية المشتركة ليس معناه التوقيع على الاتفاقية أو عقد القمة بل هو إخلاص تام للنيات في إقامة مجتمع عربي قوى وانتهاج عمل مشترك عربي على مستوى راق.

ولابد أن نشير إلى نقطتين هامتين :

**أولاًهما :** أهمية أن يسبق إنشاء السوق التبادل التجاري الفعلي بين الدول عن طريق لغايات بين المؤسسات التجارية في البلاد العربية من غرف تجارية وصناعية وغرف سلعية وجمعيات رجال الأعمال لأن هذه المؤسسات هي المنفذة حتى تتكون القوة لإنشاء السوق.

**ثانيتهما :** التركيز على أهمية إنشاء مناطق حرة مشتركة ومناطق لتجارة الترانزيت بين أكبر عدد من الدول العربية.

وهنا لابد من الإشارة إلى أن الطرح الجديد مع نهاية عام ١٩٩٨ وتكرار المحاولة بين الدول العربية بعضها البعض على أمل الوصول إلى اتفاق بين النوايا تعيش الثقة في المستقبل القريب والبعيد للامة العربية. إن النجاح في إحراز تقدم في مسالة السوق العربية المشتركة في الجولة الجديدة عام ١٩٩٨ إنما ترهنه بالأمور التالية :



الموضوع الرئيسي : السوق الشرق أوسطية  
 اسم كاتب المقال : أبو الحسن عبد الرحمن  
 الموضوع الفرعي : الموقف العربي : البدائل: السوق العربية المشتركة رقم العدد : ١٥٦٥  
 المصنوع : (مجلة الأهرام الاقتصادية) تاريخ الصدور : ١٩٩٩/١/٤

١. الصديق في التوجه والإخلاص الكامل لإرادة الأمة العربية قاطبة وليس لبلد أو مجموعة بلدان أو محور بين بشع دويلات عربية.
٢. إعطاء الجامعة العربية الريادة والفاعلية لتكون بحق بيت العرب كما يحلو للبعض أن يسوونها بذلك.
٣. الحيلة والحذر من مكامن الخطر في الحركة نحو إنجاز هذا العمل وأهمها الزعامة والاستراتيجيات الكبرى ومحاور العمل والاتصال مع القوى الكبرى في العالم.
٤. إعطاء مصر وزنها الحضاري دون حساسيات والتبسط في نيل المقامات الكبرى لمن ينفذون هذه الاستراتيجية العملية ويمسكون في أيديهم أحلام وطموحات الأمة العربية واستحقاقهم لهذا الشرف.
٥. عدم الانعزال عن الشارع العربي في الجملة والتفصيل وتحسس نبض الجماهير وعدم الاقتصاد على الاتصال الإعلامي أو السياسي أو الاقتصادي بل لابد أن يتجاوز الأمر تلك كله إلى الموروث الحضاري للأمة العربية وعامتها الإسلام.
٦. إعطاء المملكة العربية السعودية دورها الريادي كمحور وقلب للعديد من الحركات والفاعليات والمؤثرات في العمل العربي المشترك.
٧. التفاعل مع النظام الكوئني الجديد بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية دون تخط أو تجاوز للدور الأوروبي الذي يكمل المسيرة ولا ينتقص منها.
٨. ترك زمام الأمر للدبلوماسية الشعبية التي تقوم على أساس الحركة بين الشعوب وليس بين مسؤولي الإدارات الخارجية وإتساب الحركة الطابع العقلاني والموضوعي على أساس أن السوق العربية المشتركة هي حلم الشعب العربي وينبغي أن تترك إدارته وتنفيذه للإدارة الشعبية دون انعزال عن النور المؤثر والهوام للحكومات العربية إذا ما أخذت الزمام الحقيقي وتحركت جنباً إلى جنب مع شعوبها من خلال النقابات وعرف الأمة العربية رجال الأعمال والشباب.
٩. تناول مسألة السوق العربية المشتركة كمشروع قومي عربي وليس صفقة أو إبرام اتفاق لم يذهب كل إلى حال سبيله.
١٠. إصلاح ذات البين بين الأنظمة العربية المتناحرة وإعطاء القلب والوجدان العربي لروح التحالف ونبذ الفرقة والخلاف والتدنية لشكليات العرب الرئيسية في الإس والسلام العادل ومواجهة قضايا التنمية وحل مشكلات البطالة وإزالة الحواجز والأصنام الفكرية العالقة التي يعيدها البعض على حساب وحدة الصف العربي.
- وختماً فإنه يجدر القول أن السوق العربية المشتركة ينبغي أن تكون حلماً قومي الذي يستحق السعي إليه عاماً بعد آخر ويوما بعد يوم في دأب وإخلاص ويشق بأن هناك أحلاماً كبيرة يمكن أن تتحقق بغض النظر عن الزعامة والريادة وشكليات الإدارة السياسية التقليدية ■





الموضوع الرئيسى : السوق الشرق أوسطية  
الموضوع الفرعى : الموقف العربى : البدائل : السوق العربية المشتركة رقم العدد : ٢٥١٦  
المصدر : العالم اليوم تاريخ الصدور : ١٩٩٩/٥/٩

بعد مطالبات عديدة من أعلى السلطات العربية

# هل أن الآوان لكى تقوم السوق العربية المشتركة ؟

يحيى  
المصرى

التقنية التى توجهها والمحصل على موافقة شعبية بذلك.

## المقالة

ثانيا: التهديد القوي لإلغاء الحواجز التجارية والمالية والبشرية بين جميع دول العالم عن طريق ما يسمى بالعملة، وهو نظام تطلب به وتمتد بتحقيقه الدول الغنية للإبقاء على مستواها الاقتصادى المتقدم والعمل على زيادته مستقبلا - وبصرف النظر عن وضع الدول الفقيرة التى تسمى للنمو!

وقد وصلت البحوث الحديثة التى أعدت فى الدول الغنية مؤخرا إلى أن تحسين المستوى الاقتصادى للدول النامية لا يتم إلا على حساب خفض المستوى الاقتصادى للدول الغنية؛ وبالتالى فإن الدول السبع الصناعية الكبرى التى تشكل الدول الغنية، وإن كانت تطلب بمعالجة الفقر والبطالة فى الدول النامية، فإنها تهتم أولا بشعوبها عن طريق إنشاء سياسات اقتصادية دولية ونظام اقتصادى عالمى لا يراعى الشعوب الفقيرة بقدر ما يراعى شعوبها، وهو ما يجعل الاهتمام بتمتية الدول الفقيرة من قبل الدول الغنية أقل من مستواه وأكثر من إهماله.

عربى بإنشاء آلية لمتابعة إنشاء السوق مع حكومة كل دولة عن طريق لجنة برلمانية خاصة يتم تشكيلها لهذا الغرض وتتولى متابعة خطوات الإنشاء ودفع قيام السوق. إن هذه المطالبات من أعلى السلطات فى الدول العربية لم تات من فراغ، وإنما جاءت نتيجة أوضاع وتطبيقات دولية وإقليمية جديدة تفرض تحقيق السوق العربية المشتركة، وقد تمثلت أغلبها فيما يأتى:

أولا: تنفيذ التعاون الاقتصادى الأوروبى الذى بدأ يأخذ طريقه العملى عام 1974 بإنشاء المجلس الأوروبى الذى خطط لإنشاء السوق الأوروبية المشتركة، وقد أنشئ فعلا مجلس الوزراء الأوروبى الذى نجح فى التنسيق بين السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء، حيث كان يضم خبراه للحكومات الأعضاء ويقوم بوضع التنظيمات المطلوبة ويعالج المشكلات الإقليمية التى كانت تظهر بين الدول الأعضاء، كما أنشأ جهازا فرعيا فى كل عواصم هذه الدول يتولى المساهمة فى معالجة هذه المشكلات ويضع الخطوط الرئيسية للتعاون بين الأعضاء وإنشاء السوق الأوروبية المشتركة.

وقد استطاع هذا المجلس القيام بتنسيق وتوحيد السياسات بين الدول الأوروبية وإعلان السوق الأوروبية المشتركة التى تولت العمل فى تحويل السوق المشتركة إلى سوق أوروبية موحدة اعتبارا من عام 1993، وذلك باستثناء القطاع النقدى الذى تأخر تنسيقه لاختلافات كبيرة فى السياسات النقدية للدول الأعضاء، وإلى أن تم فى أول يناير الماضى إعلان صدور العملة الأوروبية الموحدة «اليورو» وإنشاء البنك المركزى الأوروبى الذى يضع السياسات النقدية للجماعة الأوروبية ككل باستثناء أربع دول فقط من بينها إنجلترا التى امتنعت عن الانضمام إلا بعد معالجة للشاكل

فى منتصف الشهر الماضى صدر البيان المشترك لكل من الرئيس حسنى مبارك والشيخ زايد آل نهيان والذى طالب بضرورة وأهمية وجود إدارة قوية لقيام السوق العربية المشتركة، خدمة للمصالح العربية العليا والمستقبل الاقتصادى العربى، وقد ركزت مباحثاتهما فى أبو ظى على العمل من أجل قيام هذه السوق فى أسرع وقت ممكن وعدم تأجيلها لأى سبب من الأسباب.

وفى نفس الوقت اجتمعت فى مجلس الوحدة الاقتصادية العربية اللجنة التنفيذية الخاصة بالسوق العربية المشتركة وبحث المشاركون فى الاجتماع إنشاء آلية للانتساب إلى السوق تكون مفتوحة لجميع الدول العربية التى لم تنضم بعد إلى اتفاقية السوق التى أعدت منذ عام 1964، وانضم إليها منذ ذلك التاريخ سبع دول فقط هى الأردن وسوريا والعراق وليبيا ومصر وموريتانيا واليمن، وقد قام المجتمعون أيضا بوضع برنامج زمنى لاستئناف تحرير التجارة بين دول السوق - يبدأ فى يناير عام 2000 على ثلاث مراحل وينتهى فى آخر عام 2002. وقبل ذلك بجوالى شهر كان الرئيس حسنى مبارك قد طالب أمام أعضاء الأمانة العامة

لاتحاد الصحفيين العرب فى شرم الشيخ بضرورة تحقيق السوق العربية المشتركة حيث تصدر أولويات عمله فى المرحلة القادمة، وقد شدد سيادة على المطالبات بها على أساس أن تحقيقها أصبح أمرا حيويا ومسالة حياة وبقاء للأمة العربية، وهى الأساس للأقوى والمسلخ الطبيعى لقيام كتلة اقتصادية عربية تسمى الأمة العربية وتجذبها أزمنة اقتصادية ظهرت فى مناطق إقليمية عديدة خاصة بعد انخفاض أسعار البترول وعواكثه بشكل كبير خلال السنة الأخيرة.

وكان عدد كبير من المنظمات والمؤسسات العربية المشتركة قد طالب على مدى السنوات الطويلة السابقة بتحقيق السوق العربية المشتركة فى أسرع وقت ممكن، ومن بينها منظمة العمل العربى التى وضعت برنامجا على تنفيذها ولكنه لم يتم لأصناف سلطاتها التنفيذية، وكذلك الاتحاد البرلمانى العربى الذى أصدر أثناء اجتماعه بضمها فى أغسطس الماضى توصية تمتد على أن يقوم كل برلمان



الموضوع الرئيسي : السوق الشرق أوسطية اسم كاتب المقال : يحيى المصرى

الموضوع الفرعى : الموقف العربى : البدائل: السوق العربية المشتركة رقم العدد : ٢٥١٦

المصدر : العالم اليوم تاريخ الصدور : ١٩٩٩/٥/٩

مجموعة عمل تعمل بالأساليب الحديثة والأمانة وفقا لخطة محكمة وحاسمة تضعها جامعة الدول العربية ويعتمدها اللوات والرؤساء العرب فى اجتماع لا يضم سواهم والعاملين بالسكرتارية، ومن هذا الاجتماع يتكون المجلس الرئاسى للسوق العربية المشتركة الذى يتعين أن تنفذ قراراته على كل الدول الأعضاء.

كما يقترح تشكيل مجموعات فنية عن طريق هذا المجلس الرئاسى تتولى إعداد أنظمة السوق العربية المشتركة فى كل النواحي الاقتصادية والإنتاجية والتقنية والمالية خلال برنامج زمنى محدد.

على أن يكون مفهومها أن تحقيق السوق العربية المشتركة لا يشمل فقط إعفاءات جمركية وضرائبية كما يعتقد البعض، وإنما يتضمن إنشاءاقتصادى عربى جديد يبدأ بإنشاء مشروعات إنتاجية لتنمية الأقاليم العربية الفقيرة ويؤدى إلى التقارب بين الأساليب والسياسات والمناهج العربية التى تصبغ المفاهيم الأصلية بين الدول العربية وعلى جميع أبناء الشعب العربى، وبالتالي تنشئالسوق العربية الواحدة الكبيرة بين الأشخاص والسلع والأموال وفى الخدمات والعمل والملكية وجميع الحقوق الأخرى، وذلك عن طريق المجلس الرئاسى العربى المقترح الذى يستطيع إنشاء الكيان الاقتصادى العربى الجديد متمكنا فاعلت الهيئة الأوروبية عندئذ إنشاء السوق الأوروبية المشتركة فى فترة زمنية قصيرة.

أمام الاقتصاد الكبير، والمشروع الكبير ياكى المشروعات الصغيرة، وليس معنى ذلك أن المشروعات الصغيرة لم يعد لها وجود، خاصة وقد كانت الأساس الذى قام عليه الاقتصاد اليابانى والذي مازال يشكل فيه ما يقرب من 70٪ ويمتلكه أفراد يعمل مع كل فرد منهم ما لا يزيد على خمسين عاملا، ولكننى أقصد أن المشروعات الكبيرة اتسع أكثر من اللازم فى السنوات الأخيرة وأصبح فى طريقه إلى السيطرة الاقتصادية التى تبعد عن الخطر المنافسة-وتحمى أرباحه، خاصة تلك المشروعات الكبرى التى تمتلكها شركات متعددة الجنسية والشركات الكبرى التى اندمجت مؤخرا.

إن المشروع الإنتاجى الذى يعمل داخل دولة عربية واحدة لا يستطيع منافسة مشروع يعمل فى نفس النشاط الإنتاجى داخل المنطقة العربية ككل، حيث تمتد فروع إلى أغلب الدول العربية المستهلكة لنفس المنتج، وبالتالى فإن تحويل السوق من سوق محلى إلى سوق إقليمية ودولى إن أمكن يحظى الاقتصاد العربى قوة لا يستهان بها وحتى لا تتحول المنطقة العربية إلى منطقة مستوردة وتصيب سوقا تابعة للدول الصناعية الكبرى. لقد تمت السوق الأوروبية المشتركة والتي تحولت فى عام 1993 إلى سوق أوروبية موحدة عن طريق الهيئة الأوروبية التى أصبحت «المفوضية الأوروبية»، وهى شاتل جامعة الدول العربية، والفرق بينهما لا يلاحظ إلا فى أسلوب العمل والإدارة، حيث كان العمل يدور هناك بشكل جدى لصياغة خطوات إنشاء السوق الأوروبية ويستمر يوميا خلال الأربع والعشرين ساعة دون أن تطلق الأنوار فى مباني الهيئة، وكان يشترك فى الصياغة جميع الهيئات الأوروبية المهمة بتحقيق السوق الأوروبية المشتركة، تحت إدارة وتنظيم الهيئة الأوروبية المنوط بها إنصاف مشروعات إنشاء السوق.

والاعتقد أن جامعة الدول العربية وهى مسئولة عن تحقيق التعاون الاقتصادى العربى، تقل فى حجمها أو فى عدد العاملين فيها عن الهيئة التى حققت السوق الأوروبية المشتركة فى سنوات قليلة، حيث يرأسها رجل فاضل له تاريخه فى التضامن العربى المشترك فى سنوات قليلة، ولا يتقصد سوى اختيار مجموعة عمل من الخبراء العرب تتولى الاتصالات اللازمة والصياغة ومتابعة خطوات التنفيذ بعيدا عن الذين علوا وشاركوا من قبل فى هذا العمل دون جدوى.

إن العولمة تعنى فى مفهومها الصحيح أن يتحول العالم إلى سوق واحدة ودولة واحدة قد يكون فيها الفقير، وقد يكون فيها الغنى، ولكن الفجوة لا يمكن أن تصل إلى خمسين ضعفا فى المتوسط كما هو عليه الوضع الحالى، غير أن ذلك لا يهمل الدول الغنية، التى تقف بشدة مع الإبقاء على مستوياتها الاقتصادية الراهن دون تخفيضه، حتى وإن شلطلب الأمر استنزاف ثروات الدول النامية بإشكال-تغيير مرشحة أمام الدول النامية والتي لا تكون واضحة ولا تظهر على سائدة المفاوضات الاقتصادية بين الدول المتقدمة والدول النامية ولا فى المؤسسات والائتماعات الدولية التى تتخفى فيها بعض المصالح الاقتصادية.

ثالثا: ومن للتغيرات الدولية التى لم تكن فى الحسبان حتى وقت قريب، قيام الأزمات المالية والتقنية فى بعض مناطق العالم، والتي بدأت بآزمة المكسيك وأدت إلى هروب رؤوس الأموال منها وتوقف الكثير من المشروعات الإنتاجية، ولولا تدخل الولايات المتحدة الأمريكية لمعالجة الأزمة لاتغيرات عديدة، منها أن المكسيك عضو فى منطقة التجارة الأمريكية الحرة، ومنها التخوف من تزايد المهاجرين المكسيكيين غير الشرعيين داخل الولايات المتحدة الأمريكية وما يشكلونه من خطورة على الأمن والنظام الأمريكى بوجه عام.

لقد أكدت الأزمات التقنية والمالية التى ألت ببعض دول العالم فى السنوات الأخيرة أن الدول لا تستطيع أن تعيش منفردة، وإنما يتعين أن تكون ضمن تنظيمات إقليمية تصممها من أخطار قائمة من الخارج خاصة من دول تعتقد أنها مازالت تعيش فى عصور الاستعمار، وهى العصور التى قامت فيها الدول الاستعمارية بامتصاص ثروات شعوب الدول الفقيرة، وإن كانت قد خرجت عسكريا منها فألها تركت أنفة ونذرا تحكم هذه الشعوب أو تكون على صلة كبيرة بالسلطة الحاكمة فيها بحيث تستطيع شراءها أو على الأقل إقناعها بأشكال القتال «عش ولا تدع غيرك يعيش»، إذا كان سيأخذ منك ولا يعطيك، وهو ما يطبق حاليا بين الدول الغنية والدول الفقيرة ويصرف النظر عن كل القيم الدينية والأخلاقية والإنسانية.

#### الشرورات الكبيرة

رابعا: إننا نعيش حاليا فى عصر ما يسمى «بإقتصاديات الحجم» فالإقتصاد الصغير يذوب



الموضوع الرئيسى : السوق الشرق أوسطية

الموضوع الفرعى : الموقف العربى : البدائل: السوق العربية المشتركة رقم العدد : ١٣٧

المصدر : (مجلة) السياسة الدولية تاريخ الصدور : يوليو ١٩٩٩



## دور مصر فى تفعيل مشروع السوق العربية المشتركة

أحمد يوسف القرعى

وأصدرت القمة توجيهها بتكليف المجلس الاقتصادى والاجتماعى باتخاذ ما يلزم نحو الإسراع فى إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وفقا لبرنامج عمل وجدول زمنى يتم الاتفاق عليهما.

وواكبت عملية التحضير لإقامة منطقة التجارة الحرة مواصلة الرئيس مبارك لدعوته لإقامة السوق العربية المشتركة. ومن كلماته أمام الاجتماع المشترك لمجلسى الشعب والشورى (١٥ نوفمبر ١٩٩٧) :

"إننا نرى أن إقامة السوق العربية المشتركة ضرورة حياة وبقاء وليست رفاهية أو ترفاً. كما أننا نتطلع فى نظرنا من أن الهدف المرجو ليس اقتسام الثروة، أو حرمان أى شعب عربى من مستوى الدخل الذى يتمتع به، لأن التكتل الذى ننشده هو تكتل يضيف ولا ينتقص، يقوى ولا يضعف، يعزز ولا يبدد، وهو تكتل دعم وتجديد لا انتقاس وتجريد، لأن الجماعة لا تقوى ولا تتميزز إلا بقوة كل واحد من أعضائها".

وليماننا من القاهرة بضرورة وأهمية مشروع التكامل الاقتصادى العربى لم تتردد فى العمل على إحيائه على مستوى محاور ثلاثة تتكامل معا عبر عنها تقرير مجلس الشعب المصرى فيما يلى :

### المحور الأول : منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى :

وهى أحدث المحاور الثلاثة، فهى نتاج قرار القمة العربية السابق الإشارة اليه، وتنفيذا لقرار القمة تم إعلان قيام منطقة

كان قرار القمة العربية بالقاهرة فى يونيو ١٩٩٦ بشأن إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى نقطة انطلاق جديدة لإحياء مشروع السوق العربية المشتركة، فقد حظى المشروع فى السنوات الثلاث الأخيرة باهتمامات الفكر السياسى والاقتصادى وأنبياى الإعلام العربى من ناحية، ومواقفات حكومات الدول العربية من ناحية أخرى، كما حظى المشروع من ناحية ثالثة بمبادرة برلمانية عربية غير مسبوقة تمثلت فى إنشاء أليات داخل المجالس التشريعية العربية بهدف دفع وتفعيل خطوات السوق العربية المشتركة.

والمقال يتناول الدور المصرى فى سياق هذا التحرك العربى الجديد من خلال العرض التحليلى لوثيقة مجلس الشعب المصرى بشأن مشروع السوق العربية المشتركة وهى الوثيقة التى أعدها اللجنة الخاصة التى أنشأها المجلس استجابة لقرار الاتحاد البرلمانى العربى (مارس ١٩٩٨) بإنشاء آلية لتوفير المساندة البرلمانية والشعبية اللازمة لإخراج مشروع السوق الى حيز الوجود.

ونقطة انطلاق الدور المصرى فى إحياء مشروع السوق العربية المشتركة عندما قاد الرئيس محمد حسنى مبارك فى قمة القاهرة العربية (١٩٩٦) الدعوة لإحياء صيغ التكامل الاقتصادى العربى من خلال إنشاء منطقة تجارة حرة عربية كبرى على طريق إقامة مشروع السوق العربية المشتركة، ووجدت دعوته استجابة سريعة من قادة ورؤساء الدول العربية،



الموضوع الرئيسي : السوق الشرق أوسطية

اسم كاتب المقال : أحمد يوسف القرعي

الموضوع الفرعي : الموقف العربي : البدائل : السوق العربية المشتركة رقم العدد : ١٣٧

المصدر : (مجلة) السياسة الدولية تاريخ الصدور : يوليو ١٩٩٩

الانتاجية لصالح المستهلك والإفادة من عناصر الزايا التسمية واقتصاديات السوق.

كما أن تحرير وتنمية التجارة ليس مجرد تنفقات سلمية أكبر بين دول منطقة التجارة الحرة، سواء بالمقاييس المطلقة أو النسبية، ولكنه يؤدي في خلال ذلك إلى توفير المبررات والظروف المواتية لتحريك المداخل الأخرى للتكامل. من خلال التفاعل والتدابير المشتركة لتسريع هذا التكامل. ومن شأن كل ذلك أن يؤدي تدريجيا إلى إيجاد واقع جديد من المصالح المشتركة في منطقة التجارة الحرة.

وكما يوضح تقرير مجلس الشعب المصري الأهداف والمزايا التي تواجه منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، فإنه يحذر أيضا من السلبيات والمشاكل فيما يلي :

١- لم يتضمن برنامج المنطقة أي خطة لتطوير المنطقة أثناء فترتها أو بعدها إلى مراحل أعلى من التكامل الاقتصادي، أي إلى اتحاد جمركي، ثم سوق مشتركة.

٢- قد تحدث في سياق عملية تحرير التجارة آثار سلبية على بعض قطاعات الإنتاج أو المشروعات المنتجة للسلع تهدد باضطراب السوق نتيجة للمنافسة في سوق مفتوحة بين المنتجات المحلية ومثيلاتها المستوردة من دول أطراف أخرى، وتزداد هذه الآثار حدة في حالات الدول الأطراف الأقل نموا. كما أن هناك آثارا إضافية تترتب على توحيد التعريفات الجمركية، إذا ما تم قيام اتحاد جمركي، قد تعاني منها الدول الأطراف التي تعتمد مواردها المالية اعتمادا كبيرا على حصيلة الرسوم الجمركية من تعريفات مرتفعة. بعد أن تنخفض مستويات التعريفات، ومن ثم مواردها من الرسوم. إلا أنه تتم مواجهة مثل هذه الحالات بتدابير خاصة مؤقتة.

٣- عدم وجود تجانس في الهياكل الاقتصادية لدول المنطقة حيث يتبنى عدد من الدول سياسة الاقتصاد الحر، بينما توجد دول أخرى أعضاء لازالت تقوم بسياساتها على أساس الاقتصاد الموجه، وتستخدم القيود الجمركية وغير الجمركية للتحكم في تجارتها الخارجية وحماية الصناعة الوطنية. وتعتبر القيود غير الجمركية (الكمية والاستيراد والتصدير) مخالفة لأحكام اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري وبرنامجها التنفيذي الذي ينص على إلغاء القيود لكافة القيود غير الجمركية.

٤- عدم وجود مؤسسات تحكم في صنع واتخاذ القرارات الاقتصادية بما يضمن استمرارية السياسة الاقتصادية والتجارة تجاه الدول أعضاء منطقة التجارة الحرة، إذ لا يتوافر في بعض الدول الأعضاء نظام مؤسسي يقوم على أساس المؤسسات التي تصدر القرارات الناجمة من استراتيجية ثابتة ونتيجة لدراسات تحليلية متعمقة، بحيث لا تتغير هذه القرارات بصورة مفاجئة غير متوقعة، مما يؤثر على المصالح المشتركة للأعضاء.

٥- عدم التضخيم المؤسسي وانخفاض مستوى الكفاءة

التجارة الحرة العربية الكبرى من خلال برنامج تنفيذي لاتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية (١٩٨١) يتم بمقتضاها تحرير التجارة من كافة الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل، بشكل تدريجي على عشر سنوات، بدأ تنفيذه اعتبارا من أول يناير ١٩٩٨ بواقع ١٠٪، وذلك لإعطاء فرصة للصناعات الوطنية في الدول الأعضاء لكي توائم نفسها تدريجيا لمواجهة المنافسة الخارجية.

وتطبق ١٤ دولة عربية حاليا التخفيضات الجمركية طبقا للبرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وذلك بواقع ٢٠٪ من الرسوم الجمركية والضرائب والرسوم ذات الأثر (١٠٪ اعتبارا من أول يناير ١٩٩٨، ١٠٪ اعتبارا من أول يناير ١٩٩٩) والدول العربية التي قامت بالتنفيذ هي : مصر، الأردن، الإمارات، البحرين، تونس، السعودية، سوريا، العراق، عمان، قطر، الكويت، لبنان، ليبيا، المغرب.

هذا ويقوم المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالإشراف على تطبيق البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى من خلال إجراء مراجعة نصف سنوية لدى التقدم في التطبيق واتخاذ القرارات اللازمة لمواجهة أية عقبات تعترض التنفيذ وفرض المنازعات الناشئة عن التطبيق.

ويعد تقرير مجلس الشعب المصري أهداف ومزايا منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى فيما يلي :

- تمثل مناطق التجارة الحرة اللبنة الأولى والركيزة الأساسية لإقامة أي تجمع اقتصادي يسهم في دعم القوة التنافسية لأعضاء المنطقة مجتمعة أو منفردة، في مواجهة التكتلات الاقتصادية الأخرى، وتشجع على قيام المؤسسات المالية غير المصرفية لخدمة أغراض الاستثمار والتنمية. خاصة شركات التاجير التمويلي ووسط السياسات الفربيرية ب مجالات الاستثمار.

- تهدف اتفاقيات مناطق التجارة الحرة إلى دفع عجلة التنمية الاقتصادية داخل المنطقة عن طريق السماح بحرية انتقال السلع والخدمات داخلها بلا قيود أو أعباء مالية مضطحة، وذلك لتحقيق أقصى استخدام واستغلال لعناصر الإنتاج بأرخص الأسعار وأيسر الشروط.

- كما تهدف المناطق الحرة إلى دعم الاستثمار الأجنبي في الدول الأعضاء، وخلق فرص عمل جديدة، وتمكن الدول أطراف المنطقة الحرة من تحقيق أقصى فائدة ممكنة من خلال تعاملاتها مع التكتلات الاقتصادية العالمية والإقليمية، مثل الجات وغيرها، لأن هذه الاتفاقيات تقدر مزايا تفضيلية للكيانات الاقتصادية لا يتاح منها للدول منفردة.

- وتوضح نظريات التكامل الاقتصادي أن تطور تطبيق منطقة التجارة الحرة، يعني التحرير الكامل في نهاية المطاف، لكل من معظم السلع والخدمات محل التبادل التجاري من كافة أنواع الرسوم والقيود الجمركية وإعطاء الفرصة كاملة للتأثير الإيجابي للتجارة ليمدح نتائجها في تخطيط عوامل الكفاءة





الموضوع الرئيسي : السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال : أحمد يوسف الفرعي
الموضوع الفرعي : الموقف العربي : البدائل : السوق العربية المشتركة رقم العدد : ١٣٧	
المصدر : (مجلة) السياسة الدولية	تاريخ الصدور : يوليو ١٩٩٩

تقدم من تعامل تفصيلي. فتجد أن اتفاق منطقة التجارة بين مصر والمغرب مثلاً ينص على أن يتم الانتهاء من إقامة المنطقة خلال فترة اثني عشر عاماً، وأن الاتفاقيات الثانية بين كل من مصر والأردن، ومصر ولبنان تتضمن استثناء لعدد من السلع من التحرير التدريجي بما لا يتماشى أيضاً مع أحكام اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري وبرنامجهما التنفيذي، الأمر الذي يعد مخالفة صريحة لأحكام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

١٠- تعتبر الزئامة الزراعية (موسم الانتاج) إحدى المعوقات الهامة التي واجهت منطقة التجارة الحرة خلال العامين الماضيين حيث قامت أغلب الدول العربية بتقديم بيان بالسلع الزراعية التي ترغب في استثنائها من تخفيض الرسوم الجمركية خلال فترة الانتاج، وحيث أن طبيعة الانتاج الزراعي العربي متشابهة خلال فترات العام، لذا فإننا نجد أن مواسم الانتاج ونوعية المحاصيل متشابهة في كل الدول العربية، مما حدا ببعض الدول أن تقوم بتحديد مواسم انتاجها على مواسم انتاج وتصدير دول (كسلوب حاشي).

١١- عدم وجود آلية للتأكد من التزام الدول بتحرير التجارة والاكتفاء بما تذكره كل دولة.

١٢- عدم وضع قواعد تجارية خاصة لمعاملة الدول الأقل نمواً (رغم أنها دول هي : السودان، جيبوتي، جزر القمر، الصومال، اليمن، موريتانيا، فلسطين).

١٣- اتساع نطاق التداخل في الاختصاصات بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية، مما حدا بالدول العربية إلى تفصيل الاتفاقات الثنائية على الجماعية.

١٤- اختلاف مياكل التكلفة، وبالتالي ممارسة القيود الادارية لحماية الصناعات ذات التكلفة العالية.

#### للخبر الثاني : استئناف تطبيق أحكام السوق العربية المشتركة :

وجدت الدعوة إلى إحياء السوق العربية المشتركة، والتي تنتهت في الأونة الأخيرة، القيادات السياسية في بعض الدول العربية، وفي مقدمتها مصر، فوافق مجلس الوحدة الاقتصادية في ٦ ديسمبر ١٩٩٨ على البرنامج التنفيذي لاستئناف تطبيق أحكام السوق العربية المشتركة القائمة في نطاق اتفاقية مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، بشكل متدرج ومتزامن على ثلاث مراحل، كحد أدنى لشرائح التحرير، بعد أقصى للمدى الزمني، بما يمكن أي دولة طرف منفردة أو دولتين أو أكثر، اختصار مراحلها دون تجاوزها بإمالتها، يتم خلالها إلغاء كافة الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل والقيود غير الجمركية، على أن تبدأ الإجراءات التمهيدية اللازمة من أول يناير ١٩٩٩، لتطبيق البرنامج بصورة متزامنة في كافة الدول الأعضاء في هذه السوق.

ويتم إلغاء الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى

الفنية، إذ لا يتوافر لدى بعض الدول الأعضاء النضج المؤسسي للمؤسسات التنفيذية القائمة للأجهزة التي تهيمن على التجارة الخارجية ويؤدي ذلك إلى التفاوت في تطبيق القرارات، وعدم الشفافية في المعاملات.

٦- عدم وجود قواعد منشأ عربية تفصيلية تحدد ما هي السلعة التي تكتسب صفة منشأ الدولة، وهو ما يؤدي إلى وجود تلاعب من طريق وضع علامات صنع محلية "تكت" مزورة على السلع المستوردة من الخارج وإعادة تصديرها لبلد عضو في المنطقة، الأمر الذي يضر بالصناعة الوطنية لهذه البلد، خاصة وأن العامة المخطئة حالياً والتي تحدد القيمة الوطنية المضافة بـ ٤٠٪ لا تمنع حدوث مثل هذا التلاعب.

٧- عدم وجود مواصفات قياسية عربية إلزامية للسلع المخطئة طبق على السلع المتبادلة.

٨- ضخامة الطلبات التي تتقدم بها الدول العربية لإستثناء عدد من السلع من أحكام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. ويرجع السبب في ذلك إلى أن عدم وجود قواعد منشأ عربية تفصيلية ومواصفات قياسية إلزامية للسلع أدى إلى تخوف عدد من الدول العربية من بعض السلع الواردة إليها من بعض الدول الأعضاء، والتي لا تتوافر فيها صفة المنشأ ولا المواصفات القياسية مما يضر بصناعاتها الوطنية. لذلك فقد تقدمت عدة دول عربية، من بينها مصر والأردن وسوريا والمغرب وتونس، بطلبات لإستثناء عدد من السلع من سريان أحكام منطقة التجارة الحرة عليها. وقد لوحظ أن هناك مبالغاً كبيرة في طلبات الإستثناءات، الأمر الذي يؤثر سلباً على فاعلية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وعلى تحقيق الأهداف الاقتصادية من إقامتها.

وتجدر الإشارة إلى أنه قد تقرر إعادة طلبات الاستثناء المقدمة من الدول الأعضاء إليها لإعادة دراستها وتقليصها، وإعادة التقدم بها في ضوء الشروط والضوابط التي أقرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وعلى أن تتضمن هذه الطلبات المبررات والطرويف الداعية لها، وأن يرتكن طلب الاستثناء على العلاقة بين استيراد السلعة وحصول الضرر أو أن يكون هناك تهديد بحدوث ضرر، وأن يمنع الاستثناء للسلعة لمدة زمنية واحدة غير قابلة للتجديد ويحد أقصى أربع سنوات، وللمجلس التنفيذي والمتابعة صلاحية تقليص هذه المدة إذا ما اتضح انتفاء حاجة السلعة للإستثناء، ولا يزيد حجم السلع المستثناء عن ١٥٪ من قيمة الصادرات للدولة المعنية مع الدول الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وتحسب هذه النسبة على أساس المتوسط الحسابي للسنوات الخمس السابقة على تاريخ طلب الاستثناء.

٩- عدم تماشي أحكام بعض اتفاقات إقامة مناطق تجارة حرة ثنائية مع أحكام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، علماً بأن هذه الاتفاقية تمثل الحد الأدنى من التعامل التفضيلي بين الدول العربية، ولا يجوز أن يقل مستوى التعامل الثنائي أو المتعدد الأطراف للدول العربية خارج الاتفاقية عما



الموضوع الرئيسي :	السوق الشرق أوسطية
الموضوع الفرعي :	الموقف العربي : البدائل : السوق العربية المشتركة رقم العدد : ١٣٧
المصدر :	(مجلة) السياسة الدولية تاريخ الصدور : يوليو ١٩٩٩

كافة المزايا التي تنبثق من التكامل وتتلاق مع تنوع الهياكل الاقتصادية للدول العربية وتقاوت مراحل النمو فيما بينها.

#### المحور الثالث : التآلفات مناطق التجارة الحرة الثانية :

ينص البرنامج التنفيذي الذي أقره المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي لإتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية على جواز لاتفاق دولتين عربييتين أو أكثر من أطراف الاتفاقية على تبادل أفضليات أو إعفاءات تسميق الجدول الزمني للبرنامج أي في مدة تقل عن العشر سنوات. وفي ضوء هذا النص قامت مصر بإقامة مناطق تجارة حرة مع عدد من الدول العربية بشكل ثنائي مع كل من الأردن والمغرب وتونس وإبنا، كما قامت غيرها من الدول العربية بذلك. ومن مزايا المناطق الحرة الثانية وأهدافها :

١- لاختصار الفترة الزمنية التي يتم خلالها إلغاء الرسوم الجمركية وغير الجمركية.

٢- أن القائمة السلبية التي تطلب كل دولة إرجاء إعفائها من الرسوم الجمركية تكون في أحقيق الحدود، الأمر الذي يزيد الفائدة لطرفي الاتفاق.

٣- أنه من الممكن أن تتضمن الاتفاقات التجارية بين بعض الدول تنفيذ الإعفاء الفوري من الرسوم لبعض المنتجات.

ويع أن الهدف من إقامة مناطق التجارة الحرة الثانية هو الإسراع بعملية تحرير التجارة بحيث تكون هذه المناطق عنصرا مساعدا للإسراع بتحقيق الهدف الأكبر، ألا وهو السوق العربية المشتركة. إلا أن ما جاء ببعض الاتفاقيات بشأن الآثار الزمنية الطويلة لإقامة منطقة التجارة، أو بشأن استثناء عدد من السلع من التحرير يشكل عنصرا سلبيا ينبغي العمل على تلافيه.



وأخيرا، فإن تقرير مجلس الشعب المصري بشأن السوق العربية المشتركة يعد وثيقة بالغة الأهمية تعكس بأمانة توجهات السياسة الخارجية المصرية بشأن التكامل الاقتصادي العربي. فالنتيجة لم يكف بإبراز مسارات المحاور الثلاثة السابقة لتفعيل التكامل الاقتصادي العربي، وإنما حرص في ختام التقرير على وضع رؤية متكاملة لتصورات اللجنة المعنية بمتابعة خطوات السوق العربية المشتركة. ولقد حظي التقرير الذي قدمه المجلس ورئيس اللجنة د. عبد الأحد جمال الدين، والمقرر العام لها السيد محمد أبو العينين، حظي بمناقشة مشروعة من قبل الأعضاء وأقر المجلس تقرير اللجنة في دورته الأخيرة.

ونظرا لأهمية مثل ذلك التقرير فإنه يستحق مزيدا من المناقشة من قبل مختلف مؤسساتنا ومراكزنا الفكرية والدراسية المتعددة في محاولة مزيد من الإضافات، والفكرية والعملية للمشروع. ويوم نمتدق القمة العربية التي تدعو إليها مصر، فسوف يجد صناع القرار العربي وثيقة جديدة جديرة بتوقيعاتهم.

ذات الأثر المماثل على الوجه التالي : ١- تخفيض نسبة ٤٠٪

٢- تخفيض نسبة ٣٠٪ أخرى أول يناير عام ٢٠٠١. ٣- تخفيض نسبة ٢٠٪ الباقية أول يناير عام ٢٠٠٢ بحيث يتحقق

الإعفاء الكامل. وتلغى بالكامل كل القيود غير الجمركية في موعد أقصاه أول يناير عام ٢٠٠٠.

وينص في البرنامج على استئناف التطبيق الكامل التدريجي والمتزامن لأحكام السوق في كافة الدول الأطراف، وأن أي توقف أو تباطؤ أو عدم وضوح موقف التنفيذ من أي دولة يؤثر مبدأ المعاملة بالمثل. وأشار البرنامج إلى أن تفعيل السوق الحالية يعتبر خطوة مشجعة ومهددة لقيام سوق عربية مشتركة كبرى مستقبلا، إذا أمكن للتفصيل أن يقدم نموذجا ناجحا لتجربة التحرير الكامل للتجارة والتكامل الاقتصادي بين الدول السبع الأطراف.

وفي هذا الصدد أشار البرنامج إلى جهود الاتحاد البرلاني العربي في هذا الشأن وصمود قراراته بالدعوة إلى تفعيل وتعميق هذه السوق المصفرة، وتبجيل وتطوير منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، باعتبارها ركيزتان أساسيتان للسوق العربية المشتركة الكبرى.

وتتشكل أجهزة السوق من الاجتماع الوزاري للدول الأطراف، الذي يختص بالإشراف على سير تطبيق البرنامج التنفيذي، ويقعد اجتماعات موازنة للدورات نصف السنوية للمجلس، وتماثلها لجانب عربية، ومن بينها : لجنة التنفيذ والمتابعة (اجتماعاتها ربع سنوية)، لجنة التطوير والاتحاد الجمركي (اجتماعاتها نصف سنوية)، لجنة تسوية المنازعات (اجتماعاتها عند الحاجة)، لجنة التنسيق بين السوق العربية المشتركة ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (اجتماعاتها نصف سنوية). ودعوة أجهزة القطاع الخاص العربي لمعاونة المجلس والأمانة العامة في متابعة تطبيق البرنامج التنفيذي ورفع كافة سير العمل في السوق.

وباستعراض مواقف الدول السبع الأعضاء في السوق العربية المشتركة نجد أن مصر كانت الدولة الأولى في السوق التي قامت باستجابة الفورية لإحياء مشروع السوق حيث وافق مجلس الوزراء المصري في أبريل ١٩٩٩ على البرنامج التنفيذي لاستئناف تطبيق أحكام السوق وبدأت في تنفيذ الإجراءات التمهيدية لذلك حيث تم إيداع هياكل التعريفات الجمركية لمصر وكذلك بيان بالسلع التي ترغب مصر في استئنافها من تطبيق أحكام البرنامج التنفيذي لأسباب أمنية، بيئية، صحية.

ويبرز تقرير مجلس الشعب المصري فكرة مشروع السوق ويعتبرها الصيغة الأكثر ملائمة بين مختلف صيغ التكامل الاقتصادي التي يمكن أن تستجيب لمتطلبات التكتل الاقتصادي العربي الكامل، وتتفق أفضل مصالح الاقتصاد العربي في مجملها، ومصالح كل دولة على حدة باعتبارها تشتمل على تحرير كامل لمركبة الموارد العربية بمختلف صورها، وتؤدي إلى تشابك الاقتصاد العربي، والإفادة من



الموضوع الرئيسى : السوق الشرق أوسطية  
اسم كاتب المقال : محمود عبد الحافظ  
الموضوع الفرعى : الموقف العربى : البدائل: السوق العربية المشتركة رقم العدد : ١٥٩٤  
المصدر : (مجلة) الأهرام الاقتصادى تاريخ الصدور : ١٩٩٩/٧/٢٦

طرحت ندوة «السوق العربية المشتركة الكبرى» أبعادا جديدة وسيناريو معددا لتحقيق التكامل الاقتصادى العربى،  
يأتى ضمن هذه الأبعاد السوق العربية المشتركة..

لم يكتف المتحدث الوحيد فى الندوة فاروق مخلوف المستشار الاقتصادى للأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية  
العربية والممثل الدائم الأسبق لمصر لدى منظمة الجيات والوزير المفوض التجارى السابق بذكر سبل تحقيق التكامل  
الاقتصادى العربى بل تطرق إلى عدة نقاط هامة تمثلت فى الصعوبات التى اعاقت التقدم الاقتصادى العربى وايضا مزايا  
هذا التكامل اذا تحقق مع تحديد المقومات الأساسية لمشروع السوق واستعرض تجربة السوق العربية المشتركة  
المصغرة القائمة فى نطاق مجلس الوحدة الاقتصادية العربية.

جاءت الندوة ضمن نشاط مكتبة القاهرة الكبرى للاحتفال بمهرجان القراءة للجميع شهدها جمع غفير من المهتمين  
الدارسين كان على رأسهم مجموعة من طلبة وطالبات جامعة الأزهر الذين طرحوا بعدا جديدا تمثل فى إقامة بيت  
للزكاة فى كل بلد عربى ضمن النشاط الاقتصادى للسوق العربية المشتركة الكبرى للقضاء على ظاهرة الفقر والبطالة.

# حاجز

## السوق المشتركة

### اسمه: «الإرادة السياسية»



الموضوع الرئيسي : السوق الشرق أوسطية

الموضوع الفرعي : الموقف العربي : البدائل: السوق العربية المشتركة رقم العدد : ١٥٩٤

المصدر : (مجلة الأهرام الاقتصادي تاريخ الصدور : ١٩٩٩/٧/٢٦)

## فاروق مخلوف:

### موقف عربي موحد

### ضرورة للتعامل مع

### اتفاقية الجات

### ٥ مراحل لتحقيق التكامل

### الاقتصادي العربي تبدأ

### بمنطقة التجارة الحرة

### وتنتهي بالاتحاد النقدي

## معدلات الاستثمار من المبررات

ومن المبررات الرئيسية للتكامل الاقتصادي العربي ، قال فاروق مخلوف أن التكامل الاقتصادي العربي هام جدا نظرا لحاجة كل الاقتصاديات العربية إلى توسيع أسواقها مع تعامل طاقاتها الانتاجية وتزايدها البطالة في كافة الدول العربية لتضع معدلات نمو الاستثمار والائتمان وتنوع الهياكل الانتاجية والتوزيع السلمي للموارد في الدول العربية، وايضا ضرورة العجلة بدعم الاستثمار العربي للتعامل مع مشاريع التكامل الاقليمي الاقتصادي المطروحة من دول غير عربية مع أهمية المبادرة إلى تحديد موقف موحد للدول العربية للتكامل كمجموعة مع اتفاقية الجات التي تضم حاليا ٩ دول عربية وتتفاوض هـ ٥ أخرى للانضمام وتقف باقي الدول العربية موقف المتفرج لذلك من الضروري للدول العربية أن يكون لها موقفها الجماعي داخل اتفاقية الجات.

وحول مزايا التكامل الاقتصادي العربي أوضح فاروق مخلوف أن هناك مزايا عديدة منها خفض تكاليف الانتاج والتطوير التكنولوجي نتيجة زيادة تدفق التجارة العربية العمرة وتحقيق مكاسب اقتصادية عربية خارجية نتيجة التكامل العربي وكثرة التجارة الاقتصادية في الساحة الاقتصادية الدولية وايضا تقوية المركز التنافسي العربي في الأسواق العالمية والعاملات العربية مع القوى الاقتصادية الأخرى. بخلاف زيادة التجارة العربية البينية ودعم القدرة التنافسية للمنتجات العربية أمام الواردات الأجنبية الشيلة ■■

وحول آلية عمل السوق المشتركة على صعيد التكامل الاقتصادي العربي أكد فاروق مخلوف : أنه يجب أن تتم هذه الآلية بالربط بين محاور التجارة والاستثمار والعمالة والخدمات ، فمن ناحية التبادل التجاري، يجب أن يتم تفعيل الممثل التجاري في المقام الأول وإنجاز التحرير الكامل للتجارة ، وسيؤدي ذلك إلى تنمية التبادل التجاري العربي البيني وإعادة هيكل العرض والطلب العربي وتنمية الصادرات إلى الأسواق ذات الطلب الانتاجي والاستهلاك على منتجات الدول العربية الأخرى وتزايد الطلب عليها في ظل أوضاع تنافسية متكافئة وعادلة بين المنتج المحلي في كل دولة عربية والمنتجات العربية المستوردة إليها.

تحرق فاروق مخلوف إلى التحديات التي تواجه الدول العربية في المرحلة الرافعة وقال إن هناك تحديات على المستوى الاقليمي تتمثل في محاولات دفع مشاريع اقليمية جديدة يمكن أن تمثل مكان المشروع القومي العربي ويشتمل التحدي في صورة الفرضي الأكثر خطورة في مشروع التعاون الاقليمي الشرق اوسطي

مخلوف أكد أن التحدي الأهم في توجيه المجتمع العربي على المستوى الدولي تتمثل في قيام نظام عربي عالمي جديد يزيل الحواجز بين الأسواق الوطنية ويخلق المنافسة في الأسواق العالمية في تجارة السلع والخدمات والملكية الفكرية ويحدد أبعاد السلع الزراعية والنشوجات في حلة هذه المنافسة بعد أن ظلت لفترة طويلة تخضع لقواعد أو تعبيرين يتعارض مع حرية التجارة

## صعوبات مشاريع التكامل

ولاستطراد فاروق مخلوف إلى الصعوبات التي أعادت التفتت في جهود ومشاريع التكامل الاقتصادي العربي حتى الآن حيث قال إن هناك صعوبات تتعلق بسياسات الدول ومواقفها ومصالحها المحلية منها ضعف فاعلية القرار السياسي العربي بدءا من عملية اتخاذ القرار الاقتصادي وحتى درجة الالتزام به والاضطرار في تنفيذه وايضا التماكسات السلبية المتبادلة في العلاقات السياسية بين الدول العربية وعلى التبادل التجاري بوجه خاص والتعاون الاقتصادي العربي بوجه عام . وهناك صعوبات تتعلق بمجمل الاقتصاد العربي والعمل المشترك تتمثل في عدم وضوح الرؤية لدى الدول العربية حول العلاقة بين مشروع منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى المستهدفة مستقبلا مع مراحل وبين منطقة التجارة الحرة العربية الصغرى العاملة بالفعل في نطاق السوق الصغرى القائمة في مجلس الوحدة الاقتصادية والتي انضم معظم أعضائها إلى الاتفاقية الأولى . ومن الصعوبات أيضا التي أعادت التفتت الاقتصادي العربي الشوف من نقص حصيلة رسوم الجمارك لدى بعض الدول العربية بسبب الانخفاض من الرسوم رغم أن فوائد ومكاسب تحرير التجارة أعظم أهمية وعمقا من مختلف الزوايا والمبررات الاقتصادية والاجتماعية.

استعرض في البداية فاروق مخلوف السوق المشتركة الاقتصادية لأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية الحالة العربية الملهمة تجاه مشروع والتي أرجعها إلى كثرة التجارة المتعشرة وترك مسؤوليات وضع الدراسات وسم السياسات واتخاذ القرارات للهواة غير المتخصصين، أرجعها إلى غياب أي مشروع جاد لبناء كتل اقتصادية عربي تكامل حقيقي حتى الآن يمكن أن يرتكز عليه العمل الاقتصادي العربي المشترك وتطرق فاروق مخلوف للتطورات الايجابية لعدم فكرة مشروع السوق العربي حيث قال :إن تبني الاتحاد البرلماني العربي لموقف جديد تمثل في مساندة مشروع السوق واتخاذ خطوات محددة في هذا الاتجاه كان أهم التطورات الايجابية حيث تم إنشاء لجنة المتابعة البرلمانية للسوق تضم رؤساء برلمانات عربية وفيته برلمانية للسوق على غرار مسار النجدة الأوروبية كان دور الاتحاد البرلماني العربي يمثل في دعم إنشاء السوق المشتركة الكبرى على حد تعبير فاروق مخلوف . في إصدار القرارات الجماعية القوية في مؤتمرات الاتحاد بتأييد السوق وايضا دعوة المنظمات الاقتصادية العربية العاملة في مجال التعاون والتكامل الاقتصادي للمشاركة في اجتماعات لجنة المتابعة البرلمانية للسوق

## مراحل السوق المشتركة

أشار فاروق مخلوف إلى أن مرحلة السوق المشتركة تقع في منتصف مراحل تحقيق التكامل الاقتصادي العربي الشامل حيث إن هذه المراحل تتكون من خمس خطوات الأولى إقامة منطقة التجارة الحرة والتي تعني التحرير الكامل للتجارة من كافة القيود والرسوم الجمركية والقيود غير الجمركية والثانية في إقامة الاتحاد الجمركي ويهدف إلى توحيد التعريفات الجمركية الوطنية في تجربة جماعية خارجية واحدة وتنسيق السياسات والأنظمة والإجراءات التجارية والجمركية بين الدول العربية وفي المرحلة الثالثة يتم إقامة السوق العربية المشتركة الكبرى التي تهدف إلى تحرير حركة اللوارد الاقتصادية وأهمها رؤوس الاموال والاستثمارات والعمالة والخدمات وحرة ممارسة النشاطات الاقتصادية والهيئية والحرفية وتنسيق الأنظمة والتشريعات والسياسات الاقتصادية المطبقة في الدول العربية

أضاف فاروق مخلوف أن المرحلة الرابعة من مراحل تحقيق التكامل الاقتصادي العربي تتمثل في إقامة الاتحاد الاقتصادي وتهدف إلى توحيد الأنظمة والتشريعات والسياسات الاقتصادية ومع سلطة فوق الحكومات للاحقة التنفيذية المشتركة في مختلف المجالات الاقتصادية وإقامة سلطة قضائية عليا ذات اختصاصات محددة في كافة المجالات الاقتصادية تكون لهاكمية طرمة وواجبة تنفيذ التنازل تلقائيا لسرعة البت في المنازعات الاقتصادية وتتمثل المرحلة الخامسة في إقامة الاتحاد النقدي وتهدف إلى توحيد العملة وتوحيد البنوك المركزية العربية في بنك مركزي واحد وايضا توحيد الاحتياطي النقدي وسعر الصرف والسياسة المالية والتفعية والنظام المصرفي

أوضح فاروق مخلوف أنه من الممكن أن تتداخل المراحل التالية لمنطقة التجارة الحرة لاستنادة من الآثار الايجابية لهذا التحميل في توثيق العلاقات الاقتصادية وزيادة تفاعل وتشاك الصالح بما يتكسب ايجابيا على نجاح جميع المراحل لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي الشامل





الموضوع الرئيسي : السوق الشرق أوسطية  
 الموضوع الفرعي : الموقف العربي : البدائل: السوق العربية المشتركة رقم العدد : ١٥٩٤  
 المصدر : (مجلة) الأهرام الاقتصادي تاريخ الصدور : ١٩٩٩/٧/٢٦

مؤشرات رئيسية للتجمعات الاقتصادية العربية

البيان	مجموعة مجلس التعاون الخليجي	مجموعة الاتحاد المغرب العربي	مجموعة الامم دمشق	مجموعة السوق العربية الشمالية (المصغرة)	اجمالي الدول العربية
السكان (مليون نسمة) نسبة/ من إجمالي الدول العربية	٢٥,٧	٧١,٢	٩٨,٨	١١٥,٧	٢٥٣
التنتج المحلي الإجمالي (مليار دولار) نسبة/ من إجمالي الدول العربية	١٠,١٥	٢٨,٢	٣٥,٧	٤٥,٢	١٠٠
الصادرات (مليار دولار) نسبة/ من إجمالي الصادرات الدولية العربية	٢١٧,٤	١٢٨,٥	٢٩٤,٥	٢,٤	٥٢٩
الواردات (مليار دولار) نسبة/ من إجمالي واردات الدول العربية	٤١,١	٢٥,١	٥٥,٧	٢٨,٦	١٠٠
(١) الصادرات البينية ل دول المجموعة ونسبتها لإجمالي الصادرات العربية (بمليار دولار)	١٠٢,٢	٢٧,٩	١١٠,٢	١٩,٤	١٤٣
(٢) الصادرات العربية البينية لدول المجموعة ونسبتها لإجمالي الصادرات العربية البينية (مليار دولار)	٧١,٥	١٩,٥	٧٧,١	١٣,٧	١٠٠
(٣) الصادرات البينية لدول المجموعة ونسبتها إلى إجمالي صادراتها العربية البينية (مليار دولار)	٦٣	٣١,٧	٧٩,٧	٢٨	١٢٥
	٥٠,٤	٢٥,٢	٦٣,٦	٢١,٢	٧٠,٠
	٦,١	٠,٩	٦,٨	١,٤	إجمالي الصادرات العربية البينية
	٤٥,٢	٢٦,٦	٥٠,٤	١٠,٤	١٢,٥ مليار دولار
	٧,٩	١,١	٩,٣	٢,٨	
	٥٥,٥	٢٨,٢	٦٨,٩	٢٠,٧	
	٦,١	٠,٩	٦,٨	١,٤	
	٧٧,٢	٨١,٨	٧٣,١	٥٠	



الموضوع الرئيسى :	السوق الشرق أوسطية
الموضوع الفرعى :	الموقف العربى : البدائل: السوق العربية المشتركة رقم العدد : ١٥٩٧
المصدر :	(مجلة) الأهرام الاقتصادى تاريخ الصدور : ١٩٩٩/٨/١٦

الذين يتابعون انشاء منطقة التجارة الحرة العربية يعلمون جيداً مدى الصعوبات التى تقابلها طريقها، فقد كان من المقرر ان يبدأ تنفيذها العملى فى أول يناير بعد ان أقرتها اتفاقية عشر دولة عربية أبعد المواقف شبه الإجماعية على تنفيذها، غير أن هذا الموعد التقضى ولم تنفذ الاتفاقية سوى ست دول عربية فقط، والدول الأخرى ما زالت تدرس وتفكر بالرغم من أنها التزمت بتلك، وولدت الاتفاقية قبل موعد انشائها بشهور عديدة!

### يحيى المصرى

## الى أين تتجه السوق العربية المشتركة؟

لقد هلت جامعة الدول العربية الموافقة شبه الإجماعية على اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية بعد توقيعها بإعصارها أول عمل جماعى عربى فى نطاق التعاون الاقتصادى العربى يأخذ هذه الموافقة الإجماعية، وعلى أساس أن هذه الموافقة شبه الإجماعية ستكون بداية لمرحلة جديدة وجادة للتعاون المشترك الذى انتقد العمل الجاد والصادق طوال النصف قرن الأخير، غير أنها أصيبت بخيبة أمل وهى ترى التنفيذ يبدأ بينما تتراجع بعض الدول بل أغلب الدول عن التنفيذ لأسباب تالفة توضع بجلاء مدى استمرار التخلف الذى يعانى منه العمل الحكومى العربى وذلك فإن اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية لا تكون فى وضع أفضل من قرار الموافقة على إنشاء السوق العربية المشتركة الذى أصدره مجلس الوحدة الاقتصادية العربية فى ١٩٦٤/٨/١٢، والذي حدد الأسس التى تقوم عليها السوق فيما يلى:

- حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال بين الدول العربية.
- حرية تبادل البضائع والمنتجات الوطنية والأجنبية.
- حرية الإقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادى.
- حرية التنقل والتراخيض والاستعمال وسائل النقل والموانئ والمطارات للمنية.
- والاستعاضة اليوم ما يقرب من ربع قرن على قرار السوق العربية المشتركة ولم توافق على انشائها سوى سبع دول عربية فقط بالرغم من المؤتمرات والندوات واللقاءات والخطب الإنسانية التى أعمدت على هذا الشأن، والتي اقترنت فى السمة الأخيرة بمطالبة جلية من بعض الرؤساء العرب لتنفيذها على أسرع وقت ممكن باعتبارها مسألة حياة وبقاء، لإزالة العربية، كما أنها مصدرة اقتصادية عربية ناجحة فى المساعدة ضد العدوان الاسرائيلى المستمر ضد الخلافات العربية التى تنطلع من ثروة للمنطقة العربية وتضعف من قوتها.

إن الشعب العربى اليوم لم يعد يطيق سماع التعميرات النظرية دين محتوى على رءوس خدود تنفيذية تبدأ فوراً ويجمع عليهم كل الجهات وكل السلطات وكل النشوات والتفوق والاثار العرب، الذين يقفرون لعمق تحقيق السوق العربية المشتركة لأنها أصبحت فضلاً مسألة حياة وبقاء، لهم جميعاً، خاصة أن كلا منهم يشكك جزءاً من السوق يخضع لواقعها ويعيش فى أحقادها ويتأثر بما يتغير فيها فإن ضغف ضغف وان قويت تمسحت أوضاعه المالية والمعنوية وقدمت أعماله وتجارت، ملكه ومسكه ومستوى حياته، ولأنه فى دول جنوب شرق آسيا، "الآسيان"، أسوة، فعندما تقدمت بالعمل الجاد والتعاون الجماعى الصادق، استفاد كل سكانها وتحسنت مستوياتهم المعيشية، وعندما ضريت نهائى هذا التحسن انتلب الأغنياء إلى فقراء وزلات البطالة وانتشرت المجاعة.

من هنا فانه تأتى أهمية تنفيذ السوق العربية المشتركة قبل أن تعود إلى مسارها القديم والبطي، وبعد أن ثبت بالفعل أن أسلوب التعاون الاقتصادى العربى، والذي يتمثل فى إنشاء منظمات وتنظيم مؤتمرات وندوات وعقد ملتقيات وحلقات، هذا الأسلوب قد فشل بالفعل ومن الضرورى إذا أريد أن تنشأ السوق العربية المشتركة أن يكون هناك أسلوب عملي جديد يبدأ بخطوة مغيرة للأحزاب للأهمية تعتمد فى أغلبها على القطاع الخاص ويدعم من الحكومات وأصحاب السلطات ورجال الأعمال العرب والمستثمرين وعلى أن تتمثل هذه الخطوة فيما يلى:

١ - تشكيل مجموعة عمل من جمعية رجال الأعمال العرب القومية ومجمعات رجال

الأعمال العرب المحلية، وهيئات القطاع الخروفي ومن الاتحادات العربية للاتسطة الاقتصادية كاتحاد المستثمرين العرب واتحاد الماويلان العرب واتحاد العمال العرب، وعلى أن يتم اختيار هذه المجموعة من طريق رؤساء هذه الجمعيات والاتحادات، وأن يشترك معها مندوبون من جامعة الدول العربية وبعض المنظمات العربية المشتركة بالإضافة إلى ضباط اتصال مع كل حكومة عربية لإياد الرأى الرسمي فى التوصيات والقرارات التى تتخدها للمجموعة تمهيداً لإقرارها.

٢ - يدعو الأمين العام لجامعة الدول العربية هذه المجموعة بعد تشكيلها للاجتماع بقاعات الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ويتم توفير سكرتارية إدارية وسكرتارية فنية وأنوات متخصصة من طريق الجامعة، بالإضافة إلى تسهيل مهمة المجموعة بتقديم جميع المعلومات والبيانات اللازمة لها من مراكز المعلومات فى الجامعة وفى بعض الدول العربية التى تستطيع المعاونة، بالإضافة إلى النقصات العربية المشتركة التى يتوافر لديها كمائياتها العارفة والقائمة لهذه المجموعة - ويمكن أن تصدر هذه المجموعة نشرة يومية تفرغ على الدورات المختصة بالدول العربية وتنشر تعليق هذه الدورات على ما يتم عن طريق هذه المجموعة ومناقشة التعميل أن تطلب الأمر.

٣ - يتم تنظيم عمل هذه المجموعة عن طريق رئيس لها وأمانة، مساعدين يتولون الاشراف الكامل على اجتماعات هذه المجموعة وتحديد مواعيد اجتماعاتها، ويمكن أن تعقد الاجتماعات أثناء الجزء الأكبر من النهار والجزء الأكبر من الليل وهى ما كانت تقوم به الهيئة الأوربية التى أنشأت السوق الأوربية المشتركة علما بأن وزير المالية الفرنسى فى تصريح سابق له ذكر أن عمل الجامعة يستمر ليلاً ونهاراً ولا تنطهى، الأتوار حتى ينتهى إعداد لوائح وقرارات السوق الأوربية المشتركة التى تمت فعلاً فى عام ١٩٩٢ باستثناء إنشاء العملة الأوربية الموحدة التى مازالت محل مناقشات تمهيداً لنسودها فى عام ١٩٩٩.

٤ - لقرارات التى يتم التوصل إليها عن طريق مجموعة العمل يتم عرضها على رؤساء الدول عن طريق بحث يتم اختيارها بين أعضاء المجموعة تسافر إلى كل الدول العربية فى زيارات عمل وتوعية بأهمية السوق العربية المشتركة وكيف أن السوق تعملى كل الدول الأعضاء أكثر مما تأخذ منها إن أخذت وذلك فى ضوء التشريعية الشاملة والتنظيمات الاقتصادية والإقليمية والعالية، وتشجيعاً عن الاتباع العربى السالى نحو دعم الاستقرار ومحاولة القضاء على الجورمية، بما تؤدى إليه للسوق العربية المشتركة من حياة حرة كريمة والقضاء لاق من المعيشة لكل اللغات الشعبية وبالتالي دعم التنمية الاقتصادية والتقدم العربى فى ضوء الإحتكاكات المتزايدة والملمن العربى.

هذه خطى العملية أعرضها على الملوك والرؤساء العرب، وعلى كل المخلصين العرب الذين يمكنهم سلطة التحرك والتنفيذ، أملاً أن يشاهد قريباً خطوات عملية وجامعة نحو تنفيذ السوق وتنشيط وتنظيم من جامعة الدول العربية وكل الموهبتين بمهمة السوق العربية المشتركة خارج الرقبتين والبيروقراطية ويعيدنا عن الآلورة السياسية السلبية العربية التى عاشت الأمة العربية فى ظلها ما يقرب من نصف قرن وكانت محصيلتها الفخسرة للجميع كما نامل أن يجمعها الاتحادات التى لا تنطهى، إلى الغيى كغيرها لجامعة الدول العربية ليلاذ ونهاراً، حتى تستكمل خطوات التنفيذ ويعلن عن إنشاء السوق العربية المشتركة وهو ما تم فعلاً فى أنوار الكمبرى العربية المشتركة التى أعلنت عن قيام السوق العربية المشتركة والتي تحولت عام ١٩٩٢ إلى السوق الموحد.

وسألا أن لا يوفق قادة العرب إلى ما فيه خير الأمة العربية والمصلحة الاقتصادية ■■■









